

تَقْرِيبٌ

مِنْ هَيْئَةِ النَّظَرِ

فِي تَوْضِيحِ نَخْبَةِ الْفِكْرِ

تَأَلَّفَ

د. عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الشَّاعِرِ

الْأَسْتَاذِ بِكَ بِقِسْمِ لِسَانَةٍ وَعُلُومِهَا بِجَامِعَةِ الْإِسْلَامِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعْدٍ الْإِسْلَامِيَّةِ

الدار المالكية

تَقْيِيدٌ
مِنْ هَيْئَةِ النَّظَرِ
فِي تَوْضِيحِ خُبْرَةِ الْفِكْرِ

جَمْعُ الْحَقُوقِ مَحْفُوظَةٌ

دَارُ الْمَلِكِيَّةِ

1437 هـ - 2016 م

الدار المالكيّة

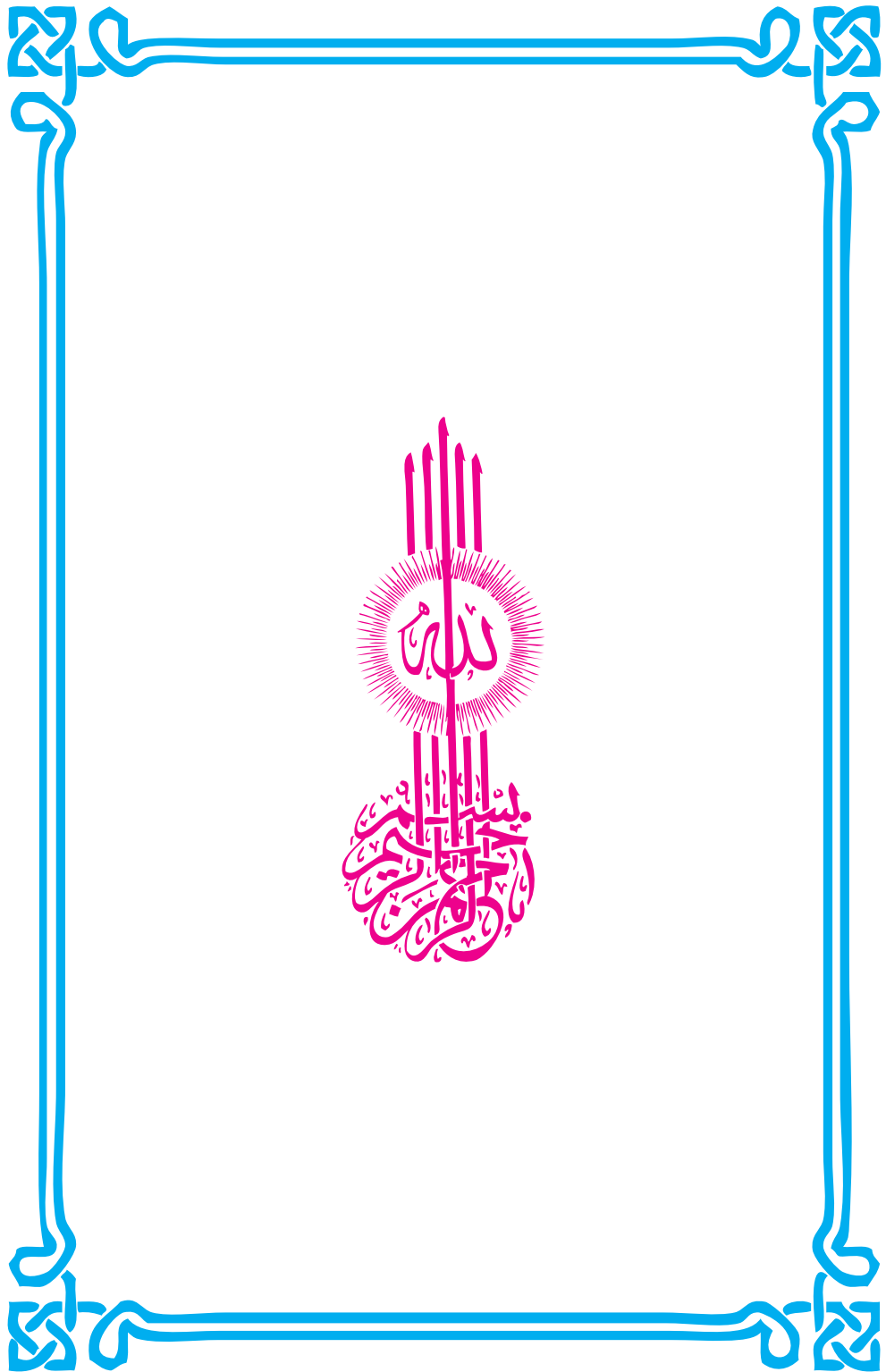
للطباعة والنشر والتوزيع

تونس - قبلي: طريق قابس - قرب جامع خالد بن الوليد

هاتف: 27734029 / 24599530

بيروت - لبنان هاتف: 009613450189 / 009611472705

Email: Daralmalikiya@gmail.com





مُقَدِّمَةٌ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين
نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين،
أما بعد.

فإن " علم الحديث خطير وقعه، كبير نفعه، عليه مدار أكثر الأحكام، و به
يعرف الحلال والحرام.

ولأهله فيه اصطلاح لا بد للطالب من فهمه، فلهذا ندب إلى تقديم العناية
بكتاب في علمه " (١).

وإن من أفضل المختصرات في هذا العلم و أجمعها مختصر " نخبة الفكر "
للحافظ ابن حجر.

فقد جمع الحافظ ابن حجر في هذه المختصر بين الاستيعاب والابتكار
والتحقيق والتحرير :

- ١- فقد استوعب علوم ابن الصلاح، و زاد عليه نحو أربعين نوعاً.
- ٢- و رتب علوم الحديث ترتيباً جديداً مبتكراً.
- ٣- وجعل هذا الترتيب متناسباً مترابطاً.
- ٤- وحقق الحدود والتعاريف في هذا الفن فوضع لكل نوع من أنواع علوم
الحديث تعريفاً جامعاً مانعاً ناسخاً لما سبقه في كتب الفن، حتى

(١) مقدمة الحافظ العراقي لشرح ألفيته في الحديث.

أصبح هذا المختصر هو العمدة.

ثم شرّحه شرحاً متوسطاً و سمّه بـ " نزّهة النظر في توضيح نخبة الفكر " بين فيه مجمله، و قيد مطلقه، و فتح مغلقه، و صاحب الدار أدري بها.

فرايت أن أقرب هذا الشرح لقاصدي هذا الفن بنهج حديث وأسلوب معاصر، فجعلت أنواعه ومسائله ضمن جداول تيسيراً للفهم، وتقريباً للعلم^(١).

وحاولت قدر المستطاع أن آتي بعبارة الحافظ ابن حجر معنونة ومجدولة دون تصرف.

وقد زدت زيادات وتتمات تنتظم في أمرين :

١- (تتمات توضيحية) قاصداً مزيداً من التقريب و التيسير و كذا التقييد والإيضاح.

٢- (زيادات ترجيحية) قاصداً بيان القول الراجح بدليله في المسائل الاصطلاحية الخلافية.

(١) ليعلم القارئ الكريم أن العلم - في غالب فروعه - قد نضج و اكتمل، وبعضه قد احترق كعلم مصطلح الحديث، ووظيفة العالم و طالب العلم المعاصر التقريب والتيسير ليسهل تناوله و فهمه. والتقريب و التيسير نوع جليل من التصنيف لا يقل أهمية و نفعاً عن الابتداء والإنشاء.

يقول الأستاذ د. محمود الطحان في كتابه الشهير " تيسير مصطلح الحديث " (ص/٧): لقد استفدت في موضوع تقسيم البحث على فقرات من كبار أساتذتي؛ كالأستاذ مصطفى الزرقا في كتابه "الفقه الإسلامي في ثوبه الجديد" والأستاذ الدكتور معروف الدواليبي في كتابه "أصول الفقه"، والأستاذ الدكتور محمد زكي عبد البر، في مذكرة وضعها لنا -عندما كنا طلاباً في كلية الشريعة بجامعة دمشق- على كتاب الهداية للمرغيناني، فكان لهذا التقسيم المبتكر أعظم الأثر في فهم تلك العلوم بسهولة ويسر بعد أن كنا نعاني كثيراً في فهمها واستيعابها اهـ.



وعمدتي في غالب هذه الزيادات درة كتب الاصطلاح " فتح المغيث " للحافظ السخاوي.

وقدمت بين يدي هذا (التقريب) مقدمة تشتمل عدة مباحث :

أولاً : تعريف علم الحديث وموضوعه وغايته و أشهر أسمائه.

ثانياً : مراحل التصنيف في مصطلح الحديث.

ثالثاً : أبرز مزايا " نزهة النظر ".

رابعاً : مجمل أقسام علوم الحديث في نخبة الفكر.

خامساً : متن نخبة الفكر مقسم على الأبواب.

والله أسأل أن ينفع بهذا التقريب، ويسر به طريق العلم، ويسهل لي الوصول إلى مرضاته ومتابعة رسوله إنه قريب مجيب. وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه.

كتبه

د. عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الشَّاعِي

الاستاذ المشارك في قسم الشريعة وعلمها بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

٣ / ٦ / ١٤٣٦ هـ



المقدمة، وفيها :

- ❖ أولاً : تعريف علم الحديث وموضوعه وغايته و أشهر أسمائه .
- ❖ ثانياً : مراحل التصنيف في مصطلح الحديث
- ❖ ثالثاً : أبرز مزايا " نزهة النظر "
- ❖ رابعاً : مجمل أقسام علوم الحديث في نخبة الفكر
- ❖ خامساً : متن نخبة الفكر.

أولاً: تعريف علم الحديث وموضوعه وغايته وأشهر أسمائه.

١- تعريفه	معرفة القواعد التي يتوصل بها إلى معرفة حال الراوي والمروي
٢- موضوعه	السند والمتن. أو يقال الراوي والمروي .
٣- غايته	معرفة المقبول من المردود. وقد نظم ذلك الحافظ السيوطي في ألفيته (التعريف والموضوع والغاية)، فقال : علم الحديث ذو قوانين تحد يدري بها أحوال متن وسند ذاتك الموضوع والمقصود أن يعرف المقبول والمردود
٤- أسماء هذا العلم	١- (علم الحديث) ٢- (علوم الحديث) ٣- (أصول الحديث) ٤- (علم دراية الحديث) ٥- (مصطلح الحديث)
٥- أشهر المصنفات فيه	١- الكفاية في علم الرواية " للخطيب البغدادي ٢- " علوم الحديث " لابن الصلاح ٣- " نزهة النظر " للحافظ ابن حجر
٦- أشهر علماء الاصطلاح	١- الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ) ٢- أبو عمرو ابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ) ٣- ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)

ثانياً : مراحل التصنيف في مصطلح الحديث (١)

<p>- وأشهر من يمثلها الحافظ أبو بكر أحمد بن ثابت الخطيب البغدادي المتوفى سنة ٤٦٣هـ، في كتابه " الكفاية في علم الرواية".</p> <p>- والخطيب مسبق بالتأليف، لكنه استقصى في الجمع فألف في كل نوع تأليفاً خاصاً، ثم أودع خلاصتها في كتابه " الكفاية"، حتى قال ابن نقطة : كل من أنصف علم أن المحدثين عيال على كتبه (يعني الخطيب).</p>	<p>١-المرحلة الأولى (مرحلة الجمع) (القرن الخامس)</p>
<p>- وأشهر من يمثلها الحافظ أبو عمرو عثمان بن عبدالرحمن الشهير بابن الصلاح المتوفى سنة ٦٤٣هـ، وكتابته " معرفة أنواع علوم الحديث" المشهور بـ"مقدمة ابن الصلاح".</p> <p>- وقد اجتهد في التهذيب، فهذب في كتابه كثيراً من مؤلفات الخطيب البغدادي و زاد عليه زيادات.</p>	<p>٢-المرحلة الثانية (مرحلة التهذيب) (القرن السابع)</p>
<p>- وأشهر من يمثلها الحافظ ابن حجر المتوفى سنة ٨٥٢هـ، وكتابته "نزهة النظر شرح نخبة الفكر".</p> <p>- قام الحافظ بتحرير المصطلحات الحديثية، وتنقيحها وبيان الراجح في تعريف كل نوع من أنواع علوم الحديث.</p>	<p>٣-المرحلة الثالثة (مرحلة التحرير) (القرن التاسع)</p>

(١) مراحل التصنيف في علوم الحديث استقلالاً، أما بدايات الكلام في هذا الفن فكانت في مرحلة متقدمة، وكانت مبثوثة في كتب المسائل و التواريخ، كمسائل الإمام أحمد و تواريخ ابن معين، وكذا مضمونه لمقدمات بعض المؤلفات الحديثية كمقدمة مسلم لصحيحه.

ثالثاً : أهم مزايا " نزهة النظر "

<p>صرح الحافظ بذلك في مقدمة النزهة فقال : على ترتيب ابتكرته ، وسيأتي بيان هذا الترتيب و مزاياه.</p>	<p>١- الترتيب الجديد المبتكر</p>
<p>حيث بدأ بمباحث (المتواتر) الذي هو أصح الصحيح ، ثم مباحث (الحديث المقبول) ، ثم مباحث (الحديث المردود) ، ثم (مباحث المتن) ، ثم (مباحث الإسناد) ثم خاتمة تتعلق (برواة الحديث طبقاتهم وأحوالهم وأسمائهم)</p>	<p>٢- التناسب والترابط في الترتيب</p>
<p>ذكر ابن الصلاح (٦٥) نوعاً من أنواع علوم الحديث ، وتابعه على ذلك غالب من جاء بعده . ثم جاء الحافظ ابن حجر وزاد في علوم الحديث في مختصره (نخبة الفكر) و أوصلها إلى المئة وزيادة.</p>	<p>٣- الزيادة في أنواع علوم الحديث</p>
<p>تنوعت طريقة ابن الصلاح في التعريف بالنوع من أنواع علوم الحديث : ١- فأحياناً يذكر تعريفاً جامعاً مانعاً . ٢- وأحياناً يعرف بالمثال . ٣- وأحياناً لا يذكر تعريفاً ، واقتفى أثره عامة من جاء بعده . ثم جاء ابن حجر فوضع في كتابه هذا لكل نوع تعريفاً جامعاً مانعاً مكماً و مصوباً ما سبقه</p>	<p>٤- وضع تعريف جامع مانع لغالب أنواع علوم الحديث</p>
<p>أصبحت الحدود و التعاريف المذكورة في كتاب " نزهة النظر " هي العمدة - غالباً- في هذا الفن عند أهل الاصطلاح</p>	<p>٥- أصبحت التعاريف فيه هي العمدة</p>

رابعاً : مجمل أقسام علوم الحديث في " نزهة النظر "

١- القسم الأول (المتواتر و الآحاد)	أو يقال : الحديث باعتبار تعدد الطرق، وهو قسمان : ١- المتواتر ٢- الآحاد
٢- القسم الثاني (الحديث المقبول)	١- الصحيح لذاته ٢- الصحيح لغيره ٣- الحسن لذاته ٤- الحسن لغيره
٣- القسم الثالث (الحديث المردود)	أسباب الرد العامة : ١- السقط في السند، وأنواعه ستة . ٢- الطعن في الراوي، على نوعين : أ- طعن في العدالة. ب- طعن في الضبط.
٤- القسم الرابع مباحث تتعلق بالمتن	(أقسام الحديث باعتبار ما ينتهي إليه الإسناد)، وهي ثلاثة : ١- المرفوع. ٢- الموقوف ٣- المقطوع
٥- القسم الخامس مباحث تتعلق بالإسناد	١- العالي والنازل ومباحثه . ٢- رواية الأقران و المديح و الأكابر عن الأصاغر و السابق و اللاحق، والمسلسل . ٣- طرق التحمل
٦- القسم السادس مباحث أسماء الرواة المشتبهين	١- المؤلف والمختلف . ٢- المتفق و المفترق . ٣- المتشابه بأنواعه.
٧- خاتمة	١- أنواع تتعلق بطبقات الرواة وبلدانهم وأحوالهم جرحاً و تعديلاً. ٢- أنواع تتعلق بأسماء الرواة و كناههم و ألقابهم و وأنسابهم، وآداب الشيخ والطالب ..

خامساً : متن نخبة الفكر

١-القسم الأول (المتواتر والآحاد)

الحمد لله الذي لم يزل عالماً قديراً، وصلى الله على سيدنا محمد الذي أرسله إلى الناس كافة بشيراً ونذيراً، وعلى آل محمد وصحبه وسلم تسليماً كثيراً. أما بعد : فإن التصانيف في اصطلاح أهل الحديث قد كُثِرَتْ، وبسطت واختصرت، فسألني بعض الإخوان أن أُلْخص له المهم من ذلك، فأجبتُه إلى سؤاله رجاء الاندراج في تلك المسالك فأقول :

الخبر إما أن يكون له :

- ١- طرق بلا عدد معين .
- ٢- أو مع حصر بما فوق الاثنين .
- ٣- أو بهما .
- ٤- أو بواحد.

فالأول : المتواتر المفيد للعلم اليقيني بشروطه.

والثاني : المشهور وهو المستفيض على رأي.

والثالث : العزيز، وليس شرطاً للصحيح، خلافاً لمن زعمه.

والرابع : الغريب.

وكلها - سوى الأول - آحاد.

وفيها المقبول والمردود، لتوقف الاستدلال بها على البحث عن أحوال رواتها، دون الأول.

وقد يقع فيها ما يفيد العلم النظري بالقرائن على المختار.

ثم الغرابة: إما أن تكون في أصل السند، أو لا.

فالأول: الفرد المطلق.

والثاني: الفرد النسبي، ويقل إطلاق الفردية عليه.

٢- القسم الثاني (الحديث المقبول)

وخبر الآحاد بنقل عدل تام الضبط، متصل السند، غير معلل ولا شاذ: هو الصحيح لذاته.

وتتفاوت رتبة بتفاوت هذه الأوصاف.

ومن ثم قدم صحيح البخاري، ثم مسلم، ثم شرطهما.

فإن خف الضبط: فالحسن لذاته، وبكثرة طرقه يصحح. فإن جمعا فللتردد في الناقل حيث التفرد، وإلا فباعتبار إسناده.

وزيادة راويهما مقبولة ما لم تقع منافية لمن هو أوثق.

فإن خولف بأرجح فالراجح المحفوظ، ومقابله الشاذ، ومع الضعف فالراجح المعروف، ومقابله المنكر.

والفرد النسبي: إن وافقه غيره فهو المتابع.

وإن وجد متن يشبهه فهو الشاهد. وتتبع الطرق لذلك هو الاعتبار.

ثم المقبول: إن سلم من المعارضة فهو المحكم، وإن عورض بمثله: فإن أمكن الجمع فمختلف الحديث.

أو لا، وثبت المتأخر فهو الناسخ، والآخر المنسوخ. وإلا فالترجيح، ثم التوقف.

٣- القسم الثالث (الحديث المردود)

ثم المردود : إما أن يكون لسقط أو طعن.

فالسقط : إما أن يكون من مبادئ السند من مصنف، أو من آخره بعد التابعي، أو غير ذلك.

فالأول : المعلق. والثاني : المرسل .

والثالث : إن كان باثنين فصاعداً مع التوالي، فهو المعضل، وإلا فالمنقطع، ثم قد يكون واضحاً أو خفياً.

فالأول : يدرك بعدم التلاقي، ومن ثم احتيج إلى التأريخ.

والثاني : المدلس، ويرد بصيغة تحتمل اللقي : كعن، وقال، وكذا المرسل الخفي من معاصر لم يلق.

ثم الطعن : إما أن يكون :

١- لكذب الراوي .

٢- أو تهمته بذلك .

٣- أو فحش غلطه .

٤- أو غفلته .

٥- أو فسقه .

٦- أو وهمه .

٧- أو مخالفته .

٨- أو جهالته .

٩- أو بدعته .

١٠- أو سوء حفظه .

فالأول: الموضوع، والثاني: المتروك. والثالث: المنكر، على رأي. وكذا الرابع والخامس.

ثم الوهم: إن اطلع عليه بالقرائن وجمع الطرق: فالمعلل.

ثم المخالفة: إن كانت بتغيير السياق: فمدرج الإسناد. أو بدمج موقوف بمرفوع: فمدرج المتن.

أو بتقديم أو تأخير: فالمقلوب. أو بزيادة راو: فالمزيد في متصل الأسانيد.

أو بإبداله ولا مرجح: فالمضطرب -وقد يقع الإبدال عمدا امتحانا-.

أو بتغيير حرف، أو حروف مع بقاء السياق: فالمصحف والمحرّف.

ولا يجوز تعمد تغيير المتن بالنقص والمرادف إلا لعالم بما يحيل المعاني.

فإن خفي المعنى احتيج إلى شرح الغريب وبيان المشكل.

ثم الجهالة: وسببها أن الراوي قد تكثر نعوته فيذكر بغير ما اشتهر به لغرض، وصنفوا فيه الموضح. وقد يكون مقلا فلا يكثر الأخذ عنه، وصنفوا فيه الوجدان.

أو لا يسمى اختصارا، وفيه المبهمات.

ولا يقبل المبهم، ولو أبهم بلفظ التعديل، على الأصح.

فإن سمي وانفرد واحد عنه فمجهول العين، أو اثنان فصاعدا ولم يوثق ١: فمجهول الحال، وهو المستور.

ثم البدعة: إما بمكفر، أو بمفسق.

فالأول: لا يقبل صاحبها الجمهور.

والثاني: يقبل من لم يكن داعية، في الأصح، إلا إن روى ما يقوي بدعته فيرد، على المختار، وبه صرح الجوزجاني شيخ النسائي.

ثم سوء الحفظ: إن كان لازماً فهو الشاذ على رأي، أو طارئاً فالمختلط.

ومتى توبع سيء الحفظ بمعتبر، وكذا المستور، والمرسل، والمدلس: صار حديثهم حسناً لذاته، بل بالمجموع.

٤- القسم الرابع (مباحث المتن) (الحديث باعتبار ما ينتهي إليه الإسناد)

ثم الإسناد: إما أن ينتهي إلى النبي ﷺ تصريحاً، أو حكماً: من قوله، أو فعله، أو تقريره.

أو إلى الصحابي كذلك: وهو: من لقي النبي ﷺ، مؤمناً به ومات على الإسلام: ولو تخللت ردة، في الأصح. أو إلى التابعي: وهو من لقي الصحابي كذلك.

فالأول: المرفوع، والثاني: الموقوف، والثالث: المقطوع، ومن دون التابعي فيه مثله.

ويقال للأخيرين: الأثر.

٥- القسم الخامس (مباحث الإسناد) (أنواع تتعلق بهيئة الإسناد وصورته)

والمسند: مرفوع صحابي بسند ظاهره الاتصال.

فإن قل عدده: فإما أن ينتهي إلى النبي ﷺ، أو إلى إمام ذي صفة عليية كشعبة.

فالأول: العلو المطلق. والثاني: النسبي.

وفيه الموافقة: وهي الوصول إلى شيخ أحد المصنفين من غير طريقه.

وفيه البذل: وهو الوصول إلى شيخ شيخه كذلك.

وفيه المساواة: وهي استواء عدد الإسناد من الراوي إلى آخره مع إسناد أحد المصنفين.

وفيه المصافحة: وهي الاستواء مع تلميذ ذلك المصنف، ويقابل العلو بأقسامه النزول، فإن شارك الراوي ومن روى عنه في السن واللقي فهو الأقران.

وإن روى كل منهما عن الآخر: فالمديح، وإن روى عمن دونه: فالأكابر عن الأصاغر، ومنه الآباء عن الأبناء، وفي عكسه كثرة، ومنه من روى عن أبيه عن جده. وإن اشترك اثنان عن شيخ، وتقدم موت أحدهما، فهو: السابق واللاحق.

وإن روى عن اثنين متفقي الاسم ولم يتميزا، فباختصاصه بأحدهما يتبين المهمل.

وإن جحد مرويه جزما: رد، أو احتمالا: قبل، في الأصح.

وفيه: "من حدث ونسي".

وإن اتفق الرواة في صيغ الأداء، أو غيرها من الحالات، فهو المسلسل. وصيغ الأداء:

١- سمعت وحدثني. ٢- ثم أخبرني، وقرأت عليه. ٣- ثم قرئ عليه وأنا أسمع. ٤- ثم أنبأني. ٥- ثم ناولني. ٦- ثم شافهني.

٧- ثم كتب إلي. ٨- ثم عن، ونحوها.

فالأولان: لمن سمع وحده من لفظ الشيخ، فإن جمع فمع غيره.

وأولها: أصرحها وأرفعها في الإملاء.

والثالث، والرابع: لمن قرأ بنفسه، فإن جمع: فكالخامس. والإنباء: بمعنى الإخبار، إلا في عرف المتأخرين فهو للإجازة كعن.

وعنونة المعاصر محمولة على السماع إلا من المدلس. وقيل: يشترط ثبوت لقائهما ولو مرة، وهو المختار.

وأطلقوا المشافهة في الإجازة المتلفظ بها، والمكاتبة في الإجازة المكتوب بها، واشتروطوا في صحة المناولة اقترانها بالإذن بالرواية، وهي أرفع أنواع الإجازة.

وكذا اشتراطوا الإذن في الوجادة، والوصية بالكتاب، وفي الإعلام، وإلا فلا عبرة بذلك، كالإجازة العامة، وللمجهول وللمعدوم، على الأصح في جميع ذلك.

٦- القسم السادس (أنواع تتعلق بضبط أسماء الرواة عند الاشتباه)

ثم الرواة: إن اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم فصاعدا، واختلفت أشخاصهم: فهو المتفق والمفترق، وإن اتفقت الأسماء خطأ واختلفت نطقا: فهو المؤتلف والمختلف.

وإن اتفقت الأسماء واختلفت الآباء، أو بالعكس: فهو المتشابه، وكذا إن وقع الاتفاق في الاسم واسم الأب، والاختلاف في النسبة، ويتركب منه ومما قبله أنواع: منها أن يحصل الاتفاق أو الاشتباه إلا في حرف أو حرفين. أو بالتقديم والتأخير أو نحو ذلك.

خاتمة، وفيها :

- ١- أنواع تتعلق بطبقات الرواة وأحوالهم جرحاً وتعديلاً .
- ٢- أنواع تتعلق بأسماء الرواة وكناهم وأنسابهم وآداب الشيخ والتلميذ وصفة كتابة الحديث و تصنيفه .

١- أنواع تتعلق بطبقات الرواة وأحوالهم جرحاً وتعديلاً.

ومن المهم : معرفة طبقات الرواة ومواليدهم ، ووفياتهم ، وبلدانهم ، وأحوالهم : تعديلاً وتجريحاً وجهالة.

ومراتب الجرح : وأسوأها الوصف بأفعل ، كأكذب الناس ، ثم دجال ، أو وضاع ، أو كذاب.

وأسهلها : لين ، أو سييء الحفظ ، أو فيه مقال.

ومراتب التعديل : وأرفعها الوصف بأفعل : كأوثق الناس ، ثم ما تأكد بصفة أو صفتين ، كثقة ثقة ، أو ثقة حافظ.

وأدناها ما أشعر بالقرب من أسهل التجريح ، ك: شيخ.

وتقبل التزكية من عارف بأسبابها ، ولو من واحد ، على الأصح.

والجرح مقدم على التعديل إن صدر مبيناً من عارف بأسبابه ، فإن خلا عن التعديل : قبل مجملاً ، على المختار.

٢- أنواع تتعلق بأسماء الرواة وكناهم وأنسابهم والآداب وصفة كتابة الحديث تصنيفه

فصل ، ومن المهم معرفة كنى المسمين ، وأسماء المكنين ، ومن اسمه كنيته ، ومن اختلف في كنيته ، ومن كثرت كناه أو نعوته ، ومن وافقت كنيته اسم

أبيه، أو بالعكس، أو كنيته كنية زوجته، ومن نسب إلى غير أبيه، أو إلى أمه، أو إلى غير ما يسبق إلى الفهم، ومن اتفق اسمه واسم أبيه وجده، أو اسم شيخه وشيخ شيخه فصاعداً.

ومن اتفق اسم شيخه والراوي عنه.

ومعرفة الأسماء المجردة والمفردة، والكنى، والألقاب، والأنساب، وتقع إلى القبائل والأوطان: بلاداً، أو ضياعاً، أو سككاً، أو مجاورة، وإلى الصنائع والحرف: ويقع فيها الاتفاق والاشتباه كالأسماء، وقد تقع ألقاباً.

ومعرفة أسباب ذلك، ومعرفة الموالى من أعلى ومن أسفل: بالرق، أو بالحلف، ومعرفة الإخوة والأخوات.

ومعرفة آداب الشيخ والطالب، وسن التحمل والأداء، وصفة كتابة الحديث وعرضه، وسماعه، وإسماعه، والرحلة فيه، وتصنيفه: إما على المسانيد، أو الأبواب، أو العلل، أو الأطراف.

ومعرفة سبب الحديث: وقد صنف فيه بعض شيوخ القاضي أبي يعلى بن الفراء، وصنفوا في غالب هذه الأنواع. وهي نقل محض، ظاهرة التعريف، مستغنية عن التمثيل، وحصرها متعسر: فلتراجع لها مبسوطاتها، والله الموفق والهادي، لا إله إلا هو.



نَقِيبٌ

مِنْ هَيْئَةِ النَّظَرِ

فِي تَوْضِيحِ نَخْبَةِ الْفِكْرِ

مقدمة الحافظ ابن حجر

<p>١- "المحدث الفاصل بين الراوي و الواعي" لأبي محمد الرامهرمزي (ت ٣٦٠ هـ)</p> <p>٢- "معرفة علوم الحديث" للحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥ هـ)</p> <p>٣- "مستخرج على معرفة علوم الحديث" لأبي نعيم الأصفهاني (ت ٤٣٠ هـ)</p> <p>٤- "الكفاية في علم الرواية" للخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ)</p> <p>٥- "الإلماع" للقاضي عياض (ت ٥٤٤ هـ)</p> <p>٦- "ما لا يسع المحدث جهله" لأبي حفص الميانجي (ت ٥٨١ هـ)</p> <p>٧- "علوم الحديث" الشهير بـ "المقدمة" لابن الصلاح (ت ٦٤٣ هـ)</p>	<p>بيان أول من صنف في مصطلح الحديث، وأشهر المصنفات فيه</p>
<p>١- كثرة المصنفات المتقدمة في مصطلح الحديث وتنوعها.</p> <p>٢- تلخيص المهم من هذه المصنفات.</p>	<p>سبب تأليف النخبة</p>
<p>- تلخيص المهم من علوم الحديث</p> <p>- رتبه ترتيباً جديداً مبتكراً</p> <p>- زاد فيه زيادات وتتمات مهمة</p>	<p>منهجه في الكتاب</p>
<p>١- الخبر مرادف للحديث .</p> <p>٢- الحديث ما جاء عن النبي ﷺ، والخبر ما جاء عن غيره .</p> <p>٣- الخبر أعم، فكل حديث خبر من غير عكس</p>	<p>تعريف (الخبر) والعلاقة بينه و بين (الحديث)</p>

تتمات

<p>قال السخاوي : (الحديث) لغة: ضد القديم، واصطلاحاً: ما أضيف إلى النبي ﷺ قولاً له أو فعلاً أو تقريراً أو صفة، حتى الحركات والسكنات في اليقظة والمنام.</p>	<p>تعريف (الحديث)</p>
<p>ما صدر عن النبي ﷺ غير القرآن من قول أو فعل أو تقرير.</p>	<p>تعريف (السنة)</p>
<p>قال السخاوي : (الحديث) أعم من (السنة). وتوضيح ذلك : أن (السنة) تطلق على ما قصد به التأسى به والتشريع . و(الحديث) يطلق على ما هو أعم من ذلك فيطلق على ما يقصد به التأسى، وكذا على يفعله ﷺ على سبيل العادة والجبلة من نوم و قيام ونحو ذلك.</p>	<p>(الحديث) أعم من (السنة)</p>
<p>قال السخاوي : وكثيراً ما يقع في كلام أهل الحديث، ما يدل لترادف (الحديث) و(السنة)</p>	<p>الترادف بين (الحديث) و (السنة) في استعمال الأئمة كثيراً</p>



القسم الأول

الحديث باعتبار تعدد الطرق
(المتواتر و الآحاد)

١- الحديث المتواتر.

٢- حديث الآحاد :

أ- مشهور

ب- عزيز

ج- غريب

١- القسم الأول (المتواتر والآحاد)

الخبر إما أن يكون له :

١- طرق بلا عدد معين .

٢- أو مع حصر بما فوق الاثنين .

٣- أو بهما .

٤- أو بواحد .

فالأول: المتواتر المفيد للعلم اليقيني بشروطه .

والثاني: المشهور وهو المستفيض على رأي .

والثالث: العزيز، وليس شرطاً للصحيح، خلافاً لمن زعمه .

والرابع: الغريب .

وكلها - سوى الأول - آحاد .

وفيها المقبول والمردود، لتوقف الاستدلال بها على البحث عن أحوال رواتها، دون الأول .

وقد يقع فيها ما يفيد العلم النظري بالقرائن على المختار .

ثم الغرابة: إما أن تكون في أصل السند، أو لا .

فالأول: الفرد المطلق. والثاني: الفرد النسبي، ويقل إطلاق الفردية عليه.



١- الحديث المتواتر

١-تعريفه	ما رواه عدد كثير تحيل العادة تواطأهم على الكذب عن مثلهم و أسندوه للحسن.
٢-شروطه	١- أن يرويه عدد كثير ٢- تحيل العادة تواطأهم على الكذب ٣- عن مثلهم في جميع الطبقات ٤- يكون مستندهم الحسن (المشاهدة أو السماع)
٣-عدد رواته	الراجح أنه ليس لعدد رواة المتواتر حد معين، والمراد: أنه قد يتواتر خبر بسبعة، وآخر بعشرة، وثالث باثني عشر، فمتى أفاد العلم الضروري فقد بلغ حد التواتر.
٤-عدالة رواته	لا يشترط في الحديث المتواتر بالكيفية المتقدمة عدالة الرواة ولا إسلامهم.
٥-أمثله	المتواتر بالكيفية المتقدمة لا يوجد له مثال في السنة كما وضعه الحافظ ابن الصلاح.
٦-حكمه	مقطوع بصحته
٧-إفادته	المتواتر بالتعريف السابق يفيد العلم اليقيني (الضروري) وهو الاعتقاد الجازم المطابق.
٨-صلته بمباحث الإسناد	المتواتر -على ما سبق- ليس من مباحث علم الإسناد. لأن (علم الحديث): هو معرفة القواعد التي يتوصل بها إلى معرفة حال الراوي و المروي . والمتواتر: لا يلزم فيه البحث عن أحوال روايتها جرحاً أو تعديلاً، بل لا يشترط إسلامهم كما تقدم بيانه.

تتمة : الفرق بين المتواتر عند المحدثين و الأصوليين

المتواتر	عند المحدثين	عند الأصوليين
تعريفه	ما رواه جمع كثير عن مثلهم و أفاد العلم بعد النظر و البحث في أحوال رواته	ما رواه جمع كثير تحيل العادة تواطأهم على الكذب عن مثلهم، وكان مستندهم الحسن.
رواته	يشترط فيهم العدالة و الضبط	لا تشترط عدالتهم، بل لا يشترط إسلامهم
أمثله	أمثله كثيرة منها : أحاديث الرؤية و الحوض و الشفاعة	لا يوجد له أمثلة في السنة
إفادته	يفيد العلم النظري، أي يحصل القطع به بعد البحث و التفتيش مع قرائن في الراوي و المروي.	يفيد العلم الضروري، أي يحصل القطع به دون بحث أو تفتيش
العلم به	لا يحصل العلم به إلا لمن فيه أهليه النظر	يحصل العلم به لكل سامع، أي يستوي في العلم به العامي والعالم
صلة بمباحث الإسناد	من مباحث علم الإسناد لأنه يلزم فيه البحث و التحقق من شروط القبول ليعمل به أو يترك	ليس من مباحث علم الإسناد، بل يجب العمل به من غير بحث. ولذا لم يفرد ابن الصلاح في مقدمته إنما أشار له في مبحث الحديث المشهور

٢- حديث الآحاد

تعريف الآحاد	لغة : ما يرويه شخص واحد . اصطلاحاً : ما لم يجمع شروط التواتر
أنواع حديث الآحاد	١- الحديث المشهور . ٢- الحديث العزيز ٣- الحديث الغريب

أ- الحديث المشهور

تعريفه	ما رواه ثلاثة فأكثر ما لم يبلغ حد التواتر
سبب تسميته	سمي بالمشهور لوضوحه
العلاقة بين المشهور والمستفيض	١- المستفيض مرادف للمشهور ٢- المستفيض، تكون الشهرة في ابتداء السند وانتهائه سواء، والمشهور أعم. وقيل غير ذلك
من صوره	١- رواية ثلاثة عن خمسة عن ستة عن أربعة . ٢- رواية ستة عن أربعة عن خمسة عن سبعة . ٣- رواية خمسة عن أربعة عن ثلاثة عن ثلاثة.
حكمه	فيه المقبول و المردود، بحسب توفر شروط الحديث الصحيح.
أنواعه	١- مشهور اصطلاحى، وهو المقصود هنا . ٢- مشهور لغوي، هو ما اشتهر على الألسنة، فيشمل ما له إسناد واحد فصاعداً، بل ما لا يوجد له إسناد أصلاً.
المؤلفات فيه	اعتنى المحدثون بالحديث المشهور، وألفت فيه مؤلفات عديدة، لكن كلها في المشهور بالمعنى الثاني وهو المشهور على الألسنة، ومن أشهرها وأفضلها : "المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة"، للسخاوي (٩٠٢هـ).

٢- الحديث العزيز

أن لا يرويه أقل من اثنين عن اثنين	التعريف به
سمي عزيزاً : ١- إما لقلته، أي قلة وجوده، من عَزَّ يَعَزُّ بكسر العين في المضارع، إذا قل بحيث لا يكاد يوجد . ٢- وإما لقوته، من عَزَّ يَعَزُّ، لكونه قوي واشتد بمجيئه من طريق آخر، ومنه قوله تعالى : (فعززنا بثالث) أي قوينا وشددنا.	سبب تسميته
١. رواية تسعة عن اثنين عن ستة عن ثمانية . ٢. رواية ستة عن أربعة عن خمسة عن اثنين . ٣. رواية خمسة عن أربعة عن اثنين عن ثلاثة.	من صوره
ما رواه الشيخان من حديث أنس، والبخاري من حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده. الحديث . رواه عن أنس : قتادة، وعبد العزيز بن صهيب ورواه عن قتادة : شعبة وسعيد ورواه عن عبد العزيز : إسماعيل بن عليّة وعبد الوارث ورواه عن كل جماعة.	مثاله
فيه الصحيح و الحسن والضعيف، بحسب توفر شروط الحديث المقبول.	حكمه

تتمات

(العزیز) عند الحافظ ابن الصلاح -تبعاً لابن منده -، هو ما رواه اثنان أو ثلاثة عن مثل الزهري .
ثم جاء الحافظ ابن حجر وقيد العزیز برواية اثنين فقط قال السخاوي : وكلامهم ظاهر في الاكتفاء بوجود ذلك في طبقة واحدة بحيث لا يمتنع أن يكون في غيرها من طباقه غريباً كأن ينفرد به راو آخر عن شيخه بل ولا أن يكون مشهوراً لاجتماع ثلاثة فأكثر على روايته في بعض طباقه أيضاً . . . ولكن لم يمش شيخنا في توضيح النخبة على هذا فإنه وإن خصه بوروده من طريق راويين فقط عنى به كونه كذلك في جميع طباقه .

الأولى الاختلاف في تعريف العزیز

الأول : استعمال مصطلح (العزیز) قليل الورد في أحكام الأئمة النقاد كأحمد و البخاري وأبي حاتم، فقد بحثت في كتب السؤالات و العلل المطبوعة عن الإمام أحمد و أبي حاتم وأبي زرعة، ولم أقف على مثال واحد على مصطلح (حديث عزیز)

الثاني : استعمال العزیز بمعنى (رواية اثنين) نادر جداً عندهم، إن لم يدع عدم وقوعه في كلامه .

الثالث : وجد هذا المصطلح -بقلة - في القرن الرابع وما بعده عند الدارقطني والحاكم و أبي نعيم الأصفهاني وابن منده، في وصف قلة حديث الراوي، هكذا : (فلان عزیز الحديث)

الثانية استعمالات العزیز

٣- الحديث الغريب

التعريف به	ما تفرد به راو واحد و لو في طبقة من طبقات السند.
الغريب و الفرد مترادفان لغة واصطلاحاً	(الغريب) و (الفرد) مترادفان لغة واصطلاحاً، إلا أن أهل الاصطلاح غايروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقلته، فالفرد أكثر ما يطلقونه على الفرد المطلق، والغريب أكثر ما يطلقونه على الفرد النسبي، وهذا من حيث إطلاق الاسم عليهما، وأما من حيث استعمالهم الفعل المشتق فلا يفرقون، فيقولون في المطلق والنسبي تفرد به فلان، أو أغرب به فلان.
من صوره	١- رواية ثلاثة عن خمسة عن واحد عن أربعة . ٢- رواية ستة عن واحد عن واحد عن واحد . ٣- رواية واحد عن أربعة عن واحد عن ثلاثة.
أقسامه	١- فرد مطلق : وهو ما وقع التفرد فيه في أصل السند، وهو طرفه الذي فيه الصحابي . ٢- فرد نسبي : وهو ما كان التفرد في أثناؤه بالنسبة لجهة معينة. كأن يرويه عن الصحابي أكثر من واحد، ثم ينفرد بروايته عن واحد منهم شخص واحد.
أمثلته	مثال (الفرد المطلق) : حديث ابن عمر مرفوعاً (النهي عن بيع الولاء وعن هبته)، تفرد به عبد الله بن دينار عن ابن عمر . وقد يستمر التفرد في جميع رواته أو أكثرهم . مثال (الفرد النسبي) حديث عبد الواحد بن أيمن عن أبيه عن جابر <small>رضي الله عنه</small> في قصة الكدية التي عرضت لهم يوم الخندق . أخرجه البخاري، وقد تفرد به عبد الواحد عن أبيه، وقد روي من غير حديث جابر <small>رضي الله عنه</small> .
حكمه	فيه الصحيح و الحسن والضعيف بحسب توفر شروط الحديث المقبول.

مسألة حديث الآحاد المحتف بالقرائن

<p>إذا صح حديث الآحاد يتوجه إليه أمران :</p> <p>١- العمل به .</p> <p>٢- إفادته العلم .</p> <p>ولا خلاف بين العلماء في وجوب العمل بالحديث الصحيح، لكن اختلفوا في إفادته للعلم، والمراد بالعلم هنا : الاعتقاد الجازم المطابق.</p>	<p>التعريف بها</p>
<p>١- أن سلف الأمة إذا صح عندهم الحديث تلقوه بالقبول والتسليم والعمل دون الخوض في إفادته الظن أو غيره</p> <p>٢- أن هذه المسألة منشأها من جهة المعتزلة، وهم يريدون بها شيئاً غير الذي يريده أهل السنة .</p> <p>٣- لا ثمرة عملية منها، لأن أهل السنة متفقون على وجوب العمل بالآحاد إذا صح سواء أفاد اليقين أو الظن. ولولا أن هذا المسألة مذكورة في كثير من كتب الاصطلاح و الأصول، لكان الأولى بطالب العلم أن يعرض عنها، ولا يخوض فيها لما تقدم.</p>	<p>توطئة</p>
<p>الأول : أنه يفيد العلم مطلقاً .</p> <p>والثاني : أنه يفيد الظن مطلقاً .</p> <p>الثالث : يفيد العلم بالقرائن .</p>	<p>أشهر الأقوال فيها</p>
<p>هو الثالث : إفادته العلم بالقرائن. ورجحه المحققون كشيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم وابن حجر وغيرهم.</p>	<p>القول المختار</p>
<p>١- تخريج البخاري ومسلم للحديث .</p> <p>٢- الحديث المشهور إذا كانت له طرق متباينة مقبولة .</p> <p>٣- المسلسل بالأئمة الحفاظ حيث لا يكون غريباً.</p>	<p>القرائن</p>

القسم الثاني

(الحديث المقبول) ، وفيه مبحثان

المبحث الأول : المقبول باعتبار درجته.

- ١- الصحيح لذاته
- ٢- الصحيح لغيره
- ٣- الحسن لذاته
- ٤- الحسن لغيره

مسائله :

- مراتب الحديث الصحيح.
- زيادة الثقة.
- الجمع بين وصفي الصحة و الحسن (حسن صحيح).
- أنواع أخرى للحديث ذات الصلة بالمقبول: (المحفوظ، والمعروف) وما يقابلهما وهما (الشاذ، و المنكر)
- المتابعة و الشاهد و الاعتبار.

المبحث الثاني : المقبول باعتبار العمل به و عدمه.

- ١- الحديث المحكم
- ٢- الحديث غير المحكم (مختلف الحديث)، و مراتب النظر فيه :

- الأولى : الجمع بين الحديثين.
- الثانية : القول بالنسخ بشروطه.
- الثالثة : الترجيح.
- الرابعة : التوقف.

٢- القسم الثاني (الحديث المقبول)

وخبر الآحاد بنقل عدل تام الضبط، متصل السند، غير معلل ولا شاذ: هو الصحيح لذاته.

وتتفاوت رتبة بتفاوت هذه الأوصاف.

ومن ثم قدم صحيح البخاري، ثم مسلم، ثم شرطهما. فإن خف الضبط: فالحسن لذاته، وبكثرة طرقه يصحح. فإن جمعا فللتردد في الناقل حيث التفرد، وإلا فباعتبار إسنادين.

وزيادة راويهما مقبولة ما لم تقع منافية لمن هو أوثق.

فإن خولف بأرجح فالراجح المحفوظ، ومقابله الشاذ، ومع الضعف فالراجح المعروف، ومقابله المنكر.

والفرد النسبي: إن وافقه غيره فهو المتابع.

وإن وجد متن يشبهه فهو الشاهد. وتتبع الطرق لذلك هو الاعتبار.

ثم المقبول: إن سلم من المعارضة فهو المحكم، وإن عورض بمثله: فإن أمكن الجمع فمختلف الحديث.

أو لا، وثبت المتأخر فهو الناسخ، والآخر المنسوخ. وإلا فالترجيح، ثم التوقف.



الحديث الصحيح

<p>ما رواه عدل تام الضبط بسند متصل غير معلل ولا شاذ</p>	<p>تعريفه</p>
<p>شروطه الصحيح لذاته خمسة : ١- اتصال السند . ٢- عدالة الراوي. ٣ - تمام ضبطه. ٤- السلامة من الشذوذ. ٥- السلامة من العلة.</p>	<p>شروطه</p>
<p>(العدل): من له ملكة تحمله على ملازمة التقوى والمروءة. والمراد بالتقوى: اجتناب الأعمال السيئة من شرك أو فسق أو بدعة.</p> <p>والتحقيق أن ما تقدم هو بيان للعدالة في الشهادة، وفرق بين العدالة في الشهادة و العدالة في الرواية كما سيأتي.</p> <p>(الضبط):</p> <p>أ - ضبط صدر: وهو أن يثبت ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء .</p> <p>ب- وضبط كتاب: وهو صيانتة لديه منذ سمع فيه وصححه إلى أن يؤدي منه .</p> <p>وقيد بالتام إشارة إلى الرتبة العليا في ذلك .</p> <p>(المتصل): ما سلم إسناده من سقوط فيه، بحيث يكون كل من رجاله سمع ذلك المروي من شيخه .</p> <p>(المعلل) لغة: ما فيه علة، واصطلاحاً: ما فيه علة خفية قاذحة مع كون ظاهرة السلامة منها.</p> <p>(الشاذ) لغة: المنفرد، واصطلاحاً: ما يخالف فيه الراوي من هو أرجح منه. وله تفسير آخر سيأتي.</p>	<p>شرح التعريف</p>

<p>١- اتصال السند، يخرج به الحديث المنقطع بأنواعه.</p> <p>٢- عدالة الراوي، يخرج به المجهول ومعروف الضعف، كالكذاب و المتهم بالكذب والفاسق</p> <p>٣ - تمام ضبطه، يخرج به خفيف الضبط والمغفل ونحوهما .</p> <p>٤- السلامة من الشذوذ ، يخرج به الشاذ .</p> <p>٥- السلامة من العلة، يخرج به المعلول.</p>	<p>محترزات التعريف</p>
<p>١- (الصحيح لذاته) : ما اتصل سنده بنقل عدل تام الضبط من غير شذوذ ولا علة .</p> <p>٢- (الصحيح لغيره): الحسن لذاته إذا تعددت طرقه</p>	<p>أقسامه</p>
<p>من أشهر المؤلفات في الحديث الصحيح :</p> <p>١- " الصحيح " للإمام محمد بن إسماعيل البخاري</p> <p>٢- " الصحيح " للإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري</p>	<p>المؤلفات فيه</p>



تفاوت رتب الصحيح، ونماذج لأصح الأسانيد

<p>تتفاوت رتب الصحيح، بسبب تفاوت الأوصاف المقتضية للتصحيح في القوة.. فما تكون رواته في الدرجة العليا من: العدالة، والضبط، وسائر الصفات التي توجب الترجيح كان أصح مما دونه.</p>	<p>تفاوت رتب الحديث الصحيح</p>
<p>الصحيح لذاته على مراتب متفاوتة في القوة والمرتبة هي:</p> <p>١- المتفق عليه. ٢- البخاري. ٣- مسلم.</p> <p>٤- شرطهما ٥- شرط البخاري</p> <p>٦- شرط مسلم.</p> <p>٧- الصحيح الذي ليس على شرطهما أو شرط أحدهما.</p>	<p>مراتبه</p>
<p>أ - كالزهري، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه. وكمحمد بن سيرين، عن عبيدة بن عمرو، عن علي. وكإبراهيم النخعي، عن علقمة، عن ابن مسعود.</p> <p>ب- ودونها في الرتبة:</p> <p>كرواية بريد بن عبد الله بن أبي بردة، عن جده، عن أبيه، أبي موسى. وكحماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس.</p> <p>ج- ودونها في الرتبة:</p> <p>كسهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة.</p> <p>وكالعلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة.</p>	<p>نماذج لأصح الأسانيد</p>
<p>المعتمد عدم الإطلاق لترجمة معينة منها بأنها أصح الأسانيد.</p>	<p>هل يصح أن يطلق على سلسلة معينة بأنها أصح الأسانيد</p>



المقارنة بين الصحيحين وبيان أرجحية صحيح البخاري

شروط الصحة	صحيح البخاري	صحيح مسلم
١-الاتصال	١- المعاصرة . ٢- ثبوت اللقاء ولو مرة .	١- المعاصرة . ٢- إمكان اللقاء .
٢-الرواة	١- الرواة المتكلم فيهم أقل . ٢- غالبهم من شيوخه الذين مارس حديثهم، ولم يكثر الإخراج عنهم .	١- المتكلم فيهم أكثر . ٢- كثير منهم ليسوا شيوخه .
٣- السلامة من الشذوذ و العلة	ما انتقد على البخاري من الأحاديث أقل عدداً مما انتقد على مسلم .	عدد الأحاديث المنتقدة عليه أكثر من البخاري
<p>١- الاتفاق على تقديم البخاري في الصناعة الحديثية :</p> <p>اتفق العلماء على أن البخاري كان أجل من مسلم في العلوم، وأعرف بصناعة الحديث منه، وأن مسلماً تلميذه وخريجه ولم يزل يستفيد منه ويتبع آثاره، حتى لقد قال الدارقطني: "لولا البخاري لما راح مسلم ولا جاء".</p>		
<p>٢- أرجحية بعض الأحاديث في مسلم على البخاري لقريته :</p> <p>هذا التفاوت إنما هو بالنظر إلى ما تقدم في الجملة. أما لو رجع قسم على ما هو فوقه بأمور أخرى تقتضي الترجيح؛ فإنه يقدم على ما فوقه؛ إذ قد يعرض للمفوق ما يجعله فائقاً. كما لو كان الحديث عند مسلم، مثلاً، وهو مشهور قاصر عن درجة التواتر، لكن، حفته قريته صار بها يفيد العلم، فإنه يقدم على الحديث الذي يخرج به البخاري إذا كان فرداً.</p>		



الحديث الحسن

ما رواه عدل خفيف الضبط بسند متصل غير معطل ولا شاذ.	تعريفه
١- (الحسن لذاته): ما اتصل سنده بنقل عدل خفيف الضبط من غير شذوذ ولا علة . ٢- (الحسن لغيره): الحديث الضعيف المنجبر إذا تعددت طرقه.	أقسامه
في وصف الراوي، فراوي الحديث الصحيح تام الضبط ويعبر عنه بـ(ثقة) . وراي الحديث الحسن خفيف الضبط ويعبر عنه بـ(صدوق).	الفرق بينه و بين الحديث الصحيح
للحسن أمثلة كثير، من أشهرها : - سلسلة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده . - سلسلة بهز بن حكيم عن أبيه عن جده.	أمثلته
من مظانه المشهورة كتب السنن، وأشهرها : "سنن النسائي"، و"سنن أبي داود"، و"سنن الترمذي"، و"سنن ابن ماجه"	مظانه



مسألة الجمع بين وصفي (الصحيح) و (الحسن)

صورة المسألة	أن يجمع المحدث في الحكم على الحديث بين وصفي (الصحيح) و (الحسن)، فيقول: هذا حديث حسن صحيح.
مثالها	حديث أنس بن مالك: أن النبي ﷺ كان إذا دخل الخلاء قال اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث. قال أبو عيسى الترمذي: هذا حديث حسن صحيح
استعمالها	هذا العبارة تقع في كلام الإمام الترمذي كثيراً، وكذا تقع في كلام غيره من الأئمة ممن تقدمه لكن بقلّة
وجه الإشكال	أن وصف الحسن قاصر عن وصف الصحيح، لأن الأصل في راوي الحسن أنه صدوق، و راوي الصحيح ثقة، ففي الجمع بينهما في حديث واحد جمع بين نفي ذلك القصور وإثباته.
الجواب عنه	١- إذا كان الحديث له إسناد واحد، فإن سبب هذا الحكم تردد الترمذي في أحد رواة الحديث هل هو ثقة أو صدوق، وإليه الإشارة بقوله: (فللتردد في الناقل [أي الراوي])، حيث التفرد [حيث يكون الحديث فرداً له إسناد واحد]. ٢- وإن كان الحديث له إسنادان أو أكثر، فإن حكم الترمذي أو غيره باعتبار أن أحد الإسنادين صحيح و الآخر حسن.
تتمة	الأقرب أن (حسن صحيح) عند الإمام الترمذي بمنزلة (صحيح) غالباً، وهذا اصطلاح خاص بالإمام الترمذي في "جامعه". فغالب الأحاديث التي يحكم عليها بهذا الحكم إما أن تكون في "الصحيحين" أو أحدهما أو صحيحة. وقد أشار لهذا الحافظ ابن رجب في "شرح العلل". قال: فإن الترمذي يجمع بين الحسن والصحة في غالب الأحاديث الصحيحة المتفق على صحتها، والتي أسانيدُها في أعلى درجة الصحة، كمالك عن نافع عن ابن عمر، والزهري عن سالم عن أبيه، ولا يكاد الترمذي يفرد الصحة إلا نادراً.

مسألة زيادة الثقة

<p>التعريف بها</p>	<p>أن يتفق جماعة في الرواية عن شيخ ويزيد ثقة منهم في المتن أو السند زيادة ليست عند أصحابه</p>
<p>صورتها</p>	<p>كما لو روى الحديث : (عقيل بن خالد، ومعمر بن راشد، ويونس بن يزيد، وسفيان بن عيينة) عن الزهري عن سالم عن ابن عمر عن النبي ﷺ . وفي رواية سفيان بن عيينة زيادة ليست عند الباقيين فهذه زيادة، ويعبر عنها بـ(خالف سفيان غيره)</p>
<p>مثالها</p>	<p>زيادة زائدة بن قدامة - ثقة متقن - : (يحركها يدعو بها) في حديث التشهد . رواه جماعة من الثقات يزيدون على عشرة منهم أئمة أثبات كشعبة والثوري لم يذكروا هذه الزيادة . قال ابن خزيمة : ليس في شيء من الأخبار (يحركها) إلا في هذا الخبر، زائدة ذكره . ذكر رواياتهم الخطيب البغدادي في كتابه "الفصل للوصل المدرج في النقل " (١/٤٢٩).</p>
<p>حكم زيادة الثقة</p>	<p>فيها خلاف مشهور، وأشهر الأقوال : ١- القبول مطلقاً . ٢- التفصيل وعدم اطلاق القبول أو الرد، واعتبار الترجيح بحسب القرائن : فأحياناً تقبل الزيادة من الثقة وأحياناً ترد بحسب القرائن، وهو التحقيق في هذه المسألة الذي عليه أئمة الحديث ونقاده كعبدالرحمن بن مهدي و يحيى القطان وأحمد بن حنبل و يحيى بن معين وعلي بن المديني والبخاري وأبي حاتم وأبي زرعة و النسائي و الدارقطني و غيرهم .</p>

تتمات

قسم الحافظ ابن حجر الزيادة إلى قسمين :

١- زيادة غير منافية، وصورتها أن لا يكون هنالك تنافي بينها وبين رواية من لم يذكرها .

قال : فهذه تقبل مطلقاً ؛ لأنها في حكم الحديث المستقل الذي ينفرد به الثقة ولا يرويه عن شيخه غيره .

٢- زيادة منافية بحيث يلزم من قبولها رد الرواية الأخرى ؛ فهذه محل الخلاف المتقدم .

والمأمل لعمل النقد يجد أنهم لا يفرقون بين القسمين ، ويحكمون على زيادات كثيرة بأنها خطأ أو منكرة وليس فيها منافاة ومن أمثلة ذلك :

- زيادة (فإذا قرأ فأنصتوا) في حديث أبي موسى " إنما جعل الإمام ليؤتم به " .

حكم جمهور النقد بالخطأ فيها مع كونها غير منافية لسائر الحديث .

التممة الأولى

(زيادة الثقة) تكون في الإسناد، وكذا في المتن، ويدخل في هذا المبحث مسألة تعارض الوقف والرفع، و الوصل والإرسال .

قال السخاوي : كان الأنسب في (تعارض الوصل والإرسال والوقف والرفع) ضمه لزيادات الثقات.

التممة الثانية



الحديث المحفوظ ومقابله الحديث الشاذ

<p>المحفوظ : رواية الأوثق في مقابل رواية الثقة . فرواية الأوثق وهو الثقة المتقن أو العدد من الثقات مثلاً هو (المحفوظ)، والوجه المقابل وهو رواية الثقة هو (الشاذ).</p>	<p>الحديث المحفوظ</p>
<p>أن يقع اختلاف على الزهري بين الرفع و الوقف : فالوجه الأول المرفوع يرويه خمسة من أصحاب الزهري الأثبات الملازمين له . والوجه الثاني يرويه ثقة غير مكثّر من الرواية عن الزهري فيقال هنا : (المحفوظ) عن الزهري رفع الحديث، ورواية الوقف (شاذة) . وقد تكون منكرة بحسب شدة المخالفة</p>	<p>صورته</p>
<p>ما رواه الترمذي، والنسائي، وابن ماجه، من طريق ابن عبيّنه، عن عمرو بن دينار، عن عوسجة، عن ابن عباس : " أن رجلاً توفي على عهد النبي ﷺ، ولم يدع وارثاً إلا مولى هو أعتقه... " الحديث، وتابع ابن عبيّنه على وصله ابن جريج وغيره، وخالفهم حماد بن زيد؛ فرواه عمرو بن دينار، عن عوسجة. ولم يذكر ابن عباس. قال أبو حاتم : "المحفوظ حديث ابن عبيّنه". انتهى. فحماد بن زيد من أهل العدالة والضبط، ومع ذلك، رجح أبو حاتم رواية من هم أكثر عدداً منه.</p>	<p>مثاله</p>

<p>يقع فيه الصحيح و الحسن والضعيف، بحسب حال إسناده. فلا يلزم من كون الوجه راجحاً محفوظاً أن يكون صحيحاً، فقد يكون ضعيفاً لانقطاعه أو لضعف أحد رواته. فلا تلازم بين المحفوظ و الصحيح</p>	<p>درجته مع بيان السبب</p>
<p>- (الشاذ) : ما رواه المقبول مخالفاً لمن هو أولى منه. وسيأتي مزيد تفصيل للحديث الشاذ في موضعه المناسب ضمن (الحديث المردود)</p>	<p>مقابله الحديث الشاذ</p>
<p>لم يسبق الحافظ ابن حجر إلى إفراد (المحفوظ) بنوع مستقل، وأشار إلى ذلك السيوطي في آخر «تدريب الراوي» حيث ذكر (المحفوظ) ضمن الأنواع التي فاتت ابن الصلاح وكذا من بعده</p>	<p>تنمة</p>



الحديث المعروف ومقابله الحديث المنكر

<p>المعروف : رواية الثقة في مقابل رواية الضعيف . فرواية الثقة (المعروف)، والوجه المقابل وهو رواية الضعيف هو (المنكر) .</p>	<p>الحديث المعروف</p>
<p>أن يقع اختلاف على الزهري بين الرفع و الوقف : فالوجه الأول المرفوع يرويه ثقتان من أصحاب الزهري الأثبات الملازمين مثلاً والوجه الثاني الموقوف يرويه ضعيف عن الزهري فيقال : (المعروف) عن الزهري رفع الحديث، ورواية الوقف (منكرة) . ويستعملون مصطلح (المحفوظ) هنا أيضاً، وهو أكثر من استعمالهم لمصطلح (المعروف)</p>	<p>صورته</p>
<p>ما رواه ابن أبي حاتم من طريق حبيب بن حبيب وهو أخو حمزة بن حبيب الزيات المقرئ - عن أبي إسحاق عن العزيز بن حريث عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال : "من أقام الصلاة، وآتى الزكاة، وحج، وصام، وقرى الضيف دخل الجنة" . قال أبو زرعة : هو منكر؛ لأن غيره من الثقات رواه عن أبي إسحاق موقوفاً وهو المعروف.</p>	<p>مثاله</p>
<p>يقع فيهما الصحيح و الحسن والضعيف، بحسب حال إسناده، كما تقدم في الحديث المحفوظ.</p>	<p>درجته مع بيان السبب</p>
<p>الحديث المنكر : هو مخالفة الضعيف لمن هو أرجح منه، وهذا أحد استعمالات المنكر . وسياتي مزيد تفصيل للحديث الشاذ في موضعه المناسب ضمن (الحديث المردود)</p>	<p>مقابل المعروف الحديث المنكر</p>

<p>عرف بهذا أن بين الشاذ والمنكر عموماً وخصوصاً من وجه؛ لأن بينهما اجتماعاً في اشتراط المخالفة، وافتراقاً في أن الشاذ رواية ثقة، أو صدوق، والمنكر رواية ضعيف .</p> <p>قال ابن حجر : قد غفل من سوى بينهما، والله تعالى أعلم .</p> <p>وسياتي مزيد بيان لذلك في موضعه</p>	<p>الفرق بين الشاذ والمنكر</p>
<p>لم يسبق الحافظ ابن حجر إلى أفراد (المعروف) بنوع مستقل، وأشار إلى ذلك السيوطي في آخر " تدريب الراوي " .</p> <p>قال السيوطي : المحفوظ والمعروف، وهما من الأنواع التي أهملها ابن الصلاح والمصنف[النووي]، وحقهما أن يذكرأ.</p>	<p>تتمة</p>



المتابعة والشاهد والاعتبار

<p>المتابعة</p>	<p>المتابعة : أن يوافق الراوي راو آخر في روايته عن شيخه. أقسام المتابعة : ١- متابعة الراوي نفسه تسمى (متابعة تامة) ٢- متابعة شيخه ومن فوقه تسمى (متابعة قاصرة)</p>
<p>الشاهد</p>	<p>الشاهد : أن يروى الحديث بلفظه أو معناه من طريق صحابي آخر . فالمتابعة : الموافقة في الإسناد . والشاهد : الموافقة في المتن</p>
<p>الاعتبار</p>	<p>تتبع الطرق من الجوامع و المسانيد والأجزاء لذلك الحديث الذي يظن أنه فرد ليعلم هل له متابع أم لا .</p>
<p>الاعتبار ليس قسيمًا للمتابعة و الشاهد</p>	<p>الاعتبار صفة للبحث عن الشاهد والمتابعة وليس قسيمًا لهما ، فهو نفس معرفة القسمين أو علة معرفتهما . قال الحافظ ابن حجر متعقبا على ابن الصلاح : وعلى هذا فكان حق العبارة أن يقول : معرفة الاعتبار للمتابعة والشاهد ، وما أحسن قول (العراقي) في منظومته : الاعتبار سبرك الحديث هل تابع راو غيره فيما حمل</p>
<p>مثال المتابعة</p>	<p>ما رواه الشافعي في " الأم " ، عن مالك ، عن عبد الله بن دينار ، عن ابن عمر ، أن رسول الله ﷺ قال : " الشهر تسع وعشرون ، فلا تصوموا حتى تروا الهلال ، ولا تفطروا حتى تروه ، فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين " . فهذا الحديث ، بهذا اللفظ ، ظن قوم أن الشافعي تفرد به عن مالك ، فعدوه في غرائبه ؛ لأن أصحاب مالك رواه عنه بهذا الإسناد بلفظ : " فإن غم عليكم فاقدرُوا له " .</p>

لكن ورد للشافعي متابع، وهو عبد الله بن مسلمة القعنبي، كذلك أخرجه البخاري عنه، عن مالك، وهذه متابعة تامة .

- وقد توبع أيضاً من فوق الشافعي هنا وهذا يسمى (متابعة ناقصة)

- ولا اقتصار في هذه المتابعة -سواء كانت تامة أم قاصرة - على اللفظ، بل لو جاءت بالمعنى كفى، لكنها مختصة بكونها من رواية ذلك الصحابي.

مثال الشاهد

جاء لحديث ابن عمر رضي الله عنهما شاهدان أحدهما باللفظ و الثاني بالمعنى :

أحدهما: من حديث ابن عباس رضي الله عنهما بلفظ حديث ابن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما أخرجه النسائي ثانيهما : من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ولفظه : " فإن غمي عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين " رواه البخاري .

قال ابن حجر : فهذا مثال صحيح بطرق صحيحة للمتابعة التامة، والمتابعة الناقصة. والشاهد باللفظ والشاهد بالمعنى - والله الموفق سبحانه -.

فائدة معرفة ذلك

١- تقوية الحديث الضعيف، فيكون بالمتابعة أو الشاهد حسناً لغيره .

٢- تصحيح الحديث الحسن، فيكون بالمتابعة أو الشاهد صحيحاً لغيره .

٣- رفع الغرابة عن الحديث الصحيح الفرد .

٤- جمع طرق الحديث في موضع واحد ليفسر بعضه بعضاً.

أقوال أخرى في المتابعة والشاهد

خص قوم المتابعة بما حصل باللفظ، سواء كان من رواية ذلك الصحابي أم لا، والشاهد بما حصل بالمعنى كذلك. وقد تطلق المتابعة على الشاهد، وبالعكس، والأمر فيه سهل..

الحديث المقبول باعتبار العمل و عدمه

<p>١- المحكم : ما سلم من المعارضة، أي: لم يأت خبر يضاده، وأمثله كثيرة .</p> <p>٢- مختلف الحديث : أن يعارض الحديث بمثله.</p>	<p>أقسام الحديث من حيث العمل به وعدمه</p>
<p>تعارض الأحاديث في الظاهر، وطرق التوفيق و الترجيح بينها.</p>	<p>تعريف مختلف الحديث</p>
<p>مصطلح (مشكل الحديث) أوسع من (مختلف الحديث)، فالأول يطلق على كل إشكال في الحديث سواء عارض - في الظاهر- آية أو حديثاً أو إجماعاً أو الأصول العامة في الشريعة .</p> <p>أما (مختلف الحديث) فالمراد به الاختلاف -في الظاهر- بين الأحاديث النبوية. فكل (مختلف) (مشكل) من غير عكس.</p>	<p>العلاقة بين مختلف ومشكل الحديث</p>
<p>١- الجمع بين الأحاديث .</p> <p>٢- النسخ، إن علم التاريخ وثبت المتأخر .</p> <p>٣- الترجيح، إذا لم يمكن الجمع، ولم يعرف التاريخ</p> <p>٤- التوقف.</p>	<p>مراتب النظر في الأحاديث المتعارضة في الظاهر</p>
<p>- حديث بسرة بنت صفوان في الوضوء من مس الذكر</p> <p>- وحديث طلق بن علي في ترك الوضوء اختلف أهل العلم في طرق التوفيق بينهما على مذاهب شملت جميع مراتب التوفيق بين الأحاديث :</p> <p>١- الجمع بأن يحمل الأمر في حديث بسرة على الاستحباب والصارف له حديث طلق .</p> <p>٢- النسخ، بعضهم قال بأن حديث طلق منسوخ لأنه متقدم، لأنه قدم للمدينة عند بناء المسجد النبوي .</p>	<p>مثاله</p>

<p>٣- الترجيح، رجح بعضهم حديث بسرة لأنه أصح، وعكسه بعض أهل العلم .</p> <p>مثال آخر : حديث النهي عن التزَعُّر، مع حديث رؤيته عبد الرحمن بن عوف وقد تزوج وعليه وضر من صفرة فأقره، (فيوفق بينهما) بالترخيص للمتزوج قاله السخاوي. وحصل التوفيق بأوجه أخرى منها أن أثر الصفرة جاءه من زوجه.</p>	
<p>١- (اختلاف الحديث) للإمام الشافعي .</p> <p>٢- (تأويل مختلف الحديث) لابن قتيبة .</p> <p>٣- (شرح مشكل الآثار) للطحاوي. وهو من أجمع الكتب في هذا الباب، مطبوع في ١٦ مجلداً.</p>	<p>المؤلفات فيه</p>
<p>قصر الحافظ ابن حجر في " نزهة النظر " (ص/٩١) علم (مختلف الحديث) على صورة تعارض الأحاديث في الظاهر مع إمكان الجمع بينها، بينما عمل الأئمة المصنفين في (مختلف الحديث) وأهل الاصطلاح على أن هذا العلم يشمل المراتب الثلاث :</p> <p>١- ما أمكن الجمع فيه،</p> <p>٢- والناسخ و المنسوخ</p> <p>٣- و الترجيح .</p> <p>يوضح ذلك أن ابن الصلاح وعامة من تابعة ذكروا : أن المختلف قسمان :</p> <p>١- ما أمكن الجمع فيه ٢- ما لم يمكن الجمع .</p> <p>وما لم يمكن الجمع فيه قسمان :</p> <p>أ- ناسخ ومنسوخ ب- أو ترجيح .</p> <p>وقال الحافظ السخاوي في " فتح المغيث " (٤/٦٦) في مبحث (مختلف الحديث) : كان الأنسب عدم الفصل بينه وبين (الناسخ والمنسوخ) فكل ناسخ ومنسوخ مختلف ولا عكس.</p>	<p>توضيح</p>

الناسخ و المنسوخ

<p>رفع حكم دليل شرعي أو لفظه بدليل من الكتاب والسنة . وعرفهم بعضهم بأنه : رفع الحكم الثابت بكتاب متقدم بخطاب متأخر عنه .</p>	<p>تعريفه</p>
<p>(فائدته) : (الناسخ و المنسوخ) أحد الطرق لدفع التعارض - في الظاهر - بين الأدلة . (العلاقة) : هو داخل في (علم مختلف الحديث) وجزء منه . قال الحافظ السخاوي : كان الأنسب عدم الفصل بين (مختلف الحديث) وبين (الناسخ و المنسوخ) فكل ناسخ و منسوخ مختلف ولا عكس .</p>	<p>فائدته و علاقته بمختلف الحديث</p>
<p>١- ما ورد في النص : كحديث بريدة الذي أخرجه مسلم أن رسول الله - ﷺ - قال : "كنت نهيتكم عن زيارة القبور، فزوروها" . ٢- بقول الصحابي : كما جاء في الترمذي وغيره، عن أبي بن كعب أنه قال : "كان الماء من الماء رخصة في أول الإسلام، ثم نهي عنها" . ٣- بمعرفة التاريخ : وهو كثير . ٤- بالإجماع : كحديث قتل شارب الخمر في المرة الرابعة، فإنه منسوخ بالإجماع عند الجمهور .</p>	<p>الأمور التي يعرف به النسخ</p>
<p>١- كتاب "الناسخ و المنسوخ" لأبي داود السجستاني . ٢- كتاب "الناسخ و المنسوخ" لأبي بكر الأثرم . ٣- كتاب "الناسخ و المنسوخ" لأبي حفص ابن شاهين . ٤- كتاب "الاعتبار في الناسخ و المنسوخ" للحازمي . ٥- كتاب "الناسخ و المنسوخ" لابن الجوزي .</p>	<p>المؤلفات فيه</p>

القسم الثالث

الحديث المردود وأسبابه

١- سقط في السند، وأنواعه:

- ١- المعلق .
- ٢- المرسل .
- ٣- المعضل .
- ٤- المنقطع .
- ٥- المدلس .
- ٦- المرسل الخفي .

٢- طعن في الراوي، وأنواعه:

- ١- لكذب الراوي .
- ٢- تهمته بذلك .
- ٣- فحش غلطه .
- ٤- غفلته .
- ٥- فسقه .
- ٦- وهمه .
- ٧- مخالفته .
- ٨- جهالته .
- ٩- بدعته .
- ١٠- سوء حفظه .

٣- القسم الثالث (الحديث المردود)

ثم المردود : إما أن يكون لسقط أو طعن .

(١) فالسقط : إما أن يكون من مباديء السند من مصنف ، أو من آخره بعد التابعي ، أو غير ذلك .

١- المعلق. ٢- المرسل. ٣- إن كان باثنين فصاعداً مع التوالي ، فهو المعضل ، ٤- وإلا فالمنقطع ، ثم قد يكون واضحاً أو خفياً . فالأول : يدرك بعدم التلاقي ، ومن ثم احتيج إلى التأريخ . ٥- المدلس ، ويرد بصيغة تحتمل اللقي : كعن ، وقال ، ٦- وكذا المرسل الخفي من معاصر لم يلق .

(٢) ثم الطعن : إما أن يكون :

١- لكذب الراوي. ٢- أو تهمته بذلك. ٣- أو فحش غلطه. ٤- أو غفلته .
٥- أو فسقه. ٦- أو وهمه. ٧- أو مخالفته. ٨- أو جهالته. ٩- أو بدعته.
١٠- أو سوء حفظه .

فالأول : الموضوع ، والثاني : المتروك. والثالث : المنكر ، على رأي. وكذا الرابع والخامس .

ثم الوهم : إن اطلع عليه بالقرائن وجمع الطرق : فالمعلل .

ثم المخالفة : إن كانت بتغيير السياق : فمدرج الإسناد. أو بدمج موقوف بمرفوع : فمدرج المتن .

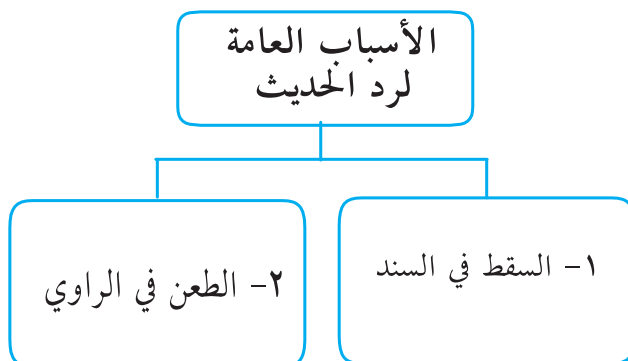
أو بتقديم أو تأخير : فالمقلوب. أو بزيادة راو : فالمزيد في متصل الأسانيد.
أو بإبداله ولا مرجح : فالمضطرب -وقد يقع الإبدال عمداً امتحاناً-. أو بتغيير حرف ، أو حروف مع بقاء السياق : فالمصحف والمحرف .

ولا يجوز تعمد تغيير المتن بالنقص والمرادف إلا لعالم بما يحيل المعاني.
 فإن خفي المعنى احتيج إلى شرح الغريب وبيان المشكل .
 ثم الجهالة: وسببها أن الراوي قد تكثر نعوته فيذكر بغير ما اشتهر به
 لغرض، وصنفوا فيه الموضح. وقد يكون مقلًا فلا يكثر الأخذ عنه، وصنفوا فيه
 الوجدان .
 أو لا يسمى اختصارًا، وفيه المبهمات .
 ولا يقبل المبهم، ولو أبهم بلفظ التعديل، على الأصح .
 فإن سمي وانفرد واحد عنه فمجهول العين، أو اثنان فصاعدا ولم يوثق
 فمجهول الحال، وهو المستور .
 ثم البدعة: إما بمكفر، أو بمفسق .
 فالأول: لا يقبل صاحبها الجمهور .
 والثاني: يقبل من لم يكن داعية، في الأصح، إلا إن روى ما يقوي بدعته
 فيرد، على المختار، وبه صرح الجوزجاني شيخ النسائي .
 ثم سوء الحفظ: إن كان لازما فهو الشاذ على رأي، أو طارئًا فالمختلط.
 ومتى توبع سيء الحفظ بمعتبر، وكذا المستور، والمرسل، والمدلس: صار
 حديثهم حسنا لا لذاته، بل بالمجموع.

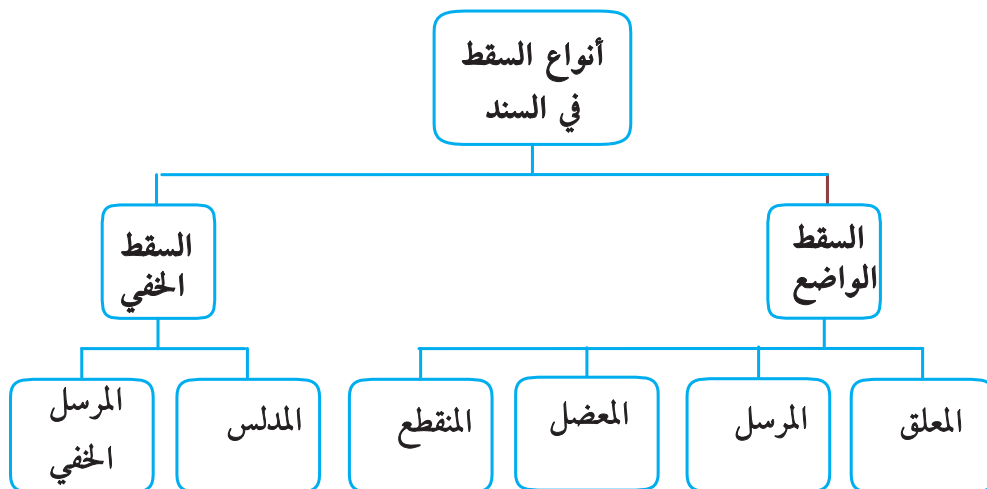


القسم الثالث : الحديث المردود (الضعيف)

الأسباب العامة لرد الحديث



١- السبب الأول : السقط في السند



السبب الأول: السقط في السند، وأنواعه ستة، وهي:

١- الحديث المعلق

تعريفه	ما حذف من مبدأ إسناده راو فأكثر من مصنف
صور المعلق	<p>المعلق له صور، منها:</p> <p>١- أن يحذف جميع السند ويقال مثلاً: قال رسول الله ﷺ .</p> <p>٢- أن يحذف جميع السند إلا الصحابي .</p> <p>٣- أن يحذف جميع السند إلا التابعي وما بعده .</p> <p>٤- أن يحذف شيخه ويضيفه إلى من فوقه.</p>
أسباب التعليق	<p>تعليق المصنف الحديث له أسباب عديدة منها:</p> <p>١- الاختصار، وعدم تكرار الحديث في موطن آخر</p> <p>٢- تبين سماع أحد رواته من شيخه إذا كان موصوفاً بالتدليس .</p> <p>٣- كون الحديث غير صحيح عنده.</p>
درجته مع بيان السبب	درجته : نوع من أنواع الحديث الضعيف. وسبب ضعف الحديث المعلق الجهل بحال المحذوف
متى يحكم بصحته	قد يحكم بصحته إذا عرف : بأن يجيء مسمى من وجه آخر.
تتمة المعلقات في الصحيحين	<p>١- بصيغة الجزم، مثل (قال) و (روى) حكمه : صحيح إلى من علقه، وينظر فيما أبرز من رواته .</p> <p>٢- بصيغة التمریض مثل : (قيل) و (يروى) حكمه : لا تفيد صحة ولا ضعفاً، وتخريجها فيه مشعر بقوتها . وينظر فيما أبرز من رواته كالأول.</p>

٢- الحديث المرسل

تعريفه	ما سقط من آخره من بعد التابعي.
صورة المرسل	قول التابعي - سواء كان كبيراً أو صغيراً - قال رسول الله ﷺ كذا، أو فعل كذا، أو فعل بحضرته كذا أو نحو ذلك
أمثلته	عن عطاء بن أبي رباح قال : قال رسول الله ﷺ : إذا شربتم فاشربوا مصاً، وإذا استكتم فاستكتموا عرضاً . عن سعيد بن جبير قال : كان النبي ﷺ لا يعرف ختم السورة حتى تنزل بسم الله الرحمن الرحيم.
درجته الحديث المرسل مع بيان السبب	درجته : المرسل ضعيف وقد حكي الاتفاق فيه . سبب الضعف : الجهل بحال الوساطة بين التابعي والنبي ﷺ . وبيان ذلك : لأنه يحتمل أن يكون المحذوف صحابياً، ويحتمل أن يكون تابعياً. وعلى الثاني يحتمل أن يكون ضعيفاً، ويحتمل أن يكون ثقة . وعلى الثاني -أيضاً- يحتمل أن يكون حمل عن صحابي، ويحتمل أن يكون حمل عن تابعي آخر . وقد وجد بالاستقراء رواية ستة من التابعين عن بعض، وهو أكثر ما وجد من رواية بعض التابعين عن بعض.
من عرف عنه أنه لا يرسل إلا عن ثقة	١- ذهب جمهور المحدثين إلى التوقف؛ لبقاء الاحتمال، وهو أحد قولي أحمد ٢- يقبل مطلقاً، وهو قول المالكيين والكوفيين . ٣- يقبل إن اعتضد وهو قول الشافعي .
المصنفات فيه	كتاب " المراسيل " لأبي داود السجستاني.

٣- الحديث المعضل

تعريفه	ما سقط من إسناده اثنان فأكثر بشرط التوالي
من صور المعضل	<ul style="list-style-type: none"> - ما يرويه تابعي التابعي قائلاً فيه: قال رسول الله ﷺ - وكذلك ما يرويه من دون تابعي التابعي عن رسول الله ﷺ: أو عن أبي بكر وعمر وغيرهما غير ذاك للوسائط بينه وبينهم .
مثاله	<p>قول مالك في " الموطأ " بلغني عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ ، قال : للملوك طعامه وكسوته بالمعروف ..</p> <p>وصله مالك خارج " الموطأ " عن محمد بن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة، فعرف بذلك سقوط اثنين منه.</p>
إذا سقط اثنان في موضعين	إذا كان السقط باثنين فأكثر مع عدم التوالي فهو منقطع في موضعين ، وليس بمعضل.
العلاقة بين المعضل والمعلق	<p>يجتمعان في صور منها :</p> <ul style="list-style-type: none"> - اذا كان السقط باثنين فأكثر مع التوالي من أول السند فهو (معضل) و(معلق). ويفترقان : إذا كان السقط باثنين فأكثر مع التوالي من آخر السند فهو (معضل) وليس (بمعلق)
درجته مع بيان السبب	درجته : المعضل نوع من أنواع الحديث الضعيف . سبب الضعف : الجهل بحال المحذوف.
مظانه	<ul style="list-style-type: none"> - كتب المصنفات : كمصنف عبدالرزاق، ومصنف ابن أبي شيبة . - كتب الموطآت كموطأ مالك . - الأجزاء الحديثية كمؤلفات ابن أبي الدنيا.

٤- الحديث المنقطع

<p>المنقطع : ما سقط منه قبل الوصول إلى الصحابي واحد أو أكثر مع عدم التوالي . وعرفه ابن الصلاح : بأنه ما لم يتصل إسناده من أي وجه كان . فيشمل المرسل والمعضل وجميع أنواع الانقطاع. فالتعريف الأول هو المنقطع الخاص . والثاني هو المنقطع العام</p>	<p>تعريفه</p>
<p>أئمة الحديث وكذا الأصوليون يطلقون لفظ (المرسل) على (المنقطع)، ثم استقر الاصطلاح على المغايرة بين المرسل و المنقطع .</p>	<p>الفرق بين المنقطع والمرسل</p>
<p>الحديث المشهور في دخول المنزل . حديث شريح بن عبيد عن أبي مالك الأشعري قال : قال رسول الله ﷺ : إذا ولج الرجل في بيته فليقل اللهم إني أسألك خير المولج، وخير المخرج .. الحديث . ضعيف لأن شريحاً لم يسمع من أبي مالك الأشعري.</p>	<p>مثاله</p>
<p>درجته : المنقطع نوع من أنواع الحديث الضعيف . سبب الضعف : الجهل بحال المحذوف.</p>	<p>درجته مع بيان السبب</p>

هـ- الحديث المدلس

<p>المدلس - بفتح اللام - سمي بذلك لكون الراوي لم يسم من حدثه، وأوهم سماعه للحديث ممن لم يحدثه به. واشتقاقه من الدلس بالتحريك، وهو اختلاط الظلام، سمي بذلك لاشتراكهما في الخفاء .</p>	<p>اشتقاقه</p>
<p>١- تدليس الإسناد : أن يروي الراوي عن من سمع منه ما لم يسمعه منه بصيغة تحتمل السماع كـ (عن) و (قال) وهو الذي يقصد غالباً عند إطلاق لفظ (التدليس). ٢- تدليس الشيوخ : أن يروي عن شيخ حديثاً سمعه منه، فيسميه أو يكتنيه، أو ينسبه، أو يصفه بما لا يعرف به، كي لا يعرف.</p>	<p>أقسامه وتعريف كل قسم</p>
<p>التدليس له أسباب و أغراض عديدة، من أشهرها : ١- أن يكون شيخ المدلس أصغر منه أو من أقرانه . ٢- أن يكون شيخ الراوي المدلس ضعيفاً . ٣- امتحان أذهان التلاميذ . ٤- التردد في الرواية .</p>	<p>أسبابه</p>
<p>وقع التدليس من أئمة كبار في العلم والدين والورع كالثوري، وابن عيينة، ولم يعد ذلك عيباً و لا جرحاً ألبتة . وإنما يذم التدليس وصاحبه إذا كان قصده إخفاء العيب، وعلى هذا يحمل كثير من كلام الأئمة في ذم التدليس</p>	<p>هل التدليس جرح</p>
<p>اختلف في حكم رواية المدلس : المذهب الأول : من ثبت عنه التدليس - إذا كان عدلاً - :</p>	<p>حكم رواية المدلس</p>

لا يقبل من حديثه إلا ما صرح فيه بالتحديث .
المذهب الثاني : التفصيل ، وهو عنعنة المدلس مقبولة إلا في حالتين :

أ- أن يكون الراوي أكثر من واحد بحيث يغلب على رواياته
ب- أن يكون الراوي معروفاً بالتدليس عن الضعفاء والمتروكين. وهذا المذهب هو الصحيح الذي يوافق عمل الأئمة النقاد .

ويلزم من المذهب الأول أن المدلسين كلهم في طبقة واحدة فمن دلس مرة ومرتين يساوي بمن دلس مئة ومئتين في عدم قبول ما لم يصرح فيه بالتحديث.
وهو خلاف المشهور من كونهم خمس طبقات يتفاوتون في الحكم لاعتبارات منها قلة تدليسهم وكثرته كما قرره الحافظ ابن حجر في "طبقات المدلسين" .

ألف في المدلسين جمع من الأئمة و الحفاظ منهم : علي بن المديني و النسائي و الدارقطني و الخطيب البغدادي ، ثم جاء الحافظ العلائي وألف كتابه " جامع التحصيل في أحكام المراسيل " ذكر فيه جملة من المدلسين في فصل خاص ، وعلى هذا الكتاب اعتمد غالب من جاء بعده .
ومن أشهر المؤلفات فيه :

كتاب (تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس) للحافظ ابن حجر العسقلاني ، وقد زاد في أسماء المدلسين على من سبقه فجمله ما فيه : مئة واثنان وخمسون راوياً .

المؤلفات فيه

٦-المرسل الخفي

تعريفه	رواية الراوي عن عاصره و لم يلقيه، وكذا من لقيه ولم يسمع منه
كيفية معرفة عدم اللقاء	يعرف عدم اللقاء : بإخباره عن نفسه بذلك، أو بجزم إمام مطلع.
مثاله	١- رواية سفيان الثوري (ت ١٦١هـ)، عن الزهري (ت ١٢٥هـ). ٢- رواية شعبة (ت ١٦٠ هـ) عن الزهري (ت ١٢٥هـ).
الفرق بين المرسل الخفي والتدليس	يجتمعان في كونهما من باب الرواية عن المعاصر ويفترقان : أن المرسل الخفي الرواية عن معاصر لم يلقيه ألبتة. والتدليس الرواية عن معاصر قد سمع منه.
درجته	المرسل الخفي نوع من أنواع الانقطاع، وبناء عليه هو من أقسام الحديث الضعيف.
تتمة مراتب الانقطاع حسب شدة خفائه	١- (التدليس) وهو رواية الراوي عن سمع منه مالم يسمعه، وهو أشد أنواع الانقطاع خفاء . ٢- (المرسل الخفي) وهو رواية الراوي عن عاصره ولم يسمع منه أبداً، ويأتي في الرتبة الثانية في الخفاء . ٣- (الانقطاع العام) بأنواعه : المعلق و الرسل الظاهر والمنقطع و المعضل.
المؤلفات فيه	كتاب "التفصيل لمبهم المراسيل" للخطيب البغدادي

نماذج توضيحية لبعض صور السقط في السند :

● صورة إسناد تام (رباعي).

المصنف	١	٢	٣	٤
	الراوي عن تابع التابعي	تابع التابعي	التابعي	الصحابي
النبي ﷺ				

١- من صور المعلق.

المصنف		١	٢	٣
	تابع التابعي	التابعي	الصحابي
النبي ﷺ				

٢- المرسل.

المصنف	١	٢	٣	
	الراوي عن تابع التابعي	تابع التابعي	التابعي
النبي ﷺ				

٣- من صور المعضل.

المصنف	١	٢		
	الراوي عن تابع التابعي	تابع التابعي
النبي ﷺ				

٤- من صور المنقطع.

المصنف	١	٢		٣
	الراوي عن تابع التابعي	تابع التابعي	الصحابي
النبي ﷺ				



السبب الثاني

من أسباب رد الحديث : الطعن في الراوي

تمهيد

مقياس الحكم في قبول خبر كل شخص أمران :

الأول : عدالة الشخص، والمقصود به السلوك من صدق وأمانة.

الثاني : ضبط الشخص، والمقصود به حفظه لما ينقله من الأخبار سواء ضبط صدر أو كتاب.

ولنضرب لذلك مثلاً يزيد الأمر وضوحاً :

مقياس الحكم على الطالب في دراسته أمران :

الأول : (العدالة)، وهو ما يعبر عنه (بالسلوك) في الشهادة الدراسية.

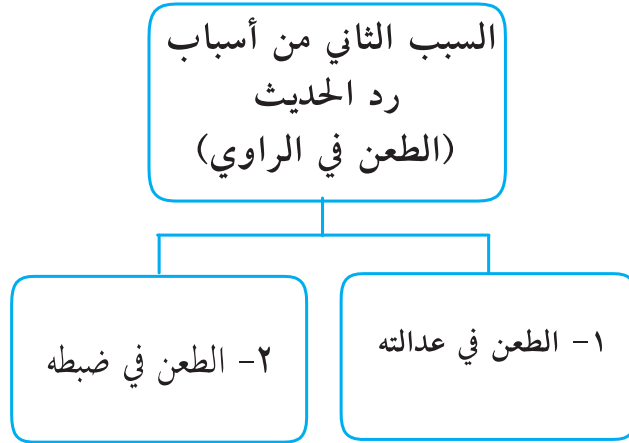
الثاني : (الضبط)، ويمثله درجات الطالب في مواد الدراسة.

ولا يمكن للطالب أن يتجاوز المرحلة الدراسية حتى يحقق :

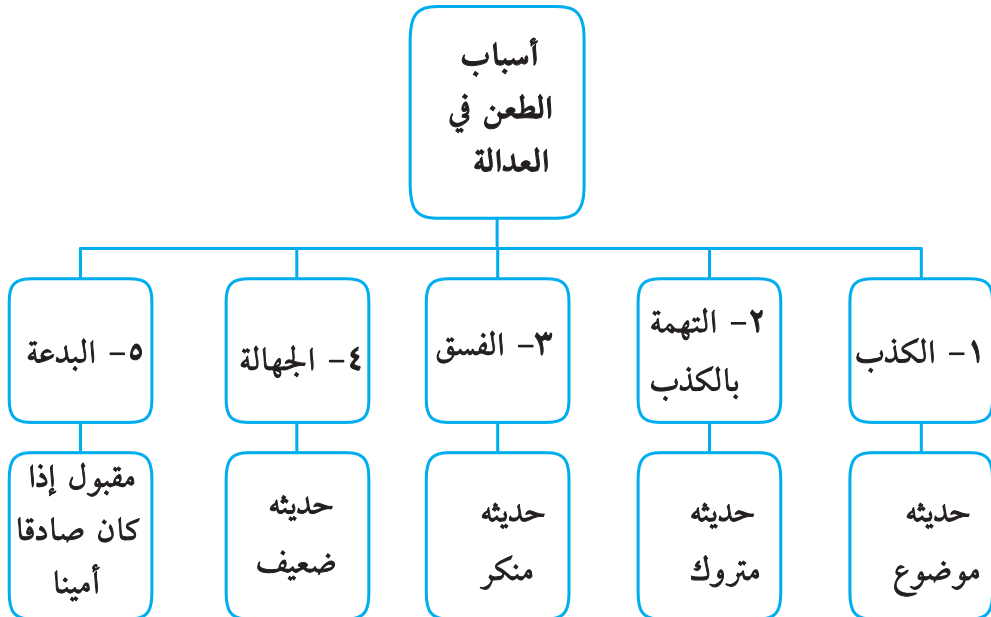
١- (السلوك الواجب) ٢- وأدنى درجات القبول في (ضبط المواد).

وكما هو متقرر في ضوابط التعليم فإن (السلوك) أهم من (الضبط)، فلا يقبل النقص في (السلوك الواجب) وإن قل، ويتجاوز عن النقص اليسير في (ضبط المواد وحفظها)

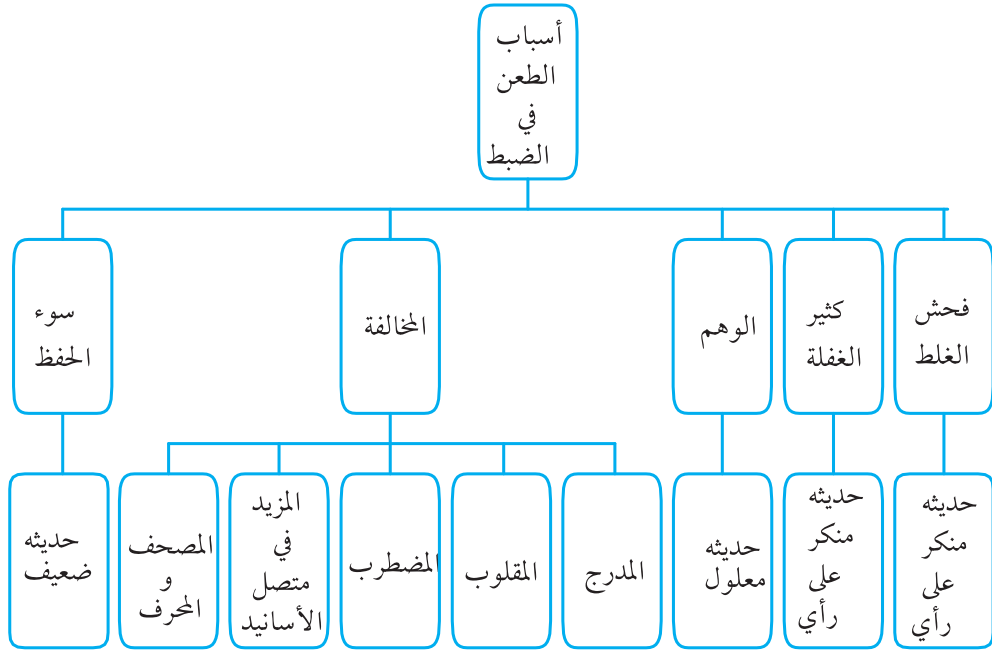
وكذلك الشأن في مقياس الحكم في قبول رواة الحديث لابد من تحقق صفتين في الراوي، وهما : (العدالة) و (الضبط).



١- أسباب الطعن في (عدالة الراوي)، وهي خمسة :



٢- أسباب الطعن في (ضبط الراوي)، وهي خمسة :



تنبيهات :

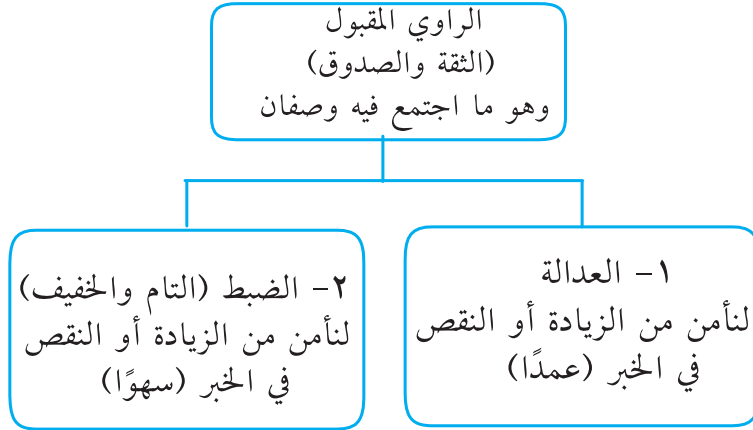
- ١- رتب الحافظ ابن حجر هذه الأسباب العشرة حسب شدتها في الطعن في الراوي، ولذا حصل تداخل بين أسباب الطعن في العدالة وأسباب الطعن في الضبط.
- ٢- تُعقب الحافظ ابن حجر بالتداخل بين بعض هذه الأسباب وعدم الفرق بينها، منها (الغفلة و الوهم)، و (فحش الغلط و سوء الحفظ)^(١)
- ٣- سبب اشتراط (العدالة و الضبط) لقبول خبر الراوي، هو (الأمن من الخطأ من الراوي). " و الخطأ في الخبر يقع من الراوي إما عمداً أو سهواً ؛

(١) " شرح نزهة النظر " لملا علي قارئ (ص/٤٣٤).

ولهذا اشترط في الراوي :

أ-العدالة لنأمن من تعمد الكذب.

ب-والحفظ والتيقظ لنأمن من السهو " (١).



(١) "مجموع الفتاوى" لشيخ الإسلام ابن تيمية (٤٥/١٨).

الأسباب العشرة في الطعن في الراوي

١- (الكذب)، ولقب حديثه (موضوع)

الحديث الموضوع

تعريفه	هو الكذب المخلوق المصنوع على النبي ﷺ.
ألقاب الحديث الموضوع	(موضوع) و (باطل)، و (كذب)، و (مصنوع)، و (مخلوق)
حكم الوضع	حرام بالإجماع، واتفقوا على أنه من الكبائر، وبالغ الجويني فكفر من تعمد الكذب على النبي ﷺ.
رتبة الحديث الموضوع، وحكم روايته	الحديث الموضوع شر الأحاديث الضعيفة، ولا تحل روايته لأحد علم حاله في أي معنى كان إلا مقروناً ببيان وضعه.
دواعي الوضع في الحديث	١- عدم الدين كالزنادقة . ٢- غلبة الجهل كبعض الزهاد المتعبدین . ٣- فرط العصبية، كبعض المقلدين . ٤- اتباع هوى بعض الرؤساء . ٥- الإغراب لقصد الاشتهار.
كيفية معرفة الوضع	١- بإقرار الواضع، كما حصل لنوح بن أبي مريم في إقراره بوضع الحديث الطويل في فضائل القرآن . ٢- ما ينزل منزلة الإقرار، كأن يحدث عن رجل لم يدركه، ويعرف ذلك بالتاريخ.
القرائن التي يدرك بها الوضع	١- ما يؤخذ من حال الراوي، كما وقع للخليفة المهدي مع غياث بن إبراهيم في روايته لحديث (لا سبق إلا في نصل أو خف أو حافر).

<p>٢- ما يؤخذ من حال المروي، كأن يكون المروي مناقضاً لنص القرآن، أو السنة المتواترة، أو الإجماع القطعي.</p>	
<p>١- تارة يخترعه الواضع . ٢- وتارة يأخذ كلام غيره: كبعض السلف الصالح، أو قدماء الحكماء، أو الإسرائيليات . ٣- أو يأخذ حديثاً ضعيف الإسناد فيركب له إسناداً صحيحاً ليروج.</p>	<p>أصل الأحاديث الموضوعة</p>
<p>١- " الموضوعات " لابن الجوزي . ٢- " تنزيه الشريعة المرفوعة " لابن عراق . ٣- " الفوائد المجموعة " للشوكاني.</p>	<p>المؤلفات فيه</p>



٢- (التهمة بالكذب)، ولقب حديثه (متروك)

<p>١- ما تفرد به راو متهم بالكذب، وهذا (طعن في العدالة).</p> <p>٢- أو ما تفرد به من غلب على حديثه الوهم، وهذا (طعن في الضبط).</p>	<p>التعريف به</p>
<p>١- هو الذي عرف بالكذب في حديث الناس</p> <p>٢- أو تفرد بحديث يخالف القواعد و الأصول</p>	<p>من هو المتهم بالكذب</p>
<p>الفرق بين الكذاب والمتهم بالكذب في الحديث النبوي : الكذاب : من كذب في حديث النبي ﷺ ولو مرة واحدة المتهم بالكذب : هو الذي يكذب في حديث الناس خاصة، فهو كذاب في حديث الناس، ومتهم بالكذب في حديث النبي ﷺ، فيخشى أن يحمله التساهل في الكذب في حديث الناس على الكذب في الحديث.</p>	<p>الفرق بين الكذاب والمتهم بالكذب في الحديث النبوي</p>
<p>يأتي حديث المتهم بالكذب في المرتبة الثانية بعد الحديث الموضوع الذي هو شر الحديث الضعيف .</p>	<p>درجته و مرتبته</p>
<p>الحديث المتروك له ألقاب أخرى من أشهرها : (ضعيف جداً)، (الحديث الواهي)</p>	<p>أسماءه</p>
<p>من أشهر المؤلفات في الأحاديث الواهية : (العلل المتناهية في الأحاديث الواهية) لابن الجوزي. وعليه في هذا الكتاب تعقبات حيث أورد فيه جملة من الأحاديث الصحيحة والحسنة والضعيف.</p>	<p>المؤلفات</p>



٣-٤-٥- الثالث و الرابع و الخامس من أسباب الطعن في الراوي (فحش الغلط) و(الغفلة) و(الفسق) ولقب حديثهم (منكر)

<p>الحديث الذي تفرد به راو فحش غلطه أو كُثِرَتْ غفلته أو ظهر فسقه. قال الحافظ ابن حجر : (على رأي) أي على رأي من لم يشترط المخالفة في حد الحديث المنكر.</p>	<p>التعريف</p>
<p>(فحش الغلط) المقصود به كثرة الخطأ. (الغفلة) وصف للراوي الذي يتساهل في مجلس السماع كمن يتشاغل بالنسخ أو الحديث أو بالنوم في مجلس سماع الحديث. وتطلق الغفلة أيضاً على عدم الفهم والبلادة. (الفسق) المقصود به هنا الفسق بارتكاب المعاصي.</p>	<p>المقصود بـ(فحش الغلط) و (الغفلة) و(الفسق)</p>
<p>الحديث المنكر في استعمال أئمة الحديث له صور منها : ١- (مخالفة) الضعيف للثقة، وهذا هو الذي استقر عليه الاصطلاح في تعريف المنكر، وهو تقييد المنكر بالمخالفة، وتقدم هذا في الكلام على (الحديث المعروف). ٢- (تفرد) الراوي الموصوف بفحش الغلط أو الغفلة أو الفسق. قال ابن الصلاح : وإطلاق الحكم على التفرد بالرد أو النكارة أو الشذوذ موجود في كلام كثير من أهل الحديث. اهـ</p>	<p>استعمالات مصطلح (المنكر) عند النقاد</p>
<p>قال ابن الصلاح : المنكر ينقسم قسمين، على ما ذكرناه في الشاذ، فإنه بمعناه. قال السخاوي : ليس في كلام ابن الصلاح ومختصراته ما يفصل الشاذ من المنكر... وقد فصل بينهما شيخنا حيث قرر أن المعتمد اصطلاحاً في تعريف الشاذ : أنه ما رواه المقبول مخالفاً لمن هو أولى منه. والمنكر : ما رواه غير المقبول مخالفاً للثقات.</p>	<p>تنمة مذهب ابن الصلاح عدم التفريق بين المنكر و الشاذ</p>

٦- السادس من أسباب الطعن في الراوي (الوهم)، ويسمى حديثه (الحديث المعلول)

الحديث المعلول	خبر ظاهره السلامة اطلع فيه بعد التفتيش على قادح.
تعريف العلة	سبب غامض خفي قادح. فهو قادح في الراوي، وقد يقدح في الحديث وقد لا يقدح.
هل يسمى الضعف الظاهر علة	قال ابن حجر: فعلى هذا لا يسمى الحديث المنقطع معلولاً، ولا الحديث الذي راويه مجهول معلولاً أو ضعيف وإنما يسمى معلولاً إذ آل أمره إلى شيء من ذلك مع كونه ظاهر السلامة من ذلك.
مكان العلة	قد تقع في الإسناد وهو الأكثر، وقد تقع في المتن
طرق الكشف عن العلة	١- جمع الطرق عن طريق تخريج الحديث . ٢- التفتيش عن نصوص النقد في بيان العلل. ٣- النظر في أوجه الاختلاف والموازنة بينها.
قرائن وجود العلة في الحديث	١- (التفرد) أي تفرد الراوي بالحديث وعدم متابعتة . ٢- (المخالفة) أي مخالفة الراوي لغيره من الرواة. مع قرائن تنضم إلى ذلك تنبه العارف بهذا الشأن على إرسال في الموصول، أو وقف في المرفوع، أو دخول حديث في حديث.
المؤلفات فيه	١- "العلل" للإمام أحمد ٢- "علل الحديث" لابن أبي حاتم . ٣- "العلل" للدارقطني.



٧- السابع من أسباب الطعن في الراوي (المخالفة)

وينتج عنها خمسة أنواع :

(المدرج، والمقلوب، والمزيد في متصل الأسانيد،
والمضطرب، والمصحف والمحرف)

أ- المدرج	تغيير سياق الإسناد، أو دمج موقوف بمرفوع بلا تمييز
ب- المقلوب	مشتق من القلب، وهو تبديل شيء بآخر.
ج- المزيد في متصل الأسانيد	هو أن يُزاد راوٍ في سند، ومن لم يزده أتقن، مع تصريحه بالسمع.
د- المضطرب	ما يروى على أوجه - من راويين فأكثر أو راو واحد - مختلفة لا يمكن الجمع بينها، متساوية لا ترجيح فيها.
هـ- المصحف والمحرف	(تغيير حرف، أو حروف، مع بقاء صورة الخط في السياق).



(أ) - الحديث المدرج

تعريفه	تغيير سياق الإسناد، أو دمج موقوف بمرفوع بلا تمييز. هذا التعريف يشمل الإدراج في المتن و الإسناد .
١- مدرج السند	
تعريفه	تغيير سياق الإسناد
صوره	<p>١- جمع حديثين بإسنادين عن راوٍ وجعلها في إسناد واحد .</p> <p>٢- أن يدرج الراوي بعض حديث مسند في حديث غيره.</p> <p>٣- جمع الاختلاف في السند لمتن معين في إسناد واحد.</p> <p>٤- أن لا يذكر المحدث متن الحديث بل يسوق الإسناد ثم يقف ويذكر كلاماً من عنده فيدرج في هذا الإسناد.</p>
٢- مدرج المتن	
تعريفه	هو عبارة عن : دمج موقوف بمرفوع بلا تمييز . والإدراج في المتن هو الأشهر، وقد اقتصر جمع من أهل الاصطلاح في الكلام في المدرج على مدرج المتن.
مكانه الكلام المدرج	<p>يقع الإدراج في :</p> <p>١- أول الحديث، وهو قليل جداً .</p> <p>٢- وفي أثناء الحديث .</p> <p>٣- وفي آخر الحديث وهو الأكثر.</p>
مثاله	<p>حديث «أسبغوا الوضوء، ويل للأعقاب من النار».</p> <p>فقوله: «أسبغوا الوضوء»، مدرج من قول أبي هريرة، كما بين في رواية البخاري، عن آدم، عن شعبة، عن محمد بن زياد، عن أبي هريرة، قال: «أسبغوا الوضوء، فإن أبا القاسم <small>عليه السلام</small> قال: ويل للأعقاب من النار».</p>

<p>وهذا مثال للإدراج في أول المتن . قال السخاوي : وهو نادر جداً ، حتى قال شيخنا : إنه لم يجد غيره ...</p>	
<p>١- استحالة إضافته للنبي ﷺ . ٢- أن يصرح الصحابي بالفصل بين الحديث والمدرج فيه . ٣- أن يصرح الراوي ، أو بعض الأئمة المطلعين بقائه .</p>	<p>طرق معرفة الإدراج</p>
<p>١- تفسير غريب كحديث الشغار . ٢- استنباط حكم . ٣- كلام مستقل ، وقد يكون حديثاً آخر .</p>	<p>أنواع الإدراج وأسبابه</p>
<p>الحديث المدرج نوع من أنواع الحديث الضعيف</p>	<p>حكمه</p>
<p>١- (الفصل للوصل المدرج في النقل) للخطيب البغدادي . ٢- (تقريب المنهج بترتيب المدرج) ، لابن حجر . وقال : لخصت [كتاب الخطيب] وزدت فيه قدر ما ذكر مرتين ٣- (المدرج إلى المدرج) ، للسيوطي .</p>	<p>المؤلفات فيه</p>



(ب) - الحديث المقلوب

المقلوب : مشتق من القلب، وهو تبديل شيء بآخر، وهو قسمان

١ - المقلوب في السند

<p>تغيير من يعرف برواية ما بغيره عمداً أو سهواً. وهو الأكثر والأشهر، وقد اقتصر عليه جمع من أهل الاصطلاح منهم ابن الصلاح وجماعة ممن تابعة</p>	<p>تعريف المقلوب في السند</p>
<p>١- القلب عمداً، له سببان : أ- قصد الإغراب، ومنه ما كان متنه مشهوراً براوٍ فيبدل بنظيره في الطبقة . ب- قصد الامتحان، ومنه قلب سند تام لمتن آخر، كما وقع للبخاري . ٢- يقع سهواً وغلطاً لنقص الحفظ : كالغلط في التقديم والتأخير في الأسماء كالوليد بن مسلم، يجعل مسلم بن الوليد.</p>	<p>أسباب القلب في السند</p>
<p>١- أن يكون الحديث مشهوراً براوٍ فيجعل مكانه آخر في كحديث مشهور بسالم عن ابن عمر فيبدل بنافع . ٢- تبديل إسناد متن بإسناد متن آخر، كما وقع للإمام البخاري مع أهل بغداد . ٣- القلب في الأسماء : كمرة بن كعب و كعب بن مرة. وقد اقتصر ابن الصلاح على الأول والثاني.</p>	<p>أنواع المقلوب في السند</p>
<p>١- إن وقع غلطاً فهو من أقسام الضعيف . ٢- ولا يجوز تعمد القلب إلا لقصد (الاختبار) في الحفظ وشرطه أن لا يستمر عليه، بل ينتهي بانتهاء الحاجة . ٣- وإذا فعل لقصد (الإغراب) فلا يجوز قطعاً وهو من أقسام الحديث الموضوع.</p>	<p>حكم القلب في السند</p>

٢- المقلوب في المتن	
تعريفه	حقيقته أن يعطى أحد الشيئين ما اشتهر للآخر.
مثاله	<p>وأمثله قليلة منها :</p> <p>- حديث : (حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه). فإنه جاء مقلوباً بلفظ : (حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله) .</p> <p>- حديث عائشة مرفوعاً : أن ابن أم مكتوم يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن بلال .</p> <p>فهو مقلوب إذ الصحيح في لفظه عن عائشة : أن بلالاً يؤذن بليل.</p>
المؤلفات في الحديث المقلوب	<p>١- "رافع الارتياح في المقلوب من الأسماء والأنساب" للخطيب البغدادي ، وهو خاص ببعض صور المقلوب في السند كما هو ظاهر .</p> <p>٢- " جلاء القلوب في معرفة المقلوب " للحافظ ابن حجر .</p> <p>٣- جزء في " مقلوب المتن " للجلال ابن البلقيني .</p> <p>قال السخاوي : وما اعتنى بجمعه (أي مقلوب المتن) بل ولا بالإشارة إليه إلا أفراد منهم من المتأخرين الجلال ابن البلقيني في جزء مفرد ونظمها في أبيات.</p>



(ج) -المزيد في متصل الأسانيد

<p>(هو أن يُزاد راوٍ في سند، ومن لم يَزِدْهُ أَتَقْنُ، مع تصريحه بالسماع)، كذا عرفه السخاوي وتوضيح ذلك : هو الراوي المضاف - خطأ - في الإسناد المتصل، بحيث لو أسقط هذا الراوي لا يؤثر في الحديث، لأنه متصل بدونه.</p>	<p>التعريف به</p>
<p>١- أن يكون راوي السند الناقص أَتَقْنُ . ٢- أن يكون السند الناقص بصيغة التحديث في موضع الزيادة . إذا توفر الشرطان السابقان غلب على الظن الحكم : - بكون الزيادة غلطاً من راويها أو سهواً . - اتصال السند بدونها .</p>	<p>شروطه</p>
<p>إذا كان راوي السند الناقص أضعف، أو كان الإسناد الناقص معنعناً . احتمل رجحان الزيادة، وإعلال الرواية الناقصة، والحكم هنا بغلبة الظن بحسب القرائن .</p>	<p>محترزات التعريف</p>
<p>ما روي عن عبد الله بن المبارك، قال : حدثنا <u>سفيان</u>، عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر قال : حدثني بسر بن عبيد الله قال : سمعت <u>أبا إدريس</u> يقول: سمعت <u>واثلة بن الأسقع</u> يقول : سمعت <u>أبا مرثد الغنوي</u> يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : " لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها " . فذكر <u>سفيان</u> في هذا الإسناد زيادة ووهم، وهكذا ذكر <u>أبي إدريس</u>. أما الوهم في ذكر <u>سفيان</u> فممن دون ابن المبارك، لأن جماعة ثقات رَوَوْه عن ابن المبارك عن ابن جابر نفسه، ومنهم من صرح فيه بلفظ الإخبار بينهما.</p>	<p>مثاله</p>

وأما ذكر أبي إدريس فيه : فابن المبارك منسوب فيه إلى الوهم، وذلك لأن جماعة من الثقات رَووه عن ابن جابر، فلم يذكروا أبا إدريس بين بسر وواثلة، وفيهم من صرح فيه بسماع بسر من واثلة .
قال أبو حاتم الرازي : " يرون أن ابن المبارك وهم في هذا، قال : وكثيراً ما يحدث بسر عن أبي إدريس، فغلط ابن المبارك، وظن أن هذا مما روى عن أبي إدريس عن واثلة، وقد سمع هذا بسر من واثلة نفسه.

" تمييز المزيد في متصل الأسانيد " للخطيب البغدادي وقد أثنى الحافظ ابن رجب على هذا الكتاب، وقال : وقد صنف في ذلك الحافظ أبو بكر الخطيب مصنفًا حسنًا قسمه قسمين :
أحدهما : ما حكم فيه بصحة ذكر الزيادة في الإسناد.
والثاني : ما حكم فيه برد الزيادة وعدم قبولها .
قال ابن رجب : ثم إن الخطيب تناقض، فذكر في كتاب الكفاية للناس مذاهب في اختلاف الرواة في إرسال الحديث ووصله، كلها لا تعرف عن أحد من متقدمي الحفاظ إنما هي مأخوذة من كتب المتكلمين، ثم إنه اختار أن الزيادة من الثقة تقبل مطلقاً، كما نصره المتكلمون وكثير من الفقهاء. وهذا يخالف تصرفه في كتاب " تمييز المزيد ".

المؤلفات فيه



(د) - الحديث المضطرب

<p>هو الحديث الذي يروى من أوجه مختلفة متدافعة متفاوتة، على التساوي في الاختلاف من واحد أو أكثر</p>	<p>تعريفه</p>
<p>- يأتي راو (ثقة) فيروي الحديث (مرفوعاً) - ويرويه (ثقة) آخر (موقوفاً) (فالأوجه مختلفة) لا يمكن الجمع بينهما : فالأول مرفوع، والثاني موقوف (والأوجه متساوية متكافئة) في القوة لا يمكن الترجيح فيها : الأول ثقة، والثاني ثقة، فهذا مضطرب في الاصطلاح . لكن لو كان الأول ثقة حافظاً متقناً مثلاً، و الثاني ثقة، رجحنا الأول، وحكمنا على الثاني بالوهم.</p>	<p>من صورته</p>
<p>- تساوي أوجه الاختلاف بحيث : ١- لا يمكن الجمع بينها . ٢- وكذا لا يمكن الترجيح فيها.</p>	<p>شرطه</p>
<p>- حديث " شيبتي هود وأخواتها " ذكره ابن حجر وغيره، اختلف فيه على أبي إسحاق السبيعي على اثني عشر وجهاً . - حديث رافع بن خديج قال نهانا رسول الله ﷺ عن أمر كان لنا نافعاً إذا كانت لأحدنا أرض أن يعطيها ببعض خراجها أو بدراهم، وقال إذا كانت لأحدكم أرض فليمنحها أخاه أو ليزرعها». قال أبو عيسى : حديث رافع فيه اضطراب يروى هذا الحديث عن رافع بن خديج عن عمومته ويروى عنه عن ظهير بن رافع وهو أحد عمومته وقد روى هذا الحديث عنه على روايات مختلفة.</p>	<p>مثاله</p>

أقسامه	<p>١- يقع الاضطراب في الإسناد غالباً .</p> <p>٢- وقد يقع في المتن، لكن قل أن يسلم له مثال ليس للسند فيه مدخل.</p>
حكمه	<p>الحديث المضطرب نوع من أنواع الحديث الضعيف فالاضطراب موجب للضعف لإشعاره بعدم الضبط</p>
المؤلفات فيه	<p>١- "المقترَب في بيان المضطرب" للحافظ ابن حجر.</p> <p>٢- "المقترَب في بيان المضطرب" - تعريفه، قواعده، أمثله، والرجال الموصوفون بالاضطراب. لأحمد بن عمر بازْمُول.</p>
تتمة	<p>١-(المضطرب) بالتعريف السابق قل أن يسلم له مثال تنطبق فيه شروط الاضطراب التي استقر عليها الاصطلاح. وقل أن يوجد اختلاف في حديث إلا ويترجح أحد الأوجه بمرجح ما .</p> <p>٢- يقع في عمل أئمة الحديث وصف الحديث بالاضطراب إذا تعددت الطرق وتخالفت وآلت إلى ضعف الحديث، ولو كان بعضها أرجح من بعض .</p> <p>قال ابن حجر : الاضطراب هو الاختلاف الذي يؤثر قدحاً .</p> <p>وقال الزركشي متعقباً ابن الصلاح في قوله : إنما نسميه مضطرباً إذا تساوت الروايتان .</p> <p>قال الزركشي : كان ينبغي أن يقول وإنما يؤثر الاضطراب إذا تساوت، وإلا فلا شك في الاضطراب عند الاختلاف تكافأت الروايات أم تفاوتت.</p>



(هـ) - المصحف والمحرّف

(تغيير حرف، أو حروف، مع بقاء صورة الخط في السياق)	تعريفه
<p>١- (التصحيف في الإسناد): مثاله " العوام بن مَرَجَم " بالراء والجيم " ، صحفه ابن معين فقال بالزاي والحاء.</p> <p>٢- (التصحيف في المتن) : مثاله حديث : " أن النبي ﷺ احتجر في المسجد " أي اتخذ حجرة من حصير أو نحوه يصلي فيها، صحفه ابن لهيعة فقال: احتجم .</p> <p>- حديث " من صام رمضان وأتبعه ستاً من شوال " صحفه الصولي فقال: شيئاً بالمعجمة</p>	أقسامه وأمثله
أكثر ما يقع في المتون، وقد يقع في الأسماء التي في الأسانيد.	أكثر وقوعه
<p>١- (المصحف) أن يكون التغيير بالنسبة إلى النقط كتغيير (البرار) إلى (البراز) و (النصري) بـ (البصري).</p> <p>٢- (المحرّف) أن يكون التغيير بالنسبة إلى الشكل كتحريف (سليم) بـ (سليم) و (عقيل) بـ (عُقيل).</p>	أنواعه
<p>هذا التفريق بين (المصحف) و (المحرّف) اصطلاح جديد ابتكره الحافظ ابن حجر في النخبة. ولا تعقب في هذا الابتكار من مثل الحافظ، لكن التعقب والنقاد لا يفرقون في الاستعمال بين التصحيف والتحريف فمثلاً تغيير (البرار) بـ (البراز) يسمونه تصحيفاً وتحريفاً. قال العلامة أحمد شاكر في " الباعث الحثيث " (ص/ ١٦٧) متعباً الحافظ ابن حجر في تقسيمه لهذا النوع إلى</p>	توضيح

قسمين : وهو اصطلاح جديد، وأما المتقدمون فإن عباراتهم يفهم منها أن الكل يسمى بالاسمين، وأن التصحيف مأخوذ من النقل عن الصحف، وهو نفسه تحريف " .

- ١- " كتاب في التصحيف، للإمام الدارقطني (٣٨٥هـ)
 - ٢- " التصحيف و التحريف " لأبي أحمد العسكري (٣٨٢هـ)، وهو مطبوع
 - ٣- " التطريف في التصحيف " لجلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، وهو مطبوع في جزء صغير
 - ٤- " التصحيف وأثره في الحديث والفقه وجهود المحدثين في مكافحته " رسالة علمية للباحث أسطيري جمال .
- بين الباحث بالأمثلة و الشواهد الكثيرة عدم تفريق النقاد بين (المصحف) و(المحرف)، وأنهم يستعملونهما استعمالاً واحداً.

المؤلفات فيه



مسألتا (الرواية بالمعنى) و(اختصار الحديث)

١- الرواية بالمعنى	
<p>المراد بالرواية بالمعنى : إبدال اللفظ بمرادفه كإبدال (قام) بـ(نهض)، و(قال) بـ(تكلم)، و (جلس) بـ(قعد)، ونحو ذلك.</p>	
<p>حكمها : الجمهور على جواز الرواية بالمعنى شرطها : أن يكون الراوي : ١- عالماً بمدلولات الألفاظ، ٢- وبما يحيل المعاني.</p>	<p>حكم الرواية بالمعنى وشرط ذلك</p>
<p>- الإجماع على جواز شرح الشريعة للعجم بلسانهم للعارف به، فإذا جاز الإبدال بلغة أخرى - وهو ما يعرف (بالترجمة) فجوازه باللغة العربية أولى . - قال ابن الصلاح: إنه الذي يشهد به أحوال الصحابة والسلف الأولين، فكثيراً ما كانوا ينقلون معنى واحداً في أمر واحد بألفاظ مختلفة، وما ذاك إلا لأن معولهم كان على المعنى دون اللفظ.</p>	<p>الدليل</p>
<p>- قال الحسن: لولا المعنى ما حدثنا . - وقال الثوري: لو أردنا أن نحدثكم بالحديث كما سمعناه ما حدثناكم بحرف واحد . - وقال وكيع: إن لم يكن المعنى واسعاً فقد هلك الناس.</p>	<p>بعض أقوال الأئمة في ذلك</p>
<p>قال السخاوي : وإلحاق حديث الرسول ﷺ بألفاظ الأذان والتشهد ونحوهما من التوقيفيات لا دليل له.</p>	<p>اعتراض و جوابه</p>
<p>- حديث «انهي أن يتزعفر الرجل» رواه شعبة عن إسماعيل ابن علية بلفظ: «نهى عن التزعفر» الدال على العموم فأنكر إسماعيل على شعبة - مع جلالته وإتقانه - روايته بالمعنى عنه لحديث حيث لم يفطن لما فطن له إسماعيل من اختصاص النهي بالرجال. ذكره السخاوي.</p>	<p>مثال للخطأ في الرواية بالمعنى</p>

<p>يقول عقب إirاده للحديث : (بمعناه) أو (كما قال) وقد جاء عن عدد من الصحابة ابن مسعود وأنس وأبي الدرداء قولهم عقب رواية الحديث : أو نحو هذا، أو شبهه، أو شكله. خرجها الدارمي في " سننه "</p>	<p>ماذا يقول إذا روى بالمعنى</p>
<p>٢- اختصار الحديث</p>	
<p>هو الاقتصار في الرواية على بعض الحديث، وعبر عنه بالاختصار تجوزاً.</p>	<p>تعريفه</p>
<p>الأكثر على جوازه، بشرط أن يكون الذي يختصره عالمًا لأن العالم لا ينقص من الحديث إلا ما لا تعلق له بما بقي منه، بحيث لا تختلف الدلالة، ولا يختل البيان.</p>	<p>حكمه و شرطه</p>
<p>١- يكون المذكور والمحذوف بمنزلة خبرين . ٢- أو يدل ما ذكره على ما حذفه.</p>	<p>ضابط الاختصار الجائز</p>
<p>ترك (الاستثناء) في الحديث في نحو قوله صلى الله تعالى عليه وسلم: " لا يباع الذهب بالذهب إلا سواء بسواء " ، فإنه لا يجوز حذفه بلا خلاف.</p>	<p>من صور الاختصار المخل</p>
<p>يجوز تقطيع مصنف الحديث الواحد، وتفريقه في الأبواب للاحتجاج به في المحال المتفرقة المتنوعة. وقد فعله الأئمة : أحمد، والبخاري، وأبو داود، والنسائي، وغيرهم.</p>	<p>تتمة تفريق الحديث في الأبواب</p>



غريب الحديث

مقدمة	لما ذكر الحافظ جواز تغيير المتن بالمرادف أرشد إلى بيان ما يكشف ذلك منه وهو شرح الغريب
تعريف غريب الحديث	هو ما جاء في المتن من لفظ غامض بعيد عن الفهم لقلّة استعماله
سبب الغرابة	قلّة استعمال اللفظ
مثاله	حديث عائشة <small>رضي الله عنها</small> : «أن رسول الله <small>ﷺ</small> كفن في ثلاثة أثواب يمانية بيض، سَحُولِيَّة من كرسف ليس فيهن قميص ولا عمامة» متفق عليه فقولها: (سَحُولِيَّة) و (كرسف) من غريب الحديث يرجع فيها إلى كتب الغريب لمعرفة المعنى .
الفرق بين غريب ألفاظ والغريب (الفرد)	هذا النوع غير نوع الغريب (الفرد) قسيم المشهور والعزيز، فذاك يرجع إلى الانفراد من جهة الرواية. وأما هذا فهو ما يخفى معناه من المتون لقلّة استعماله، وقد سماه جمع من أهل الاصطلاح (غريب ألفاظ الحديث).
الفرق بين غريب ألفاظ الحديث والمشكل	١- غريب الحديث: خفاء المعنى بسبب قلّة استعمال اللفظ . ٢- المشكل: خفاء المعنى بسبب دقة مدلول اللفظ مع كثرة الاستعمال.
أفضل طرق تفسير الغريب	١- ورود النص، بأن يأتي مفسراً في روايات أخرى . ٢- تفسير الراوي.
المؤلفات في غريب الحديث	١- " غريب الحديث " لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ). قال السخاوي: تعب فيه جداً، فإن أقام فيه أربعين سنة بحيث استقصى وأجاد بالنسبة لمن قبله. ٢- " غريب الحديث " لأبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربي (ت ٢٨٥هـ) . ٣- " غريب الحديث " لأبي سليمان حمّد بن محمد الخطابي (ت ٢٨٨هـ) ٤- "النهاية في غريب الحديث" للمجد أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري الشهير بابن الأثير، (ت ٦٠٦هـ). وهو من أجمع كتب غريب الحديث حيث قال السخاوي: كان كتابه النهاية كاسمه، وعول عليه كل من بعده لجمعه وسهولة التناول منه مع إعواز قليل.

٨- الثامن من أسباب الطعن (الجهالة)

وهي طعن في عدالة الراوي

الجهالة	أن لا يعرف الراوي بجرح ولا تعديل معتبر
المراد بالعدالة وأنواعها عند الأصوليين	<p>العدالة : ملكة تحمل صاحبها على ملازمة التقوى والمروءة، وقد تقدم بيانها في شروط الحديث الصحيح والعدالة قسمان :</p> <p>١- عدالة ظاهرة، وهي العلم بعدم الفسق، وهي ما ثبت عند الناس بلا حاكم .</p> <p>٢- عدالة باطنة، وهي ما يثب عند الحاكم، وهي التي يرجع فيها إلى أقوال المزكين، وهي ما في نفس الأمر. قال السخاوي في صفة إثبات العدالة : العلم بعدم الفسق فيه، ولم تعلم عدالته؛ لفقدان التصريح بتزكيته؛ فهذا معنى إثبات العدالة الظاهرة، ونفى العدالة الباطنة، لأن المراد بالباطنة: ما في نفس الأمر، وهذا هو المستور.</p>
أسباب الجهالة	<p>سببها أمران:</p> <p>١- أحدهما : أن الراوي قد تكثر نعوته : من اسم، أو كنية، أو لقب، أو صفة، فيشتهر بشيء منها، فيذكر بغير ما اشتهر به، لغرض من الأغراض فيظن أنه آخر، فيحصل الجهل بحاله و صنفوا فيه أي في هذا النوع "الموضح لأوهام الجمع والتفريق"، أجاد فيه الخطيب.</p> <p>٢- والأمر الثاني: أن الراوي قد يكون مقلداً من الحديث؛ فلا يكثر الأخذ عنه. وقد صنفوا فيه (الوحدان)، وهو من لم يرو عنه إلا واحداً، ولو سمي. وممن أُلّف فيه الإمام مسلم والحسن بن سفيان، وغيرهما.</p>

<p>١- (جهالة العين) إن سمي الراوي، وانفرد راو واحد بالرواية عنه، فهو مجهول العين، وهو مثل المبهم</p> <p>٢- (جهالة الحال) إن روى عنه اثنان فصاعداً، ولم يوثق فهو مجهول الحال، وهو المستور.</p>	<p>أقسام الجهالة</p>
<p>حديثه مردود إلا :</p> <p>١- أن يوثقه غير من انفرد به عنه على الأصح،</p> <p>٢- وكذا من انفرد عنه إذا كان متأهلاً لذلك.</p>	<p>حكم حديث مجهول العين</p>
<p>١- قبل روايته جماعة بغير قيد .</p> <p>٢- وردها الجمهور .</p> <p>٣- التحقيق أن رواية المستور، ونحوه، مما فيه الاحتمال؛ لا يطلق القول بردها، ولا بقبولها، بل يقال: هي موقوفة إلى استبانة حاله .. ونحوه قول ابن الصلاح فيمن جرح بجرح غير مفسر.</p>	<p>حكم حديث مجهول الحال (المستور)</p>
<p>تتمت</p>	
<p>هي الصدق و الأمانة، فمتى ما علم صدق الراوي وأمانته فهو عدل في الرواية</p>	<p>(١) بيان العدالة في الرواية</p>
<p>المشهور عند جمهور أهل الاصطلاح التفريق بين مجهول العين ومجهول الحال باعتبار عدد الرواة عنهما كما تقدم. والتحقيق أنه لا عبرة (بمجرد العدد) في الرواية عن المجهول، إنما العبرة :</p> <p>- بالشهرة</p> <p>- ورواية الحفاظ الثقات عنه .</p> <p>قال أبو داود في "سؤالاته" (رقم/١٣٧) : قلت لأحمد إذا روى يحيى أو عبد الرحمن بن مهدي عن رجل مجهول يحتج بحديثه قال : [يحتج بحديثه] .</p>	<p>(٢) في بيان عمل النقاد في رواية المجهول</p>

قال الحافظ ابن رجب : قال يعقوب بن شيبة : قلت ليحيى بن معين : " متى يكون الرجل معروفاً ؟ إذا روى عنه كم ؟ " قال : " إذا روى عن الرجل مثل ابن سيرين والشعبي ، وهؤلاء أهل العلم فهو غير مجهول " . قلت : " فإذا روى عن الرجل مثل سماك بن حرب وأبي إسحاق ؟ " قال : " هؤلاء يروون عن مجهولين " . قال ابن رجب : وهذا تفصيل حسن ، وهو يخالف إطلاق محمد بن يحيى الذهلي الذي تبعه عليه المتأخرون أنه لا يخرج الرجل من الجهالة إلا برواية رجلين فصاعداً عنه

ثم قال : وظاهر هذا أنه لا عبرة بتعدد الرواة ، إنما العبرة بالشهرة ورواية الحفاظ الثقات . اهـ

الجهالة ليست جرحاً ، والأصل في حديث الراوي المجهول الرد أو التوقف لا لجرحه بل لعدم معرفة حاله . وقد يتقوى حديث المجهول بالقرائن .

(٣) الجهالة ليست جرحاً

- ١- تخريج البخاري ومسلم له .
- ٢- أن يروي عنه إمام يعرف عنه أنه لا يروي إلا عن ثقة .
- ٣- أن يصح حديثه بعض أئمة الحديث .
- ٤- أن يتابع على روايته .
- ٥- أن يكون من طبقة كبار التابعين .

(٤) القرائن التي يتقوى بها حديث المجهول



معرفة المبهمات

<p>التعريف به</p>	<p>المبهم : الذي لم يسم كقوله : أخبرني (فلان)، أو (شيخ)، أو (رجل)، أو (بعضهم)، أو (ابن فلان) والمراد بهذا النوع : معرفة من أبهم في الحديث إسناداً، أو متناً من الرجال، والنساء.</p>
<p>سبب الإبهام</p>	<p>١- الاختصار، بأن لا يسمى اختصاراً من الراوي عنه ٢- الشك في اسمه، بأن يقع التردد في اسمه.</p>
<p>أقسامه و فائدة العلم به</p>	<p>١- الإبهام في السند، وتقيد معرفته في زوال الجهالة التي يرد الخبر معها لأن من شرط الراوي العدالة. وهذا القسم هو الذي ذكره ابن حجر في " النزهة " ٢- الإبهام في المتن، ولا تقيد معرفته في درجة الحديث وهو قليل الجدوى بالنسبة إلى معرفة حكم المسألة من الحديث، لكنه قد يفيد في معرفة الناسخ و المنسوخ عند التعارض، وقد اقتصر ابن الصلاح في المقدمة على هذا القسم .</p>
<p>طريق معرفة المبهم</p>	<p>١- بوروده مسمى في بعض الروايات . ٢- أو بالتنصيص من أهل السير ونحوهم، وكثير منهم لم يوقف عليهم.</p>
<p>مسألة التعديل مع الإيهام</p>	<p>صورتها أن يقول الراوي : (حدثني الثقة) أو (شيخ ثقة) لا يقبل خبره لأنه قد يكون ثقة عنده مجروحاً عند غيره. وهذا على الأصح في المسألة</p>
<p>المؤلفات فيه</p>	<p>١- (الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة). للخطيب البغدادي ٢- (المستفاد من مبهمات المتن والإسناد) لأبي زرعة العراقي.رتبه على الأبواب الفقهية ليسهل الكشف منه على من أراد ذلك، وهو أحسن ما صنف في هذا النوع.</p>

٩- التاسع من أسباب الطعن في الراوي (البدعة)

<p>١- بدعة مكفرة . ٢- بدعة مفسقة.</p>	<p>أقسام البدعة</p>
<p>اتفق جمهور السلف وأئمة الحديث على عدم قبول رواية المبتدع الذي يكفر ببدعته، قال النووي : من كفر ببدعة لم يحتج به بالاتفاق . وحكى ابن حجر فيها خلافاً لكنه غير معتبر.</p>	<p>تحرير محل النزاع</p>
<p>الأول: القبول مطلقاً إلا فيمن يعتقد حل الكذب. الثاني : الرد مطلقاً، وهو بعيد. الثالث : التفصيل، فيقبل ما لم يكن داعية وهو قول الجمهور</p>	<p>الخلاف في قبول حديث صاحب البدعة المفسقة</p>
<p>ذهب الحافظ ابن حجر إلى مزيد تفصيل، وهو قبول رواية المبتدع إلا في حالين : ١- إذا كان داعية إلى بدعته . ٢- إذا روى ما يقوي بدعته.</p>	<p>اختيار الحافظ ابن حجر</p>
<p>- البدعة لا تقدر في عدالة الراوي إذا كان الراوي صادقاً أميناً، وإنما تؤثر في الراوي نفسه لا في روايته. هذا الذي عليه عمل أئمة الحديث، وهي طريقة البخاري ومسلم في الرواية عن المبتدع، واختيار شيخ الإسلام ابن تيمية، وقد أطال شيخ الإسلام في تقرير هذا المعنى في " المسودة " (ص/٢٣٨)، وأشار إلى أن ترك أحمد وغيره لجماعة من المبتدعة لأجل هجرهم والتنفير منهم لا لأجل تضعيفهم و عدم الاحتجاج بهم، وكان فيما قال : التعليل بخوف الكذب ضعيف لأن ذلك قد يخاف</p>	<p>القول المختار مع الدليل</p>

على الدعاة إلى مسائل الخلاف الفروعية وعلى غير الدعاة. وإنما الداعي يستحق الهجران فلا يشيخ في العلم، ... ولهذا نهى [أحمد] عن السماع من جماعة في زمنه ممن أجاب في المحنة وأجمع المسلمون على الاحتجاج بهم .. اهـ

وقال الحافظ الذهبي: فجميع تصرفات أئمة الحديث تؤذن بأن المبتدع إذا لم تبج بدعته خروجه من دائرة الاسلام، ولم تبج دمه، فإن قبول ما رواه سائغ .

قال: وهذه المسألة لم تتبرهن لي كما ينبغي، والذي اتضح لي منها أن من دخل في بدعة، ولم يعد من رؤوسها، ولا أمعن فيها، يقبل حديثه . اهـ وقد أشبع البدعة في الرواية بياناً العلامة المعلمي في مقدمة " التنكيل " وقرر هذا المذهب.

توضيح: البدعة ليست سبباً موجباً لضعف الحديث، وإنما لأجل الخشية أن تؤثر على الراوي وتحمله على الزيادة أو النقص في الحديث نصرة لبدعته.

فإذا غلب على الظن أن تحمله على الزيادة أو النقص في الحديث أصبحت البدعة سبباً لضعف حديثه، وإلا فلا. ومن خلال البحث و النظر، وسؤال العارفين من أهل الاختصاص يندر أن يقع في رواية الحديث في دواوين الإسلام المشهورة كالكتب الستة و مسند أحمد ونحوها من ضعف حديثه لأجل بدعته فقط دون وجود سبب آخر. فالفائدة العملية من هذه المسألة محدودة جداً مع كثرة الخلاف فيها، و كذا كثرة الأبحاث والدراسات المعاصرة.

الفائدة العملية من
مسألة رواية المبتدع

١٠- العاشر من أسباب الطعن في الراوي

(سوء الحفظ)

<p>سيء الحفظ هو من لم يرجح جانب إصابته على جانب خطئه، ومعناه :</p> <p>١- أن يكون خطؤه أكثر من أصابته .</p> <p>٢- أو يكون خطؤه مساوياً لصوابه. وهو على قسمين :</p> <p>١- (سوء حفظ لازم) أي لازم من الصغر وهو (الشاذ) على رأي من لم يشترط المخالفة .</p> <p>٢- (سوء حفظ طارئ) أي طارئ لكبر أو احتراق كتب وهو (المختلط).</p>	<p>(سوء الحفظ) وأقسامه</p>
<p>١- سوء الحفظ اللازم (الشاذ) على رأي</p>	
<p>أن يتفرد بالحديث راو موصوف بسوء الحفظ . وهذا أحد تعريفي الشاذ .</p> <p>والشاذ بهذا التعريف مرادف للحديث المنكر كما سبق بيانه ضمن الكلام على (فحش الغلط والغفلة) والتعريف الآخر تقدم، هو : مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه .</p> <p>قال ابن حجر : قد غفل من سوى بينهما، والله تعالى أعلم.</p>	<p>التعريف به</p>
<p>استعمال لفظ (الشاذ) قليل في كلام أئمة الحديث، والغالب عليهم استعمال لفظ (المنكر) .</p> <p>ولذا لا تكاد تجد في " العلل " عن أحمد " أو " علل ابن أبي حاتم " أو " علل الدارقطني " وصف الحديث بالشذوذ، بينما تجد وصفه بالنكارة كثير جداً.</p>	<p>تتمة</p>

٢- سوء الحفظ الطارئ (الاختلاط)	
تعريفه	حقيقته : فساد العقل، وعدم انتظام الأقوال والأفعال : إما بخرف أو ضرر، أو مرض، أو عرض.
أبرز أسبابه	١- كبر السن، وهو الغالب . ٢- ذهاب البصر والتحديث من الحفظ . ٣- المرض . ٤- احتراق الكتب
حكم حديث الراوي المختلط	١- إذا تميز ما حدث به قبل الاختلاط (قبل) . ٢- إذا لم يميز ما قبل الاختلاط عن الذي بعده (التوقف) ٣- إذا اشتبه الأمر (التوقف أيضاً) . وإنما يعرف ذلك باعتبار الآخذين عنه
تتمة الاختلاط المؤثر	الاختلاط المؤثر هو الاختلاط الشديد الذي يترتب عليه التخليط في الرواية والتحديث بالمناكير . وقد وُصف جملة من الرواة الثقات الأثبات بالاختلاط، والمراد بذلك التغير السير الذي لا يؤثر على الرواية . قال الحافظ الذهبي في شأن محمد بن الفضل السدوسي الملقب بعارم : الحافظ الثبت الإمام .. وقد فرج عنا الدارقطني في شأن عارم، فقال : تغير بأخرة، وما ظهر له بعد اختلاطه حديث منكر، وهو ثقة.
المؤلفات فيه	١- " المختلطين " للحافظ العلائي، مطبوع . ٢- " الاغتباط بمن رُمي بالاختلاط " للحافظ إبراهيم ابن محمد سبط ابن العجمي، وهو مطبوع . ٣- " الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات " لابن الكيال، مطبوع في مجلد، وقد اشتمل الكتاب على (٧٠) راوياً وصفوا بالاختلاط، وأضاف المحقق (٥١) راوياً. ويعتبر هذا الكتاب مع تحقيق د.عبدالقويوم- جزاء الله خيراً- من أفضل ما كتب في المختلطين.

الحديث الحسن لغيره

<p>(الحسن لغيره): الحديث الضعيف المنجبر إذا تعددت طرقه</p>	<p>تعريفه</p>
<p>(الضعيف المنجبر) : الصالح للاستشهاد، وهو الذي لا يكون ضعفه شديداً، وقصره الحافظ ابن حجر على خمسة :</p> <ol style="list-style-type: none"> ١- سيء الحفظ . ٢- المختلط الذي لم يتميز . ٣- المستور . ٤- المرسل . ٥- المدلس إذا لم يعرف المحذوف . <p>وخرج به الضعيف لفسق الراوي أو كذبه.</p>	<p>الضعيف المنجبر</p>
<p>لأن الأنواع المذكورة كلها متوقف فيها فلا يطلق الحكم بصحتها ولا بضعفها .</p> <p>وعلل التوقف الحافظ ابن حجر بأن كل واحد منهم احتمال أن تكون روايته صواباً، أو غير صواب، على حد سواء .</p> <p>فإذا توبع بمعتبر كأن يكون فوقه، أو مثله، لا دونه ارتقى من درجة التوقف إلى درجة القبول .</p>	<p>سبب قصر الحديث الذي يتقوى على هذه الأنواع الخمسة</p>
<p>من صور الحديث الحسن لغيره، أن يرد حديث بمتن واحد من طرق متعددة :</p> <ol style="list-style-type: none"> ١- الطريق الأول : ثقة عن ثقة عن تابعي عن النبي ﷺ، فهذا ضعيف لأنه مرسل . ٢- الطريق الثاني : ثقة عن ثقة عن مستور عن الصحابي عن النبي ﷺ، فهذا ضعيف لأن في إسناده راوياً مستوراً . ٣- الطريق الثالث: ثقة عن سيء الحفظ عن تابعي عن الصحابي عن النبي ﷺ، فهذا ضعيف لسوء حفظ راويه . <p>فهذه الطرق كلها ضعيفة، لكن ضعفها يسير، فيتقوى الحديث بمجموعها ويكون حديثاً حسناً لغيره .</p>	<p>صورته</p>

القسم الرابع

(مباحث المتن)

الحديث باعتبار ما ينتهي إليه الإسناد

١- المرفوع

٢- الموقوف

٣- المقطوع

٤- القسم الرابع مباحث المتن

(الحديث باعتبار ما ينتهي إليه الإسناد)

ثم الإسناد: إما أن ينتهي إلى :

- ١- النبي ﷺ تصريحاً، أو حكماً: من قوله، أو فعله، أو تقريره .
 - ٢- أو إلى الصحابي كذلك: وهو: من لقي النبي ﷺ، مؤمناً به ومات على الإسلام: ولو تخللت ردة، في الأصح .
 - ٣- أو إلى التابعي: وهو من لقي الصحابي كذلك.
- أ- فالأول: المرفوع، ب- والثاني: الموقوف، ج- والثالث: المقطوع،
ومن دون التابعي فيه مثله.
- ويقال للأخيرين: الأثر.



الحديث المرفوع

<p>ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير تصريحاً أو حكماً.</p>	<p>التعريف به</p>
<p>١- المرفوع تصريحاً : ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير . ٢- المرفوع حكماً : ما صدر عن الصحابي مما لا مجال للرأي وللاجتهاد فيه.</p>	<p>أقسامه</p>
<p>١- المرفوع القولي : وهو ما جاء عن النبي ﷺ من قوله ، وهو أكثر أنواع المرفوع وروداً ، وأمثله كثيرة جداً . ٢- المرفوع الفعلي : وهو ما حكي من أفعال النبي ﷺ كحديث ابن عباس : " توضأ النبي ﷺ مرة مرة " . ٣- المرفوع التقريري : وهو ما فعل بحضرة النبي ﷺ فأقره ولم ينكره. كإقرار النبي ﷺ أصحابه في أكل الضب.</p>	<p>المرفوع الصريح أنواعه و أمثله</p>
<p>١- المرفوع من القول حكماً : أن يقول الصحابي - الذي لم يأخذ عن الإسرائيليات - ما لا مجال للاجتهاد فيه ، ولا له تعلق ببيان لغة أو شرح غريب : أ- كالإخبار عن الأمور الماضية: من بدء الخلق ، وأخبار الأنبياء . ب- أو الآتية : كالملاحم ، والفتن ، وأحوال يوم القيامة . ج- وكذا الإخبار عما يحصل بفعله ثواب خاص ، أو عقاب خاص . ٢- المرفوع من الفعل حكماً : أن يفعل ما لا مجال للاجتهاد فيه ، فينزل على أن ذلك عنده عن النبي ﷺ . ٣- المرفوع من التقرير حكماً: أن يخبر الصحابي أنهم كانوا يفعلون في زمان النبي ﷺ كذا.</p>	<p>المرفوع حكماً أنواعه و أمثله</p>

<p>١- (من السنة) : الأكثر أن ذلك مرفوع . ونقل ابن عبد البر فيه الاتفاق، قال: وإذا قالها غير الصحابي فكذلك، ما لم يضيفها إلى صاحبها، كسنة العمرين، قال ابن حجر : وفي نقل الاتفاق نظر . ٢- قول الصحابي: "أمرنا بكذا"، أو "نهينا عن كذا". فالخلاف فيه كالخلاف في الذي قبله؛ لأن مطلق ذلك ينصرف بظاهره إلى من له الأمر والنهي، وهو الرسول ﷺ .</p> <p>٣- قول الصحابي : (كنا نفعل كذا). له حكم الرفع، أيضاً، كما تقدم .</p> <p>٤- حكم الصحابي على فعل من الأفعال بأنه طاعة لله، أو لرسوله، أو معصية، كقول عمار: " من صام اليوم الذي يشك فيه فقد عصى أبا القاسم ﷺ " . فهذا حكمه الرفع، أيضاً؛ لأن الظاهر أن ذلك مما تلقاه عنه ﷺ</p>	<p>صيغ و عبارات تدخل في الحديث المرفوع</p>
<p>فيه المقبول و المردود، ويختلف ذلك بحسب توفر شروط الحديث الصحيح.</p>	<p>درجته</p>
<p>قد يوصف الحديث بعدة أنواع من أنواع علوم الحديث في آن واحد : كحديث مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ. فهذا الحديث يوصف بأنه : (مرفوع) و(مسند) و(متصل)، وأيضاً (صحيح). ومن أمثلة ذلك : جميع أحاديث الصحيحين المرفوعة المسندة.</p>	<p>تتمة</p>



الحديث الموقوف

تعريفه	ما أضيف إلى الصحابي من قول أو فعل أو تقرير تصريحاً أو حكماً.
تعريف الصحابي	من لقي النبي ﷺ مؤمناً به و مات على الإسلام، ولو تخللت ردة في الأصح
طريقة معرفة الصحابي	<p>١- بالتواتر</p> <p>٢- بالاستفاضة .</p> <p>٣- بالشهرة</p> <p>٤- بإخبار بعض الصحابة أو بعض التابعين .</p> <p>٥- بإخباره عن نفسه.</p>
مراتب الصحابة	<p>لا خلاف بتفاوت الصحابة رضوان الله عليهم في المنزلة والمكانة، مع اشتراك الجميع في شرف الصحبة، وقد جعلهم الحاكم بضع عشرة طبقة بحسب سابقهم :</p> <p>الأولى : أول من أسلم بمكة، الثانية : أصحاب الشعب، الثالثة : أهل هجرة الحبشة، الرابعة : أهل العقبة الأولى، الخامسة : أهل العقبة الثانية، السادسة : أول من هاجر إلى المدينة، السابعة : أهل بدر، الثامنة : من هاجر بعدها، التاسعة : أهل بيعة الرضوان، العاشرة : من هاجر بعد صلح الحديبية، الحادية عشر : مسلمة الفتح، الثانية عشر : من رأى رسول الله وهو صبي.</p>

تتمة

أبرز المؤلفات في تراجم الصحابة رضوان الله عليهم

الكتاب	وصف الكتاب	عدد الصحابة
(الاستيعاب في معرفة الأصحاب) لابن عبد البر (ت ٤٦٣)	قصد الاستيعاب، وسمى كتابه بذلك لظنه أنه تحصل له، وقد فاته كثير قاله ابن حجر .	(٣٦٧٠) صحابياً.
(أسد الغابة في معرفة أسماء الصحابة) لابن الاثير (ت ٦٣٠)	جمع في كتاب بين : (كتاب ابن منده) و(ذيل "أبي موسى) عليه " و (كتاب أبي نعيم) و (الاستيعاب) وزاد عليها.	(٧٧٠٠) صحابياً.
(الإصابة في تمييز الصحابة) لابن حجر (ت ٨٥٢)	قال ابن حجر : جمعت كتاباً كبيراً في ذلك ميزت فيه الصحابة من غيرهم، ومع ذلك فلم يحصل لنا من ذلك جميعاً الوقوف على العشر من أسامي الصحابة بالنسبة إلى ما جاء عن أبي زرعة الرّازي	(١٢٤٠٠) صحابياً قسم ابن حجر كتابه أربعة أقسام. وجزء من هذا العدد من القسم الرابع وهم من لم تثبت لهم صحبة

الحديث المقطوع

تعريفه	ما أضيف إلى التابعي أو من دونه من أتباع التابعين فمن بعدهم من قول أو فعل ونحو ذلك.
تعريف التابعي	التابعي : من لقي الصحابي ومات على الإسلام. هذا هو المختار، خلافاً لمن اشترط في التابعي طول الملازمة، أو صحة السماع أو التمييز.
إطلاق (الأثر) على الموقوف و المقطوع	يطلق على المقطوع و الموقوف (الأثر) فكثيراً ما يقال : الآثار الواردة عن الصحابة و التابعين في مسألة كذا.
الفرق بين المقطوع والمنقطع	المقطوع : ما أضيف إلى التابعي، فهو وصف للمتن. والمنقطع : ما لم يتصل إسناده، فهو وصف للسند. واستعمل بعض العلماء هذا في موضع هذا، وبالعكس تجوزاً عن الاصطلاح.
مثال المقطوع	- ما جاء في الأثر عن سعيد بن المسيب أنه رأى رجلاً وهو يعبث بلحيته في الصلاة، فقال : لو خشع قلب هذا لخشعت جوارحه. أخرجه ابن أبي شيبة في " المصنف " وروي مرفوعاً ولا يصح .
درجته	فيه المقبول و المردود، بحسب توفر شروط القبول
مظانه	يوجد كثيراً في المصنفات والموطآت ونحوها كـ "مصنف ابن أبي شيبة"، و"مصنف عبدالرزاق"، و"موطأ الإمام مالك"، وكذا في كتب التفسير المسندة : كـ"تفسير ابن جرير الطبري"، و"تفسير ابن أبي حاتم"، و" تفسير ابن المنذر" وغيرها.



القسم الخامس : (مباحث الإسناد)

أنواع تتعلق بالإسناد : هيئته و صورته

- ١- المسند.
- ٢- العالي والنازل.
- ٣- الأقران.
- ٤- المدبج.
- ٥- الأكابر عن الأصاغر.
- ٦- السابق واللاحق.
- ٧- المهمل.
- ٨- من حدث ونسي.
- ٩- المسلسل.
- ١٠- طرق التحمل والإسناد والمعنعن.

القسم الخامس : (أنواع تتعلق بالإسناد : هيئته و صورته)

- والمسند: مرفوع صحابي بسند ظاهره الاتصال .
- فإن قل عدده: فإما أن ينتهي إلى النبي ﷺ، أو إلى إمام ذي صفة عليّة كشعبة .
- فالأول: العلو المطلق. والثاني: النسبي .
- وفيه الموافقة: وهي الوصول إلى شيخ أحد المصنفين من غير طريقه .
- وفيه البذل: وهو الوصول إلى شيخ شيخه كذلك .
- وفيه المساواة: وهي استواء عدد الإسناد من الراوي إلى آخره مع إسناد أحد المصنفين .
- وفيه المصافحة: وهي الاستواء مع تلميذ ذلك المصنف، ويقابل العلو بأقسامه النزول،
- فإن تشارك الراوي ومن روى عنه في السن واللقب فهو الأقران .
- وإن روى كل منهما عن الآخر: فالمديح،
- وإن روى عمن دونه: فالأكابر عن الأصاغر، ومنه الآباء عن الأبناء، وفي عكسه كثرة، ومنه من روى عن أبيه عن جده .
- وإن اشترك اثنان عن شيخ، وتقدم موت أحدهما، فهو: السابق واللاحق.
- وإن روى عن اثنين متفقي الاسم ولم يتميزا، فباختصاصه بأحدهما يتبين المهمل .
- وإن جحد مرويه جزما: رد، أو احتمالا: قبل، في الأصح. وفيه: "من حدث ونسي".
- وإن اتفق الرواة في صيغ الأداء، أو غيرها من الحالات، فهو المسلسل.

وصيغ الأداء :

- ١- سمعت وحدثني .
- ٢- ثم أخبرني، وقرأت عليه .
- ٣- ثم قرئ عليه وأنا أسمع .
- ٤- ثم أنبأني .
- ٥- ثم ناولني .
- ٦- ثم شافهني .
- ٧- ثم كتب إلي .
- ٨- ثم عن، ونحوها .

فالأولان: لمن سمع وحده من لفظ الشيخ، فإن جمع فمع غيره .

وأولها: أصرحها وأرفعها في الإماء.

والثالث، والرابع: لمن قرأ بنفسه، فإن جمع: فكالخامس. والانباء: بمعنى الإخبار، إلا في عرف المتأخرين فهو للإجازة كعن .

- وعنونة المعاصر محمولة على السماع إلا من المدلس. وقيل: يشترط ثبوت لقائهما ولو مرة، وهو المختار .

وأطلقوا المشافهة في الإجازة المتلفظ بها، والمكاتبة في الإجازة المكتوب بها، واشتروا في صحة المناولة اقترانها بالإذن بالرواية، وهي أرفع أنواع الإجازة. وكذا اشتروا الإذن في الوجادة، والوصية بالكتاب، وفي الإعلام، وإلا فلا عبرة بذلك، كالإجازة العامة، وللمجهول وللمعدوم، على الأصح في جميع ذلك.

الحديث المسند

<p>١- ذهب الخطيب البغدادي إلى أن المسند عند أهل الحديث هو الذي اتصل إسناده من راويه إلى منتهاه، وأكثر ما يستعمل ذلك فيما جاء عن رسول الله ﷺ دون ما جاء عن الصحابة وغيرهم.</p> <p>٢- ذهب الحافظ ابن عبد البر إلى أن المسند ما رفع إلى النبي ﷺ خاصة. وقد يكون متصلاً، وقد يكون منقطعاً.</p> <p>٣- وذهب الحاكم النيسابوري إلى أن المسند لا يقع إلا على : أ- المتصل ب- المرفوع. فجمع بين تعريف الخطيب وابن عبد البر، وهو الراجح في تعريف الحديث المسند.</p>	<p>الأقوال في تعريفه</p>
<p>المسند : مرفوع صحابي بسند ظاهره الاتصال.</p>	<p>التعريف المختار</p>
<p>الحديث المسند يجمع بين وصفين : الأول : الاتصال. الثاني : الرفع .</p> <p>١- وقد اقتصر على الوصف الأول الخطيب البغدادي .</p> <p>٢- واقتصر على الوصف الثاني الحافظ ابن عبد البر .</p> <p>٣- وجمع بينهما الحاكم النيسابوري وهو المختار</p> <p>قوله : (مرفوع صحابي) : يخرج مرفوع التابعي وهو المرسل، أو من دونه فإنه معضل أو معلق .</p> <p>وله (بسند ظاهره الاتصال) :</p> <p>يخرج ما ظاهره الانقطاع كالمرسل، ويدخل المنقطع الخفي كعنينة المدلس والمعاصر الذي لم يثبت لقيه، وهذا الانقطاع الخفي لا يخرج الحديث عن كونه مسنداً لإطباق الأئمة الذين خرجوا المسانيد على تخريج هذا النوع.</p> <p>قال ابن حجر : وهذا التعريف موافق لتعريف الحاكم.</p>	<p>شرح التعريف وبيان المحترزات</p>

<p>كل حديث مرفوع للنبي ﷺ بالإسناد المتصل في الصحاح أو السنن أو المسانيد يقال عنه (حديث مسند).</p> <p>ومنه : قال الإمام البخاري : حدثنا عبد الله بن يوسف ، قال : أخبرنا مالك ، عن ابن شهاب ، عن أنس بن مالك ، قال : «كنا نصلي العصر ، ثم يذهب الذهاب منا إلى قباء ، فيأتيهم والشمس مرتفعة». فهذا (حديث مسند) لأنه متصل ومرفوع للنبي ﷺ .</p> <p>ويصح أن يقال عنه : (حديث مرفوع) لأنه صدر من النبي ﷺ و(حديث متصل) لأنه متصل بالإسناد وليس فيه انقطاع.</p>	<p>أمثلته</p>
<p>فيه الصحيح و الضعيف و الحسن ، بحسب توفر شروط الحديث الصحيح .</p>	<p>درجته</p>



العالي والنازل

التعريف به	الإسناد العالي : هو الإسناد الذي قل عدد رواته
فائدة العلو	إنما كان العلو مرغوباً فيه لكونه أقرب إلى الصحة وقلة الخطأ، فكلما قلت الوسائط وقصر السند قل الخطأ غالباً.
أقسام الحديث العالي	<p>١- علو مطلق : وهو ما ينتهي للنبي ﷺ بالعدد القليل بالنسبة إلى سند آخر يرد به ذلك الحديث بعينه بعدد كثير، أو بالنظر إلى سائر الأسانيد .</p> <p>٢- علو نسبي : وهو ما يقل العدد فيه إلى :</p> <p>أ - إمام من أئمة الحديث كشعبة ومالك،</p> <p>ب- أو إلى أحد الكتب المشهورة كالكتب الستة، ولو كان العدد من ذلك الإمام إلى متناهٍ كثيراً .</p> <p>ج- وكذا العلو بتقدم الوفاة</p> <p>د- والعلو بتقدم السماع.</p>
أقسام الحديث النازل	النزول ضد العلو، وقسموه إلى أقسام أيضاً فإن كل قسم من العالي يقابل قسماً من أقسام النازل.
متى يكون النازل أولى من العالي	إن كان في النزول مزية ليست في العلو: كأن تكون رجاله أوثق منه، أو أحفظ، أو أفقه، أو الاتصال فيه أظهر، فلا تردد أن النزول حينئذ أولى.
(تتمة) من أنواع العلو النسبي	<p>١- (الموافقة): أن يقع لك الحديث عن شيخ أحد المصنفين -عالياً- بعدد أقل من العدد الذي يقع لك به ذلك الحديث عن ذلك الشيخ إذا رويته عن شيخ ذلك المصنف</p> <p>٢- (البذل) : وهو الوصول إلى شيخ شيخه كذلك وأكثر ما يعتبرون الموافقة والبذل إذا قارنا العلو، وإلا فاسم الموافقة والبذل واقع بدونه .</p> <p>٣- (المساواة) : وهي استواء عدد الإسناد من الراوي إلى آخره مع إسناد أحد المصنفين. كأن يروي النسائي، مثلاً حديثاً يقع بينه وبين النبي ﷺ فيه أحد عشر نفساً، فيقع ذلك الحديث بعينه للحافظ ابن حجر، بإسناد آخر إلى النبي ﷺ</p>

بالعدد نفسه؛ فيساوي الحافظ ابن حجر الإمام النسائي من حيث العدد، مع قطع النظر عن ملاحظة ذلك الإسناد الخاص .

٤- (المصافحة) : وهي الاستواء مع تلميذ ذلك المصنف، على الوجه المشروح أولاً، وسميت مصافحة لأن العادة جرت في الغالب بالمصافحة بين من تلاقيا، قال الحافظ ابن حجر: ونحن في هذه الصورة كأنا لقينا النسائي؛ فكأننا صافحناه. قال الحافظ السخاوي: والمصافحة مفقودة في هذه الأزمان اه أي في أواخر القرن التاسع .

- وهذه الأنواع من العلو من باب التفنن في الرواية ولا يضر عدم العلم بها، قال الحافظ ابن الصلاح: وقد كثر اعتناء المحدثين المتأخرين بهذا النوع.

فيه الصحيح و الحسن و الضعيف بحسب توفر شروط الحديث المقبول.

درجة الحديث العالي والنازل

- أعلى ما يقع للبخاري في "صحيحه" بينه وبين النبي ﷺ فيه ثلاثة، وجلها من طريق مكّي بن إبراهيم عن يزيد بن أبي عبيد عن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه. وصنفوا فيه (الثلاثيات)، جمعها الحافظ ابن حجر وغيره .

- وأعلى ما يقع لمسلم في "صحيحه" بينه وبين النبي ﷺ فيه أربعة، وليس عنده أسانيد ثلاثية، ووقع لمسلم أحاديث ثلاثية خارج الصحيح، لأنها ليست على شرطه .

- وللترمذي حديث واحد ثلاثي: وهو حديث أنس: يأتي على الناس زمان الصابر فيهم على دينه كالقابض على الجمر

- ولابن ماجه خمسة أحاديث ثلاثية: بسند واحد عن (أنس)، لكن من طريق جبارة بن المغلس الحماني الكوفي وهو ضعيف عن كثير بن سليم الضبي وهو ضعيف أيضاً عن أنس رضي الله عنه.

تتمة العلو في الكتب الستة

رواية الأقران بعضهم عن بعض

<p>أن يتشارك الراوي ومن روى عنه في أمر من الأمور المتعلقة بالرواية مثل :</p> <p>١- السن، وهو العمر</p> <p>٢- واللقب وهو الأخذ عن المشايخ</p>	<p>التعريف برواية الأقران</p>
<p>مثاله : رواية سليمان التيمي (ت١٧٧هـ) عن مسعر بن كدام (ت١٥٣). قال الحاكم : ولا أحفظ لمسعر عن سليمان رواية.</p>	<p>مثالها</p>
<p>١- الأمن من ظن الزيادة في الإسناد .</p> <p>٢- أو إبدال الواو بعن إن كان بالعننة.</p>	<p>فائدة العلم به</p>
<p>١- "رواية الأقران" لأبي الشيخ الأصبهاني .</p> <p>٢- وأبو عبد الله محمد بن يعقوب بن يوسف بن الأخرم الشيباني</p> <p>٣- "الأفنان في رواية الأقران" لابن حجر العسقلاني لخصه من كتاب ابن الأخرم.</p>	<p>المؤلفات فيه</p>



المديج

رواية كل واحد من القرينين عن الآخر	التعريف به
<p>- مثاله في الصحابة :</p> <p>رواية أبي هريرة عن عائشة، ورواية عائشة عنه،</p> <p>- وفي التابعين :</p> <p>رواية الزهري عن أبي الزبير، ورواية أبي الزبير عنه،</p> <p>- وفي أتباع التابعين :</p> <p>رواية مالك عن الأوزاعي، ورواية الأوزاعي عنه،</p> <p>- وفي أتباع الأتباع :</p> <p>رواية أحمد عن علي بن المديني، ورواية ابن المديني عنه.</p>	مثاله
<p>المديج أخص من الأقران، فكل مديج أقران وليس كل أقران مديجاً .</p> <p>فالمديج : تكون الرواية من طرف واحد. والأقران : كل واحد منهما يروي عن الآخر.</p>	العلاقة بين رواية الأقران والمديج
<p>١- الأمن من ظن الزيادة في الإسناد .</p> <p>٢- أو إبدال الواو بعن إن كان بالنعنة.</p>	فائدة العلم به
<p>١- " المديج " للدارقطني. قال العراقي : كتاب حافل في مجلد وعندي به نسخة صحيحة .</p> <p>٢- " التعريج على التدبيج " ويسمى " المخرج من المديج " لابن حجر لخصه من كتاب الدارقطني.</p>	المؤلفات فيه



رواية الأكابر عن الأصاغر

<p>رواية الراوي عمن هو دونه في السن، أو في اللقي، أو في المقدار.</p>	<p>التعريف به</p>
<p>١- رواية الصحابة عن التابعين كرواية العبادلة الأربعة، وأبي هريرة، ومعاوية بن أبي سفيان وأنس بن مالك، عن كعب الأحبار .</p> <p>٢- رواية الشيوخ عن التلاميذ: كرواية الزهري ويحيى بن سعيد عن مالك</p> <p>٣- رواية الآباء عن الأبناء، كقول أنس: حدثني ابنتي أمينة: أنه دفن لصلبي إلى مقدم الحجاج البصرة بضع وعشرون ومئة ". ومن أمثلته</p> <p>- رواية أنس أيضاً عن ابنه ولم يسمه .</p> <p>- رواية عمر بن الخطاب عن ابنه عبد الله .</p> <p>- رواية العباس عم النبي عليه الصلاة والسلام عن [ابنه] الفصل، وكذا روايته عن ابنه عبدالله.</p>	<p>من أنواعه وأمثله</p>
<p>- الأمن من ظن الانقلاب في السند</p> <p>- ومن فائدة معرفة رواية الأكابر عن الأصاغر تنزيل أهل العلم منازلهم قاله العراقي .</p> <p>- التنويه من الكبير بذكر الصغير، وإلفات الناس إليه في الأخذ عنه. قاله السخاوي</p>	<p>فائدة العلم به</p>
<p>١- " رواية الآباء عن الأبناء " للخطيب البغدادي</p> <p>٢- " رواية الصحابة عن التابعين " للخطيب البغدادي</p>	<p>المؤلفات فيه</p>

(رواية الأصاغر عن الأكابر)

وهي رواية الراوي عمن فوقه في السن، أو اللقي، أو المقدار، وهو الغالب لأنه هو الجادة المسلوكة ومن أمثلتها (من روى عن أبيه عن جده) ومن أشهر المؤلفات فيه:

١- (من روى عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ) للحافظ صلاح الدين العلائي في مجلد كبير .

٢- (من روى عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ) للحافظ ابن حجر لخص فيه كتاب العلائي، وزاد عليه تراجم كثيرة جدا. وأكثر ما وقع فيه ما تسلسلت فيه الرواية عن الآباء بأربعة عشر أبا .

٣- (من روى عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ) لقاسم قطلوبغا تلميذ الحافظ ابن حجر، وهو مطبوع.

تتمة في عكسه وهو
الأصاغر عن الأكابر



السابق و اللاحق

<p>أن يشترك راويان في الرواية عن شخص واحد، وأحد الراويين متقدم، والآخر متأخر، بحيث يكون بين وفاتيهما أمد بعيد.</p>	<p>التعريف به</p>
<p>فائدة ضبطه : الأمن من ظن سقوط شيء في إسناد المتأخر، وتفقه الطالب في : معرفة العالي والنازل، والأقدم من الرواة عن الشيخ، ومن به ختم حديثه. ومن فوائده: تقرير حلاوة علو الإسناد في القلوب قاله الحافظ ابن الصلاح.</p>	<p>فائدة العلم به</p>
<p>الإمام البخاري و الخفاف في الرواية عن أبي العباس السراج فالبخاري حدث عن تلميذه أبي العباس السراج أشياء في التاريخ وغيره، ومات البخاري سنة ست وخمسين ومائتين (٢٥٦هـ). وآخر من حدث عن السراج، بالسماع، أبو الحسين الخفاف، ومات سنة ثلاث وتسعين وثلاث مئة (٣٩٣هـ) وبين وفاتيهما مئة وسبع وثلاثون سنة .</p>	<p>مثاله</p>
<p>غالب ما يقع من ذلك : أن المسموع منه قد يتأخر بعد أحد الراويين عنه زماناً؛ حتى يسمع منه بعض الأحداث، ويعيش بعد السماع، دهرًا طويلاً؛ فيحصل من مجموع ذلك نحو هذه المدة.</p>	<p>كيفية وقوعه</p>
<p>أكثر ما وقف عليه من ذلك ما بين الراويين فيه في الوفاة مئة وخمسون سنة.</p>	<p>أكثر ما وقف في السابق و اللاحق</p>
<p>- (السابق و اللاحق) للخطيب البغدادي مطبوع في مجلد</p>	<p>المؤلفات فيه</p>

معرفة المهمل

<p>أن يروي الراوي عن اثنين متفقي الاسم، ولم يتميزا بما يخص كلاً منهما.</p>	<p>التعريف به وكيفية وقوعه</p>
<p>فمثاله في الاسم: أن يطلق في الإسناد: - (حماد) من غير أن ينسب، هل هو ابن زيد أو ابن سلمة، ويتميز ذلك عند أهل الحديث باختصاص الراوي بأحدهما . - ومن ذلك ما وقع في " صحيح البخاري " : - روايته عن (أحمد) غير منسوب، عن ابن وهب؛ فإنه إما أحمد بن صالح، أو أحمد بن عيسى . - روايته عن (محمد)، غير منسوب، عن أهل العراق؛ فإنه إما محمد بن سلام، أو محمد بن يحيى الذهلي .</p>	<p>مثاله</p>
<p>إنه عكس المتفق والمفترق في كونه يخشى منه ظن الواحد اثنين</p>	<p>فائدة العلم به</p>
<p>إن لم يتميز الراوي المهمل عن صاحبه المشتبه معه فإن كانا ثقتين لم يضر، وإن لم يكونان كذلك فإنه يضر بحال الإسناد.</p>	<p>حال الإسناد الذي فيه راو مهمل</p>
<p>(المبهم) لم يذكر له اسم، (كحدثني رجل) (المهمل) ذكر اسمه مع الاشتباه، (كحدثني محمد)، وفي طبقته عدة بالاسم نفسه يشته بهم</p>	<p>الفرق بين المهمل والمبهم</p>
<p>اختصاص الراوي عن المتفقين في الاسم بأحدهما . قال ابن حجر: ومتى لم يتبين [اختصاصه]، أو كان مختصاً بهما معاً، فإشكاله شديد؛ فيرجع فيه إلى القرائن والنظر الغالب.</p>	<p>من الأمور التي يتميز بها الراوي المهمل</p>

<p>- " المكمل في بيان المهمل " للخطيب البغدادي - " مقدمة فتح الباري " لابن حجر، قد استوعبت فيها بيان المهمل في الصحيح . - وأفرد الناس ما وقع في صحيح البخاري بالتصنيف، قاله السيوطي</p>	<p>المؤلفات فيه</p>
<p>جعل الحافظ ابن الصلاح (السابق و اللاحق) قسماً من (المتفق و المفترق) . وتعقبه الحافظ السخاوي فقال : كان حقه أن يفرد بنوع مستقل خصوصاً وقد قال شيخنا : إنه عكس المتفق والمفترق في كونه يخشى منه ظن الواحد اثنين. اهـ</p>	<p>تتمة</p>



معرفة من حدث و نسي

<p>إذا روى التلميذ الثقة عن شيخه الثقة حديثاً، فنفي الشيخ روايته لهذا الحديث، فما حال :</p> <p>١- الحديث المنفي هل يقبل أو يرد .</p> <p>٢- التلميذ الذي روى المنفي هل يضعف بذلك أولاً.</p>	<p>التعريف به</p>
<p>إن روى الراوي عن شيخ حديثاً فجحد الشيخ هذا الحديث، فله حالان :</p> <p>١- (رد الحديث) في حالة جحده الشيخ جزماً : كأن يكذبه صريحاً فيقول : (كذب علي)، أو بنفي جازم (ما رويت هذا)، أو نحو ذلك، فيرد ذلك الحديث لكذب واحد منهما، لا بعينه، ولا يكون ذلك قادحاً في واحد منهما؛ للتعارض، لأن التلميذ أيضاً مكذب لشيخه في نفيه لذلك، وليس قبول جرح كل منهما بأولى من الآخر فتساقطا .</p> <p>٢- (قبول الحديث) إن جحده الشيخ احتمالاً، كأن يقول : (ما أذكر هذا) أو (لا أعرفه) قبل ذلك الحديث في الأصح؛ لأن ذلك يحمل على نسيان الشيخ .</p>	<p>حكمه</p>
<p>روى أبو داود من رواية ربيعة بن أبي عبد الرحمن، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ (قضى باليمين مع الشاهد).</p> <p>زاد أبو داود في رواية أن عبد العزيز الدراوردي، قال فذكرت ذلك لسهيل، فقال أخبرني ربيعة وهو عندي ثقة أني حدثته إياه، ولا أحفظه.</p>	<p>مثاله</p>

<p>فكان سهيل بن أبي صالح بعد ذلك يحدث به، عن ربيعة، عنه (سهيل نفسه)، عن أبيه أبي صالح به . قال ابن الصلاح: وقد روى كثير من الأكابر أحاديث نسوها بعد ما حدثوا بها، وكان أحدهم يقول: حدثني فلان عني عن فلان، بكذا.</p>	
<p>قال الخطيب في (الكفاية): ولأجل أن النسيان غير مأمون على الإنسان، فيبادر إلى جحود ما روي عنه، وتكذيب الراوي له، كره من كره من العلماء التحديث عن الأحياء.</p>	<p>تتمة</p>
<p>١- (من حدث ونسي) للدارقطني . ٢- (أخبار من حدث ونسي) للخطيب البغدادي . ٣- (تذكرة المؤتسي فيمن حدث ونسي) للسيوطي .</p>	<p>المؤلفات فيه</p>



الحديث المسلسل

<p>اتفاق الرواة في إسناد من الأسانيد في :</p> <p>١- صيغ الأداء،</p> <p>٢- أو الحالات الفعلية،</p> <p>٣- أو القولية،</p> <p>٤- أو القولية والفعلية معاً</p>	<p>التعريف به</p>
<p>١- الاتفاق في صيغ الأداء : كسمعت فلاناً، قال : سمعت فلاناً، أو : حدثنا فلان، قال : حدثنا فلان،</p> <p>٢- الاتفاق في الحالة القولية، كسمعت فلاناً يقول : "أشهد بالله قد حدثني فلان . . ." ، إلى آخره، وكل راوٍ يقول : أشهد بالله قد حدثني فلان</p> <p>٣- الاتفاق في الحالة الفعلية كقوله : "دخلنا على فلان فأطعمنا تمرًا وحدثنا . . ." إلى آخره، وكل راوٍ يقول : أطعمنا تمرًا وحدثنا</p> <p>٤- الاتفاق في القولية والفعلية معاً كقوله : "حدثني فلان وهو أخذ بلحيته قال : آمنت بالقدر، إلى آخره، وكل راوٍ يقول : حدثني فلان وهو أخذ بلحيته وقال : آمنت بالقدر</p>	<p>من صوره</p>
<p>- مثال التسلسل بأحوال الرواة القولية، حديث معاذ بن جبل، أن النبي ﷺ قال له : «يا معاذ إني أحبك، فقل في دبر كل صلاة: اللهم أعني على ذكرك، وشكرك، وحسن عبادتك»، فقد تسلسل بقول كل من رواه : (وأنا أحبك فقل).</p> <p>- ومثال التسلسل بأحوال الرواة الفعلية، حديث أبي هريرة قال : شبك بيدي أبو القاسم ﷺ، وقال : خلق الله الأرض يوم السبت، . . . الحديث.</p> <p>فقد تسلسل بتشبيك كل واحد من رواه بيد من رواه عنه .</p>	<p>مثاله</p>

<p>- من فضيلة التسلسل الاقتداء بالنبي ﷺ فعلاً ونحوه كما أشار إليه ابن دقيق العيد،</p> <p>- واشتماله على مزيد الضبط من الرواة كما قال الحافظ ابن الصلاح.</p>	<p>فائدته</p>
<p>١- التسلسل في جميع الإسناد</p> <p>٢- التسلسل في معظم الإسناد كالحديث المسلسل بالأولية فإن السلسلة تنتهي فيه إلى سفيان بن عيينة فقط، وانقطع من سفيان عن عمرو عن أبي قابوس عن عبدالله بن عمرو بن العاص مرفوعاً (الراحمون يرحمهم الرحمن) خرجه أبوداود والترمذي وأحمد.</p> <p>ومن رواه مسلسلاً إلى منتهاه فقد وهم.</p>	<p>أنواع التسلسل</p>
<p>فيه الصحيح و الحسن و الضعيف بحسب حال الإسناد قال السخاوي : وقلّ فيه الصحيح بالنظر للتسلسل لا المتن، وأصححه المسلسل بسورة الصف، وبالأولية.</p>	<p>حكمه</p>
<p>١- المسلسلات لأبي بكر بن شاذان،</p> <p>٢- المسلسلات لأبي القاسم التيمي،</p> <p>٣- المسلسلات لأبي نعيم الأصفهاني</p> <p>٤- المسلسلات لابن ناصر الدين الدمشقي</p> <p>٥- المسلسلات للحافظ السخاوي، قال السخاوي : وقد أفرد كثير من الأئمة ما وقع لهم من المسلسلات .. وقد أفردت مائة منها بالتصنيف مبيناً شأنها، ورويت ذلك إملاء وتحديثاً بالقاهرة ومكة.</p>	<p>المؤلفات فيه</p>



معرفة طرق تحمل الحديث

طرق التحمل	لفظ الأداء	حكم الرواية بها
١- (السماع) وهو السماع من لفظ الشيخ	(سمعت)، (وحدثني) وإذا سمع منه مع غيره، قال : سمعنا وحدثنا وقد تكون النون للعظمة، لكن بقلّة.	صحيحة وهي : ١- أرفع أنواع التحمل عند الجمهور . ٢- وعند الإمام مالك أن (العرض) أرفع منها ٣- وعند الإمام البخاري وغيره (السماع) و (العرض) سواء.
٢- (العرض) وهي القراءة على الشيخ، وأكثر المحدثين يسمونها: (عرضاً)، من حيث إن القارئ يعرض على الشيخ ما يقرؤه كما يعرض القرآن على المقرئ	(أخبرني)، (وقرأت عليه) فإن كان مع غيره قال : أخبرنا، أو قرأنا عليه، أو قرئ عليه وأنا أسمع	صحيحة
٣- (الإجازة) ولها صور منها : - أجزت لك كتابي الفلاني - أجزت لك جميع مسموعاتي، أو جميع مروياتي.	(أنبأني) وأنبأني مثل أخبرني إلا في عرف المتأخرين ف(أنبأني) للإجازة مثل (عن)	الإجازة صحيحة إلا في حالات، وهي : ١- الإجازة العامة في المجاز له لا به، كأن يقول : أجزت لجميع المسلمين، أو لمن أدرك حياتي، أو لأهل الإقليم الفلاني.

<p>٢- الإجازة للمجهول، كأن يكون مبهمًا أو مهملاً .</p> <p>٣- الإجازة للمعدوم كأن يقول: أجزت لمن سيولد لفلان،</p> <p>٤- الأجازة المعلقة بشرط مشيئة الغير، كأن يقول: أجزت لك إن شاء فلان، أو أجزت لمن شاء فلان</p>		
<p>صحيحة بشرط الإذن بالرواية، أي بأن يكون له إجازة بالرواية، وذلك بأن يناوله الكتاب ويقول الشيخ للتلميذ: "اروه عني، أو: أذنتُ لك في روايته".</p> <p>والمناولة مع الإذن أعلى أنواع الإجازة على الإطلاق</p>	<p>ناولني</p>	<p>٤- (المناولة)</p> <p>بأن يناوله الكتاب، ويقول: "هذا من حديثي، أو من سماعاتي"</p>
<p>صحيحة بشرط الإذن، بأن يقول الشيخ: "أجزتُ لك ما كتبه لك" وصححت بدونه للقريئة</p>	<p>كتب إلي</p>	<p>٥- (المكاتبة)</p> <p>وهي أن يكتب الشيخ إلى الطالب وهو غائب شيئًا من حديثه بخطه، أو يكتب له ذلك وهو حاضر.</p>
<p>صحيحة بشرط الإذن بالرواية، أي بأن يكون له إجازة بالرواية، وصورته بأن يعلمه أن هذا الحديث أو الكتاب سماعه ويقول: "اروه عني، أو: أذنتُ لك في روايته".</p>	<p>شافهني أو أعلمني</p>	<p>٦- (الإعلام)</p> <p>إعلام الراوي للطالب بأن هذا الحديث أو هذا الكتاب سماعه من فلان أو روايته</p>

صحيحة بشرط الإذن بالرواية	أوصى ألي فلان	٧- (الوصية) وهي أن يوصي الراوي بكتاب يرويه، عند موته أو سفره، لشخص
من باب المنقطع إلا أن يحصل فيها إذن بالرواية أي إجازة بالرواية	(وجدت بخط فلان) و (قرأت بخطه)	٨- (الوجادة) أن يقف على كتاب شخص فيه أحاديث يرويه بخطه ولم يلقه، أو لقيه، ولكن لم يسمع منه ذلك الذي وجدته بخطه، ولا له منه إجازة ولا نحوها

طرق التحمل	لفظ الأداء	حكم الرواية بها
١- السماع	سمعت، وحدثني سمعت	صحيحة
٢- العرض	أخبرني وقرأت عليه	صحيحة
٣- الإجازة	أنبأني	صحيحة
٤- المناولة	ناولني	صحيحة بشرط الإذن بالرواية
٥- المكاتبة	كتب إلي	صحيحة بشرط الإذن، وصححت بدونه للقينة
٦- الإعلام	شافهني أو أعلمني	صحيحة بشرط الإذن بالرواية
٧- الوصية	أوصى ألي فلان	صحيحة بشرط الإذن بالرواية
٨- الوجادة	(وجدت بخط فلان) و(قرأت بخطه)	من باب المنقطع إلا أن يحصل فيها إذن بالرواية



مسألة الإسناد المعنعن

<p>ما ورد بصيغة (عن) ولو في موضع واحد في السند، من غير بيان للتحديث أو الإخبار أو السماع.</p>	<p>التعريف به</p>
<p>هو قول الراوي : - حدثنا فلان (عن) فلان . - أو يقول : عن فلان عن فلان</p>	<p>صورته</p>
<p>قال أبو داود : حدثنا أبو الوليد الطيالسي حدثنا حماد بن سلمة عن أنس بن سيرين عن أنس بن مالك أن النبي ﷺ قنت شهراً ثم تركه . يوصف هذا الإسناد بأنه إسناد (معنعن) لوجود (عن) بين حماد بن سلمة، وأنس بن سيرين، وكذا بين أنس بن سيرين و أنس بن مالك . وقد علمنا السماع في هذا الإسناد بتخريج مسلم للحدث إسناداً و متناً، بينما خرج البخاري نحوه .</p>	<p>مثاله</p>
<p>القول الأول : العننة من راو غير معروف بالتدليس محمولة على السماع بشرطين : أ - المعاصرة . ب- مع إمكان اللقاء . وهو اختيار عن الإمام مسلم . القول الثاني : محمولة على السماع بشرطين : أ- المعاصرة . ب- مع ثبوت اللقاء ولو مرة واحدة وهو اختيار الإمام البخاري و غيره . ليحصل الأمن من باقي معننه عن كونه من المرسل الخفي . قال ابن حجر : وهو المختار، تبعاً لعلي بن المديني، والبخاري، وغيرهما من النقاد.</p>	<p>الخلاص في الإسناد المعنعن والقول المختار فيه</p>



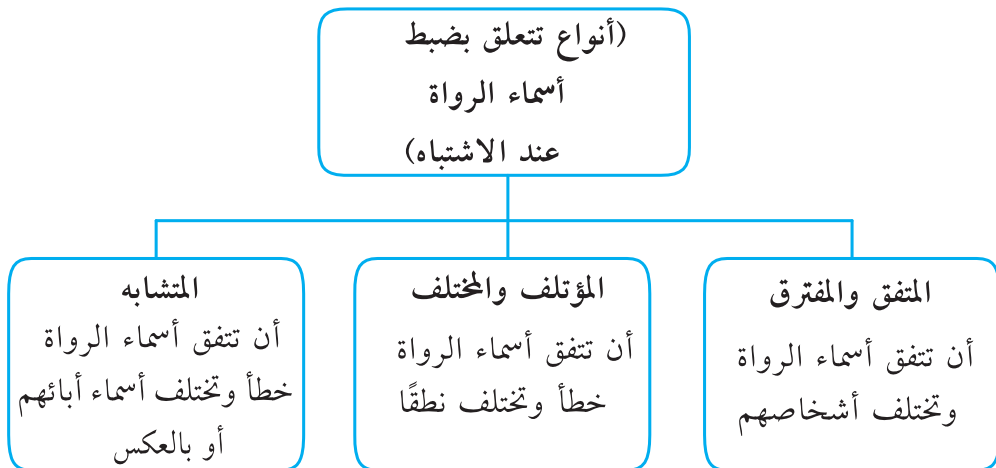
القسم السادس

(أنواع تتعلق بضبط أسماء الرواة عند الاشتباه)

- ١- المتفق والمفترق.
- ٢- المؤتلف والمختلف.
- ٣- المتشابه.

٦- القسم السادس (أنواع تتعلق بضبط أسماء الرواة عند الاشتباه)

- ١- ثم الرواة: إن اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم فصاعداً، واختلفت أشخاصهم: فهو **المتفق والمفترق**.
 - ٢- وإن اتفقت الأسماء خطأ واختلفت نطقاً: فهو **المؤتلف والمختلف**.
 - ٣- وإن اتفقت الأسماء واختلفت الآباء، أو بالعكس: فهو **المتشابه**، وكذا إن وقع الاتفاق في الاسم واسم الأب، والاختلاف في النسبة، ويتركب منه ومما قبله أنواع:
- منها أن يحصل الاتفاق أو الاشتباه إلا في حرف أو حرفين. أو بالتقديم والتأخير أو نحو ذلك.



المتفق و المفترق

التعريف به	ما اتفقت فيه أسماء الرواة و اختلفت أشخاصهم.
فائدة العلم به	خشية أن يظن الباحث الشخصين شخصاً واحداً. قال ابن الصلاح : وهذا من قبيل ما يسمى في أصول الفقه " المشترك " ، وزلق بسببه غير واحد من الأكابر ، ولم يزل الاشتراك من مظان الغلط في كل علم.
مثاله	(عمر بن الخطاب) يوجد ستة يحملون هذا الاسم أشهرهم الفاروق أمير المؤمنين <small>رضي الله عنه</small> . (الخليل بن أحمد) يوجد ستة يحملون هذا الاسم ، من أشهرهم الإمام النحوي صاحب العروض .
المؤلفات فيه	١- المتفق والمفترق " للخطيب البغدادي . ٢- " المتفق والمفترق " لابن حجر ، لخص فيه كتاب الخطيب وزاد عليه ، ولم يطبع.



المؤتلف والمختلف

<p>أن تتفق الأسماء خطأً و تختلف نطقاً، سواء كان مرجع الاختلاف النقط أم الشكل</p>	<p>تعريفه</p>
<p>معرفته من مهمات هذا الفن حتى قال علي بن المديني : أشد التصحيف ما يقع في الأسماء. ووجهه بعضهم بأنه شيء لا يدخله القياس، ولا قبله شيء يدل عليه، ولا بعده</p>	<p>أهميته</p>
<p>- سَلَامٌ وَ سَلَامٌ - عُمَارَةٌ وَ عِمَارَةٌ - بَشَارٌ بِالشَّيْنِ الْمُنْقُوطَةِ، وَيَسَارٌ بِالْيَاءِ الْمُشْتَاةِ فِي أَوَّلِهِ، وَالسَّيْنِ الْمُهِمَلَةِ - حِرَامٌ : بِالزَّايِ فِي قُرَيْشٍ، وَحَرَامٌ : بِالرَّاءِ الْمُهِمَلَةِ فِي الْأَنْصَارِ - الْحَمَّالُ وَالْجَمَّالُ - الْحَبَّاطُ وَالْحَيَّاطُ الْحَنَّاطُ، ومن الطرائف اجتماع هذه الألقاب في راو واحد، وهو عيسى بن أبي عيسى</p>	<p>أمثله</p>
<p>١- (المؤتلف والمختلف) للإمام الدارقطني، والكتاب مطبوع ٢- (المؤتلف والمختلف) للخطيب البغدادي، وهو ذيل على كتاب الدارقطني . ٤- (الإكمال في رفع عارض الارتفاع عن المؤتلف والمختلف من الأسماء والكنى والأنساب) لأبي نصر علي بن هبة الله بن جعفر المعروف ابن مأكولا (ت: ٤٧٥هـ)، قال ابن حجر : وهو أجمع ما جمع في ذلك، وهو عمدة كل محدث بعده ٤- (المشتبه) للحافظ الذهبي اعتمد فيه على الضبط بالقلم، فكثر فيه الغلط والتصحيف ٥- (تبصير المنتبه بتحرير المشتبه) للحافظ ابن حجر ٦- (توضيح المشتبه) للحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي وجميع هذه الكتب مطبوعة.</p>	<p>المصنفات فيه</p>

المتشابه

<p>الاتفاق في الأسماء خطأً و نطقاً و الاختلاف في أسماء الأبناء نطقاً مع الإلتلاف خطأً أو بالعكس وتوضيحه : أن يقع الاشتباه في أحد الأسمين (تتفق الأسماء و تختلف الأبناء) (أو عكسه) . و(كذلك الاشتباه في النسبة فقط).</p>	<p>التعريف به</p>
<p>أولاً- (الأسماء المتفقة في الخط)، وهو صور :</p> <p>١- (الاتفاق في الاسم والاختلاف في الأب) أن يأتلَف الاسمان لفظاً ويتفق أسماء أبويهما خطأً ويختلفا لفظاً، مثاله :</p> <p>- موسى بن علي بفتح العين، وموسى بن علي بضم العين - محمد بن عقيل بفتح العين، ومحمد بن عقيل بضم العين</p> <p>٢- عكسه (الاتفاق في الأب والاختلاف في الاسم) أن يأتلَف الاسمان خطأً ويختلفا لفظاً ويتفق أسماء أبويهما لفظاً .</p> <p>- عباس بن الوليد، وعياش بن الوليد - سريح بن النعمان، و شريح بن النعمان</p> <p>٣- (الاتفاق في الاسم واسم الأب والاختلاف نطقاً في النسبة) مثاله :</p> <p>- محمد بن عبد الله المخرمي بضم الميم الأولى وكسر الراء المشددة مشهور، صاحب حديث . - ومحمد بن عبد الله المخرمي بفتح الميم الأولى وإسكان الخاء المعجمة غير مشهور، روى عن الإمام الشافعي .</p> <p>ثانياً- (الأسماء متفقة إلا في حرف أو حرفين أو بالتقديم والتأخير).</p>	<p>أقسامه وأمثله</p>

١- (الاتفاق أو الاشتباه في الاسم واسم الأب إلا في حرف أو حرفين فأكثر من أحدهما أو منهما) وهو على قسمين :

- مع بقاء عدد الحروف سواء في الجهتين، مثاله :
- محمد بن سيار، و محمد بن سنان
- معرف بن واصل، ومطرف بن واصل
- مع نقصان بعض الأسماء عن بعض، مثاله :
- عبدالله بن زيد، وعبدالله بن يزيد .
- عمرو بن زرارة، بفتح العين، و عمر بن زرارة بضم العين

٢- الاشتباه بالقلب أي بالتقديم و التأخير : وذلك أن يكونَ اسمُ أحدِ الراويين كاسم أبي الآخرِ خطأً، وأفرده ابن الصلاح بنوع خاص، وسما النووي و العراقي (المشتبه المقلوب)

قال الحافظ العراقي : هذا النوعُ ممَّا يقعُ فيه الاشتباهُ في الذهن، لا في صورة الخطّ .
ومن أمثلته :

- ١- يزيد بن الأسود، والأسود بن يزيد: فالأول: يزيد بن الأسود الصحابي الخزاعي، ويزيد بن الأسود الجرشي أدرك الجاهلية وأسلم، وسكن الشام .
- والثاني : الأسود بن يزيد النخعي التابعي الفاضل .

٢- الوليد بن مسلم، ومسلم بن الوليد
فمن الأول : الوليد بن مسلم البصري التابعي، والوليد بن مسلم الدمشقي المشهور، صاحب الأوزاعي والثاني : مسلم بن الوليد بن رباح المدني، حدث عن أبيه وغيره، روى عنه عبد العزيز الدراوردي وغيره.

<p>فائدة ضبطه الأمن من التصحيف وظن الاثني واحداً</p> <p>١- " تلخيص المتشابه في الرسم " للخطيب البغدادي، وهو مطبوع.</p> <p>٢- " تالي التلخيص " للخطيب البغدادي أيضاً، وهو استدراك لما فاتته في الأول، وهو مطبوع .</p> <p>٣- " رافع الارتباب في المقلوب من الأسماء والأنساب " للخطيب البغدادي.</p>	<p>فائدة العلم به</p> <p>المؤلفات في أنواع المتشابه</p>
--	---



خاتمة تشتمل على فصلين :

الفصل الأول : طبقات الرواة وأحوالهم جرحاً و تعديلاً و جهالة

الفصل الثاني : أسماء الرواة و كناههم وما يلحق به

الفصل الأول

أنواع تتعلق بطبقات الرواة وأحوالهم جرحاً و تعديلاً وجهالة

ومن المهم: معرفة طبقات الرواة ومواليدهم، ووفياتهم، وبلدانهم، وأحوالهم: تعديلاً وتجريحاً وجهالة .

ومراتب الجرح: وأسوأها الوصف بأفعل، كأكذب الناس، ثم دجال، أو وضاع، أو كذاب .

وأسهلها: لين، أو سييء الحفظ، أو فيه مقال .

ومراتب التعديل: وأرفعها الوصف بأفعل: كأوثق الناس، ثم ما تأكد بصفة أو صفتين، كثقة ثقة، أو ثقة حافظ .

وأدناها ما أشعر بالقرب من أسهل التجريح، ك: شيخ .

وتقبل التزكية من عارف بأسبابها، ولو من واحد، على الأصح .

والجرح مقدم على التعديل إن صدر مبيناً من عارف بأسبابه، فإن خلا عن التعديل: قبل مجملاً، على المختار.



معرفة طبقات الرواة

عبارَةٌ عن جماعةٍ اشتركوا في (السَّنِّ ولقاءِ المشايخ)	التعريف بالطبقة
فائدته: الأمن من تداخل المشتبهين، يعني: يزول به الإشكال عن المشتركين في التسمية، إذا كان بين طبقتين، حيث يحصل التمييز بينهما.	فائدة معرفة هذا النوع
قد يكون الشخص الواحد من طبقتين باعتبارين، (كأنس بن مالك <small>رضي الله عنه</small>) فَمَنْ نظر إلى الصحابة باعتبار الصحبة جَعَلَ الجميعَ طبقةً واحدةً، كما صنع ابن حبان، وغيره، وَمَنْ نظر إليهم باعتبار قدرٍ زائدٍ، كالسَّبْقِ إلى الإسلام، أو شهودِ المَشَاهِدِ الفاضلة، جَعَلَهُمْ طبقاتٍ، وإلى ذلك جَنَحَ صاحب الطبقات أبو عبد الله محمد بن سعد البغدادي.	هل يكون الشخص من طبقتين
كتاب الطبقات لمحمد بن سعد، وهو أجمع ما جُمِعَ في ذلك.	المؤلفات فيه



معرفة المواليد والوفيات

<p>التعريف به</p>	<p>هو التعريف بالوقت التي تضبط به الأحوال في المواليد والوفيات . ويلتحق به ما يتفق من الحوادث والوقائع التي ينشأ عنها معان حسنة مع تعديل وتجريح ونحو ذلك</p>
<p>أهميته</p>	<p>جاء عن سفيان الثوري أنه قال : " لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ " . وجاء عن حفص بن غياث أنه قال : " إذا اتهمتم الشيخ ، فحاسبوه بالسنين " ، يعني احسبوا سنه وسن من كتب عنه.</p>
<p>فائدة العلم به</p>	<p>يتعين الاعتناء به ليعرف اتصال الحديث وانقطاعه ، فيتبين به ما في السند من انقطاع أو عضل أو تدليس أو إرسال ظاهر أو خفي.</p>
<p>أمثلة من التواريخ</p>	<p>أصحاب الكتب الستة :</p> <ol style="list-style-type: none"> ١- محمد بن إسماعيل بن البخاري (١٩٤-٢٥٦هـ) ٢- مسلم بن الحجاج النيسابوري (٢٠٤-٢٦١هـ) ٣- أبوداود سليمان بن الأشعث السجستاني (٢٠٢-٢٧٥هـ) . ٤- محمد بن عيسى الترمذي. (٢١٠-٢٧٩هـ) ٥- أحمد بن شعيب بن علي النسائي (٢١٥-٣٠٣هـ) ٦- محمد بن يزيد القزويني (ابن ماجه) (٢٠٩-٢٧٣هـ)
<p>المؤلفات فيه</p>	<ol style="list-style-type: none"> ١- " الوفيات " لابن زبر البغدادي (٣٢٩هـ) ٢- " الوفيات " لعبد الباقي بن قانع (٣٥١هـ) . ٣- " تاريخ الإسلام " للحافظ الذهبي ، وهو أجمعها.

معرفة البلدان

<p>كانت العرب إنما تنتسب إلى قبائلها فلما جاء الإسلام، وغلب عليهم سكنى القرى والمدائن، حدث فيما بينهم الانتساب إلى الأوطان كما كانت العجم تنتسب، وأضاع كثير منهم أنسابهم، فلم يبق لهم غير الانتساب إلى أوطانهم .</p>	<p>التعريف به</p>
<p>١- الأقليم : (العراق) و (الشام) ٢- البلد : (بغداد) و (دمشق) ٣- المحلة (الحي) : (دارقطن) و (داريا)</p>	<p>أقسامه</p>
<p>الأمْنُ مِنْ تداخل الاسمين إذا اتَّفَقَا، لكن افترقا في النسب</p>	<p>فائدته</p>
<p>تاريخ قزوين تاريخ جرجان تاريخ دمشق، وهو أجمعها</p>	<p>المؤلفات فيه (مظانه)</p>



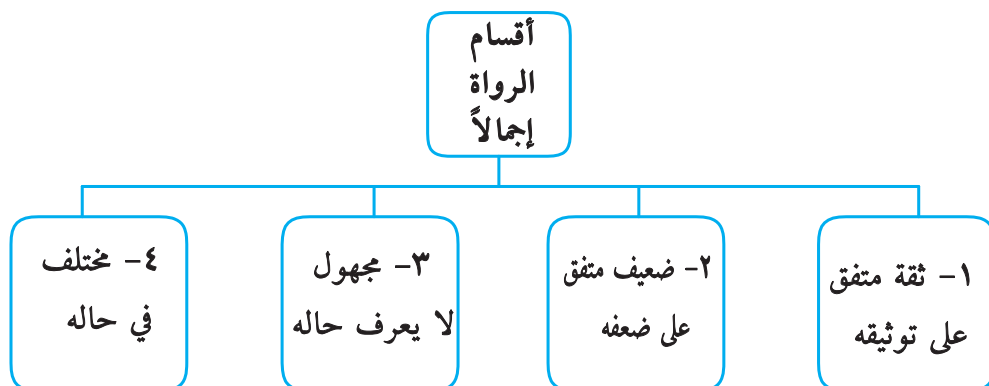
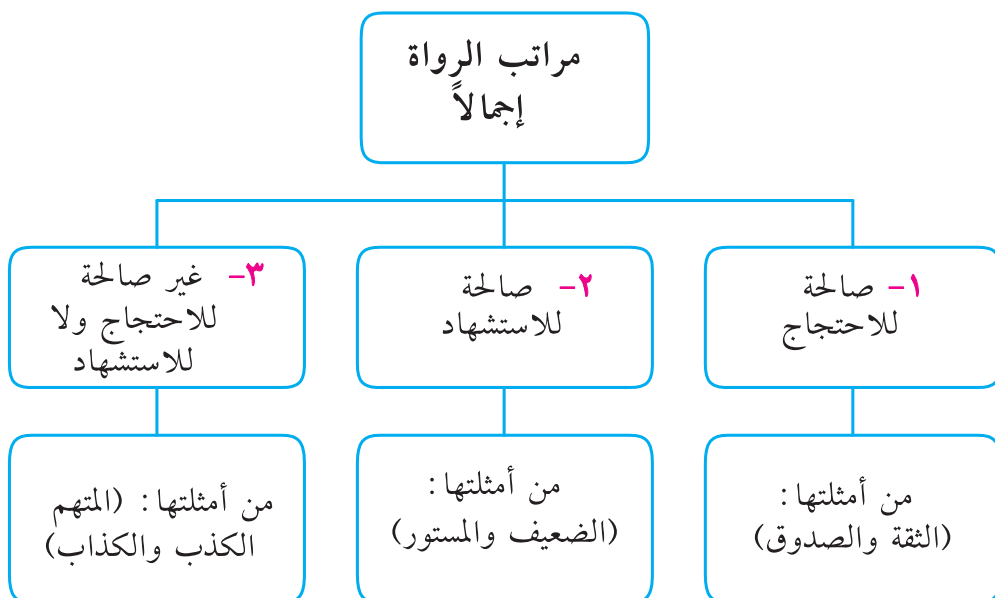
الجرح والتعديل

<p>أفرد ابن الصلاح بنوع ووسمه بـ (صفة من تقبل روايته وترد) ويعتبر من أهم أنواع علم الحديث . ولأهميته أفرد بعلم مستقل عرف بـ (علم الجرح والتعديل) و (علم الرجال)، وأفردت بعض مباحثه بمصنفات مستقلة أيضاً.</p>	<p>التعريف به</p>
<p>موضوع علم الجرح والتعديل البحث في المسائل المتعلقة بـ (عدالة الراوي) و (ضبطه)</p>	<p>موضوعه</p>
<p>١- الراوي المتفق على توثيقه. (العدل الضابط) ٢- الراوي المتفق على تضعيفه . ٣- الراوي المجهول . ٤- الراوي المختلف فيه، وهذا القسم هو الأهم في موضوع علم الجرح و التعديل.</p>	<p>أقسام الرواة</p>
<p>أ- تنصيص معدّلين اثنين على عدالته، هذا هو المشهور لدى طائفة من علماء الاصطلاح إلحاقاً للرواية بالشهادة، والصحيح أنه يكفي قول معدل واحد عارف بأسباب الجرح والتعديل . ب- الاستفاضة، فمن اشتهرت عدالته بين أهل النقل أو نحوهم من أهل العلم، استغني فيه بذلك عن بينة شاهدة بعدالته تنصيصاً، كمالك، وشعبة.</p>	<p>كيف نعرف عدالة الراوي</p>
<p>الفرق بينهما أن التزكية في الرواية تنزل منزلة الحكم فلا يشترط فيها العدد، والشهادة تقع من الشاهد عند الحاكم فافترقا</p>	<p>الفرق بين التعديل في الرواية و الشهادة</p>

<p>بأن نعتبر (أي نقارن) روايته بروايات الأثبات، فإن وافقهم غالباً، عرفنا حينئذ كونه ضابطاً ثبّثاً. وإن وجدناه كثير المخالفة لهم، عرفنا اختلال ضبطه، ولم نحتج بحديثه والله أعلم.</p>	<p>كيف نعرف ضبط الراوي</p>
<p>التعديل ست مراتب، وقد ذكر الحافظ هنا مرتبتين : أرفع المراتب، و أدناها وهي :</p> <p>١- (أرفعها) : من أكد مدحه إما بأفعل التفضيل - كأوثق الناس - أو تكرر الصفة لفظاً - كثقة ثقة - أو معنى، كثقة حافظ .</p> <p>٢- (أدناها) : ما أشعر بالقرب من أسهل التجريح ك(شيخ)</p>	<p>مراتب التعديل</p>
<p>الجرح ست مراتب، وقد ذكر الحافظ هنا مرتبتين : أسوأ المراتب، و أسهلها وهي :</p> <p>١- (أسوؤها) : الوصف بأفعل كأكذب الناس، ثم دجال أو وضاع أو كذاب</p> <p>٢- (أسهلها) : (لين)، (سيء الحفظ) أو (فيه مقال).</p>	<p>مراتب الجرح</p>
<p>إذا تعارض الجرح والتعديل يقدم الجرح بشرطين :</p> <p>١- أن يكون من إمام عارف بأسبابه .</p> <p>٢- أن يكون مفسراً مبيناً سببه.</p>	<p>تعارض الجرح والتعديل</p>
<p>إذا خلا المجروح من التعديل قبل الجرح مجملاً غير مبين السبب إذا صدر من عارف على المختار لأنه إذا لم يكن فيه تعديل كان في حيز المجهول، وإعمال الجرح أولى من إهماله، ومال ابن الصلاح إلى التوقف.</p>	<p>إذا لم يوجد في الراوي إلا الجرح</p>

تتمة في مراتب الجرح والتعديل

المرتبة	أشهر الألفاظ المستعملة لها	درجتها
١- الأولى (الصحابة <small>رضي الله عنهم</small>)	كلهم عدول بتعديل الله لهم	الأولى عدم ذكرهم ضمن المراتب
٢- الثانية (من أكد مدحه)	١- بأفعل : (أوثق الناس) ٢- بتكرار الصفة : (ثقة ثقة)	صحيح
٣- الثالثة (من أفرد بصفة)	(ثقة) أو (متقن) أو (ثبت) أو (عدل)	صحيح
٤- الرابعة (من قصر عن الثالثة قليلاً)	(صدوق)، (لا بأس به)	حسن
٥- الخامسة (من قصر عن الرابعة قليلاً)	صدوق سيء الحفظ، أو صدوق يهم أو له أوهام أو يخطئ أو تغير بآخره،	حسن يحترز فيه
٦- السادسة (من ليس له من الحديث إلا القليل ولم يثبت فيه ما يترك)	مقبول	لين إلا أن يتابع
٧- السابعة (من روى عنه أكثر من واحد ولم يوثق)	مستور أو مجهول الحال	ضعيف
٨- الثامنة (من لم يوجد فيه توثيق، ووجد فيه إطلاق الضعف)	ضعيف	ضعيف
٩- التاسعة (من لم يرو عنه غير واحد ولم يوثق)	مجهول	ضعيف
١٠- العاشرة (من لم يوثق ألبته، وضعف مع ذلك بقادح)	متروك الحديث أو واهي الحديث أو ساقط	ضعيف جداً
١١- الحادية عشرة (المتهم بالكذب)	متهم بالكذب	متروك
١٢- الثانية عشرة (من أطلق عليه اسم الكذب)	كذاب، وضاع، دجال	موضوع



الفصل الثاني

أنواع تتعلق بأسماء الرواة وكناهم وأنسابهم والآداب وصفة كتابة الحديث وتصنيفه

فصل: ومن المهم معرفة كنى المسمين، وأسماء المكنين، ومن اسمه كنيته، ومن اختلف في كنيته، ومن كُثِرَتْ كناه أو نعوته، ومن وافقت كنيته اسم أبيه، أو بالعكس، أو كنيته كنية زوجته، ومن نسب إلى غير أبيه، أو إلى أمه، أو إلى غير ما يسبق إلى الفهم، ومن اتفق اسمه واسم أبيه وجده، أو اسم شيخه وشيخ شيخه فصاعداً .

ومن اتفق اسم شيخه والراوي عنه .

ومعرفة الأسماء المجردة والمفردة، والكنى، والألقاب، والأنساب، وتقع إلى القبائل والأوطان: بلادا، أو ضياعا، أو سككا، أو مجاورة، وإلى الصنائع والحرف: ويقع فيها الاتفاق والاشتباه كالأسماء، وقد تقع ألقابا .

ومعرفة أسباب ذلك، ومعرفة الموالي من أعلى ومن أسفل: بالرق، أو بالحلف، ومعرفة الإخوة والأخوات .

ومعرفة آداب الشيخ والطالب، وسن التحمل والأداء، وصفة كتابة الحديث وعرضه، وسماعه، وإسماعه، والرحلة فيه، وتصنيفه: إما على المسانيد، أو الأبواب، أو العلل، أو الأطراف.

ومعرفة سبب الحديث: وقد صنف فيه بعض شيوخ القاضي أبي يعلى بن الفراء، وصنفوا في غالب هذه الأنواع. وهي نقل محض، ظاهرة التعريف،

مستغنية عن التمثيل، وحصرها متعسر: فلتراجع لها مبسوطاتها، والله الموفق والهادي، لا إله إلا هو.



أنواع تتعلق بأسماء الرواة وكناهم وأنسابهم

المقصود من اشتهر باسمه وله كنية .
ومن أمثلته : (شعبة بن الحجاج) كنيته أبو بسطام
فائدته : لا يؤمن أن يأتي في بعض الروايات مكنياً ؛ لثلا يظن
أنه آخر .

وقد أفرد الحافظ ابن الصلاح في " مقدمة " نوعاً مستقلاً له ،
قال : النوع الحادي والخمسون : معرفة كنى المعروفين
بالأسماء دون الكنى .

قال ابن الصلاح : وقل من أفرد بالتصنيف ، وبلغنا أن
لأبي حاتم بن حبان البستي فيه كتاباً .

١- كنى المسمين (من)
اشتهر باسمه وله كنية)

وهو عكس الذي قبله ، وهو عبارة عن (اشتهر بكنيته وله اسم)
ومن أمثلته (أبو هريرة) مختلف في اسمه و الأكثر أن اسمه
عبدالرحمن بن صخر الدوسي
فائدته : لأنه قد يأتي في بعض الروايات مسمى باسمه فيظن
أنه غيره .

وقد وسم الحافظ ابن الصلاح هذا النوع بـ (معرفة الأسماء و
الكنى) وقال : بيان أسماء المشهورين بالكنى .

وليس المراد منه بيان كنى جميع الرواة
قال الحافظ ابن الصلاح : هذا فن مطلوب ، لم يزل أهل
العلم بالحديث يعنون به ويتحفظونه ويتطارحونه فيما بينهم
ويتنقصون من جهله . اهـ

وأكثر التصانيف في (الكنى) و (الأسماء و الكنى) المقصود
بها هذا النوع ، ومن أجمع المؤلفات في (الكنى) :

١- (الكنى) لأبي أحمد الحاكم .

٢- (الاستغناء في معرفة الكنى) لابن عبد البر .

قال الحافظ السخاوي عن كتاب أبي أحمد الحاكم بعد أن
ذكره ضمن ستة عشر كتاباً في الكنى : هو أجلها ؛ لعدم

٢- أسماء المكنين
(من اشتهر بكنيته وله
اسم)

<p>اقتصاره على من عرف اسمه، بل ذكر من لم يعرف اسمه أيضاً</p>	
<p>(كأبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري) من صغار التابعين (١٢٠هـ) اسمه كنيته . (كأبي بلال الأشعري ٢٢٢هـ) أحد علماء الكوفة، قال أبو حاتم : سألته عن اسمه، فقال : هو كنيته . وهم قليل، وغالب الرواة لكل منهم اسم وكنية، فتارة يشتهر باسمه وتارة يشتهر بكنيته . وقد ذكر الحافظ ابن الصلاح في " مقدمته " هذا النوع ضمن النوع الخمسين معرفة (الأسماء و الكنى)، ولم يفرد بنوع خاص، وأفرد الحافظ ابن حجر وقال : وهو قليل.</p>	<p>٣- من اسمه كنيته</p>
<p>(كأسامة بن زيد الحب)، لا خلاف في اسمه، واختلف في كنيته فقليل : أبو زيد، وقيل : أبو محمد، وقيل : أبو خارجة. (كأبي بن كعب) كنيته أبو المنذر، وقيل أبو الطفيل قال ابن الصلاح : ولعبد الله بن عطاء الإبراهيمي الهروي من المتأخرين فيه مختصر . وقد ذكر الحافظ ابن الصلاح في " مقدمته " هذا النوع ضمن النوع الخمسين معرفة (الأسماء و الكنى)، ولم يفرد بنوع خاص. وأفرد الحافظ ابن حجر وقال : وهم كثير.</p>	<p>٤- من اختلف في كنيته</p>
<p>كابن جريج عبد الملك بن عبد العزيز، له كنيتان : أبو الوليد، وأبو خالد، وقد ذكر الحافظ ابن الصلاح في " مقدمته " هذا النوع ضمن النوع الخمسين معرفة (الأسماء و الكنى)، ولم يفرد بنوع خاص.</p>	<p>٥- من كَثُرَتْ كُناه</p>
<p>النعوت هي الألقاب، وقيل أعم من الألقاب، قال ملا علي القاري : والظاهر أن النعوت أعم من الألقاب . وفائدته الأمن من جعل الرجل الواحد اثنين. قال المناوي : وهم كثير.</p>	<p>٦- من كَثُرَتْ نَعوته</p>

<p>(كأبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق المدني) أحد أتباع التابعين وفائدة معرفته : نفي الغلط عمن نسب إلى أبيه فقال : أخبرنا ابن إسحاق؛ فنسب إلى التصحيف، وأن الصواب: أنا أبو إسحاق.</p>	<p>٧- من وافقت كنيته اسم أبيه</p>
<p>كإسحاق بن أبي إسحاق السبيعي . وفائدته الأمن من القلب أو التبديل.</p>	<p>٨- (العكس) من وافق اسمه كنية أبيه</p>
<p>كأبي أيوب الأنصاري، وأم أيوب، صحابييان مشهوران . فإنه يخاف هنا من التحريف أو التبديل</p>	<p>٩- من وافقت كنيته كنية زوجته</p>
<p>كالربيع بن أنس عن أنس، هكذا يأتي في الروايات فيظن أنه يروي عن أبيه، كما وقع في الصحيح عن عامر بن سعد بن أبي وقاص، عن سعد، وهو أبوه، وليس أنس - شيخ الربيع - والده، بل أبوه بكري، وشيخه أنصاري، وهو أنس بن مالك الصحابي المشهور، وليس الربيع المذكور من أولاده.</p>	<p>١٠- من وافق اسم شيخه اسم أبيه</p>
<p>١- من نسب إلى غير أبيه، منهم المقداد بن الأسود : وهو المقداد بن عمرو بن ثعلبة الكندي، وقيل : البهراني، كان في حجر الأسود الزهري، وتبناه فنسب إليه . ٢- أو نسب إلى أمه. منهم معاذ، ومعوذ، وعوذ بنو عفراء، هي أمهم، و محمد ابن الحنفية : هي أمه واسمها خولة، وأبوه علي بن أبي طالب رضي الله عنه. وكان عليه . ٣- من نسب إلى جده، منهم : أبو عبيدة بن الجراح أحد العشرة، هو عامر بن عبد الله بن الجراح. وأحمد بن حنبل الإمام : هو أحمد بن محمد بن حنبل . ٤- أو نسب إلى غير ما يسبق إليه الفهم، ومن أمثلته : أ-أبو مسعود البدرى عقبه بن عمرو : لم يشهد بدرا في قول الأكثر،</p>	<p>١١- معرفة من نسب إلى : ١- غير أبيه ٢- أو نسب إلى أمه. ٣- أو من نسب إلى جده ٤- أو نسب إلى غير ما يسبق إليه الفهم</p>

<p>ولكن نزل بدرًا فنسب إليها .</p> <p>ب- سليمان بن طرخان التيمي : نزل في تيم وليس منهم ، وهو مولى بني مرة .</p> <p>ج- يزيد الفقير أحد التابعين ، وصف بذلك لأنه أصيب في فقار ظهره ، فكان يألم منه حتى ينحني له .</p> <p>د- خالد الحذاء لم يكن حذاء ، ووصف بذلك لجلوسه عند الحذائين ، والله أعلم .</p>	
<p>- كالحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب ،</p> <p>- ومحمد بن محمد بن محمد الغزالي ،</p> <p>- ومحمد بن محمد بن محمد الجزري . وقد يقع أكثر من ذلك . وهو من فروع المسلسل كأن يروي الحسن عن أبيه الحسن وهكذا .</p> <p>وقد يتفق الاسم واسم الأب مع الاسم واسم الأب فصاعداً ، كأبي اليمن الكندي هو زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن .</p>	<p>١٢- من اتفق اسمه واسم أبيه وجده</p>
<p>١- كعمران عن عمران عن عمران ،</p> <p>الأول : يعرف بالقصير ،</p> <p>والثاني : أبو رجاء العطاردي ،</p> <p>والثالث : ابن حصين الصحابي ،</p> <p>٢- وكسليمان عن سليمان عن سليمان ،</p> <p>الأول : ابن أحمد بن أيوب الطبراني ، والثاني : ابن أحمد الواسطي ، والثالث : ابن عبد الرحمن الدمشقي المعروف بابن بنت شرحبيل .</p>	<p>١٣- من اتفق اسمه شيخه و شيخه فصاعداً</p>

وهو نوع لطيف، لم يتعرض له ابن الصلاح، وفائدته : رفع اللبس عمن يظن أن فيه تكرارا أو انقلابا. وأمثله كثيرة منها :

١- البخاري، روى عن مسلم، وروى عنه مسلم، فشيخه مسلم بن إبراهيم الفراديسي البصري، والراوي عنه مسلم بن الحجاج القشيري صاحب الصحيح .

٢- يحيى بن أبي كثير، روى عن هشام، وروى عنه هشام: فشيخه هشام بن عروة، وهو من أقرانه، والراوي عنه هشام بن أبي عبد الله الدستوائي .

٣- ابن جريج روى عن هشام، وروى عنه هشام، فالأعلى ابن عروة، والأدنى ابن يوسف الصنعاني .

٤- الحكم بن عتيبة يروي عن ابن أبي ليلى، وعنه ابن أبي ليلى، فالأعلى عبد الرحمن، والأدنى محمد بن عبد الرحمن المذكور.

١٤- من اتفق اسمه
شيخه و الراوي عنه



معرفة الأسماء (المجردة)

المقصود معرفة الأسماء المجردة أي عن الكنى، والأنساب، الألقاب، أي التي ترد في الأسانيد بالاسم المجرد عن الكنية واللقب.

كسعيد بن المسيب، ومالك بن أنس وحماد بن زيد
- فهؤلاء الأعلام وأمثالهم يأتون غالباً في الأسانيد بالاسم المجرد عن الكنية
- بل قد يتعذر على الباحث - في بعضهم - أن يقف على إسناد ورد فيه هذا العلم بكنيته دون اسمه .

التعريف به

لا توجد مؤلفات مفردة خاصة بهذا النوع، و يدخلون عموم كتب الرجال، وهي على أقسام :

الأول : فمنهم من جمعها بغير قيد، ، وهي أقسام:
١- (العامة) كابن سعد في الطبقات، وابن أبي خيثمة، والبخاري في تاريخهما، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل.
٢- (الثقات) كالثقات للعجلي، وابن حبان، وابن شاهين .
٣- (الضعفاء) كابن عدي، وابن حبان، أيضًا .

الثاني : ومنهم من تقيد بكتاب مخصوص، كرجال البخاري، لأبي نصر الكلاباذي، ورجال مسلم، لأبي بكر بن منجويه، ورجالهما معاً لأبي الفضل ابن طاهر، ورجال أبي داود، لأبي علي الجبائي، وكذا رجال الترمذي، ورجال النسائي، لجماعة من المغاربة، ورجال الستة: الصحيحين، وأبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، لعبد الغني المقدسي في كتابه "الكمال"، ثم هذبه المزي في "تهذيب الكمال"، وقد لخصه الحافظ ابن حجر، وزاد عليه أشياء كثيرة، وسماه "تهذيب التهذيب"، وجاء مع ما اشتمل عليه من الزيادات، قدر ثلث الأصل.

المؤلفات

معرفة الألقاب

التعريف به	(اللقب) ما يوضع علامة للتعريف، لا على سبيل الأسمية العلمية، مما دل لرفعة: كزين العابدين، أو ضعة: كأنف الناقة،
مثاله	<p>لقب النبي ﷺ جماعة من أصحابه، منهم:</p> <p>أبو بكر (بالصديق)،</p> <p>وعمر (بالفاروق)،</p> <p>وعثمان (بذي النورين)</p> <p>وعلي (بأبي تراب)،</p> <p>ومن ألقاب المحدثين</p> <p>- محمد بن واسع (سيد القراء) .</p> <p>- المعافى بن عمران (ياقوتة العلماء).</p>
فائدة العلم به وأمثلته	<p>١- كي لا يجعل الواحد اثنين؛ حيث يجيء مرة باسمه وأخرى بلقبه .</p> <p>وقد وقع ذلك لجماعة من أكابر الحفاظ: كعلي بن المديني وعبد الرحمن بن يوسف بن خراش وأبي أحمد بن عدي: إذ فرقوا بين (عبد الله بن أبي صالح) أخي سهيل وبين (عباد بن أبي صالح)، وجعلوهما اثنين، وليس عباد بأخ لعبد الله؛ بل هو لقبه حسبما قاله أحمد وابن معين وأبو حاتم الرازي وأبو داود .</p> <p>٢- أو يجهله الطالب أصلاً ورأساً، كما اتفق لبعض الأعيان حيث قال لابن حجر: فتشت كتب الرجال عن (تمتام) فلم أقف عليه، فقال له ابن حجر: هو لقب، واسمه محمد بن غالب بن حرب.</p>

<p>١- تارة تكون بألفاظ الأسماء: كأشهب، ٢- وبالصنائع والحرف: كالبقال، ٣- وبالصفات كالأعمش، ٤- والكنى: كأبي بطن، ٥- والأنساب إلى القبائل و البلدان وغيرهما</p>	<p>أقسامه</p>
<p>١- (الألقاب) لأبي بكر أحمد بن عبد الرحمن الشيرازي، وهو في مجلد مفيد كثير النفع، قاله السخاوي ٢- واختصره أبو الفضل بن طاهر؛ ٣- وكأبي الفضل الفلكي ٤- وأبي الوليد بن الفرضي، محدث الأندلس، ٥- وأبي الفرج بن الجوزي، وهو أوسعها، وسماه (كشف النقاب)، قاله السخاوي ٦- وجمعها مع التلخيص والزيادات ابن حجر في مؤلف بديع سماه (نزهة الألباب)، ٧- قال السخاوي وزدت عليه زوائد كثيرة ضممتها إليه في تصنيف مستقل.</p>	<p>المؤلفات فيه</p>



معرفة الأنساب

<p>هذا الفن مما يفتقر إليه حفاظ الحديث في تصرفاتهم، ومصنفاتهم، فإنه قد يتعين به المهمل، ويتبين به المجمل.</p>	<p>أهميته وفائدة العلم به</p>
<p>١- النسبة إلى القبائل كالقرشي، وهو في المتقدمين أكثر، بالنسبة إلى المتأخرين، ٢- النسبة إلى الأوطان كالشامي، وهذا في المتأخرين أكثر، بالنسبة إلى المتقدمين، والنسبة إلى الوطن أنواع : - النسبة للبلدة كالدمشقي - النسبة للضيعة (المزرعة) - السكة وهي (المحلة و الطريق) كالدارقطني . ولا فرق فيمن ينتسب إلى محل بين أن يكون : أصلياً منه، أو نازلاً فيه، ومجاوراً له ٣- النسبة إلى الصنائع، كالخياط، المباشر للخياطة . ٤- النسبة الحرف كالبزاز أي بائع البز من غير مباشرة في تحصيل وجوده من الغزل، والنسج.</p>	<p>أقسامه</p>
<p>وقد تقع الأنساب ألقاباً، كخالد بن مخلد (القطواني)، كان كوفياً ويلقب القطواني، وكان يغضب منها . ومن المهم، أيضاً، معرفة أسباب ذلك، أي : أسباب أنساب الألقاب، وكذا النسب التي باطنها على خلاف ظاهرها. جعلها النووي نوعاً فقال النوع الثامن والخمسون النسب التي على خلاف ظاهرها . قال السيوطي قد ينسب الراوي إلى نسبة من مكان أو وقعة به أو قبيلة أو صنعة وليس الظاهر الذي يسبق إلى الفهم من تلك النسبة مراداً فال النووي كأبي مسعود البدر لم يشهدا في قول الأكثرين بل نزلها .</p>	<p>تتمة وقوع الأنساب ألقاباً (النسب التي على خلاف ظاهرها)</p>

<p>وهذا الوقوع كثير في الصنائع، والحرف: كالصباغ، والصياغ، فالأول بالموحدة، والثاني بالتحتية. والبزار في آخره راء، [والبزاز في آخره زاي]. والجمال [والجمال] بالجيم والحاء .</p>	<p>وقوع الاتفاق والاشتباه في الأنساب كما يقع في الأسماء</p>
<p>١- " الأنساب " للسمعاني، وهو أوسع وأجل كتاب في هذا الباب . ٢- " اللباب في معرفة الأنساب " لابن الأثير وهو مختصر للأول . ٣- " لب الألباب في معرفة الأنساب " للحافظ السيوطي وهو مختصر لكتاب ابن الأثير السابق .</p>	<p>المؤلفات فيه</p>



معرفة المفردات من الأسماء و الكنى والألقاب والأنساب

<p>(المفردات) هي التي لا نظير لها، أي لم يسم به إلا شخص واحد فقط مثل (أحمد) بالجيم هذا اسم لبعض رواة الحديث لم يسم به إلا هو.</p>	<p>التعريف به</p>
<p>قد يفهم من عبارة الحافظ ابن حجر أن (المفردات) لا تقع إلا في الأسماء . والأمر على خلاف ذلك فهي تقع في الأسماء و الألقاب و الكنى و كذا الأنساب . قال الحافظ ابن الصلاح: النوع التاسع والأربعون : معرفة المفردات الآحاد من أسماء الصحابة ورواة الحديث والعلماء وألقابهم وكناهم</p>	<p>توضيح</p>
<p>نوع مليح عزيز، بل مهم ; لتضمنه ضبطها، فإن جله مما يشكل لقلّة دورانه على الألسنة مع كونه لا دخل له في المؤلف</p>	<p>فائدة العلم به</p>
<p>- الأسماء المفردة، مثالها (صدي) بن عجلان، أبو أمانة الصحابي (سندر) بوزن جعفر صحابي (أحمد) بن عحيان صحابي - الكنى المفردة، مثالها (أبو العبيدين)، مصغر مثني، واسمه معاوية بن سبرة، من أصحاب ابن مسعود . (أبو السنابل) بن بعكك بن الحارث صحابي - الألقاب المفردة : مثالها (سفينة) مولى رسول الله ﷺ من الصحابة لقب فرد.</p>	<p>أقسامه و أمثله</p>

<p>(سحنون) بن سعيد التنوخي القيرواني، صاحب المدونة على مذهب مالك، لقب فرد، واسمه عبد السلام. (مُشْكِدَانِه) عبدالله بن عمر الجعفي - الأنساب المفردة : مثالها (اللبقي)، بفتح اللام ثم الموحدة بعدها قاف، وهو علي بن سلمة. ذكره السخاوي .</p> <p>وغالب علماء الاصطلاح لا يذكرون الأنساب المفردة لقلتها، قال السيوطي : ينبغي أن يزداد في هذا قسم رابع في الأنساب.</p>	
<p>"الأسماء المفردة" للحافظ أحمد بن هارون البرديجي وهو مطبوع في جزء صغير.</p> <p>قال ابن الصلاح : ولحقه في كثير منه اعتراض واستدراك من غير واحد من الحفاظ .</p> <p>ويوجد في كتب الحفاظ المصنفة في الرجال مجموعاً، مفرقا في أواخر أبوابها.</p>	<p>المؤلفات فيه</p>
<p>قد حصل التعقب في كثير من الأسماء التي ادعي فيه الفردية</p>	<p>تتمة</p>



معرفة الموالي

أهميته و فائدته	معرفة الموالي المنسوبين إلى القبائل بوصف الإطلاق. فإن الظاهر في المنسوب إلى قبيلة - كما إذا "فلان القرشي" أنه منهم صليبة (أي ولد الصلب). فإذاً بيان من قيل فيه "قرشي" من أجل كونه مولى لهم مهم
أنواع الموالي	١- (المولى بالعتق). ٢- (المولى بالإسلام). ٣- (المولى بالحلف والنصرة).
فائدة العلم به	تمييز نوع الولاء المذكور في أنساب الرواة
التمييز بين الموالي	لا يعرف التمييز بين أنواع الموالي إلا بالتنصيص عليه
أمثله	١- (الولاء بالعتق)، وهذا هو الغالب على الرواة الموالي ٢- (الولاء بالإسلام)، مثل أبي عبدالله البخاري محمد بن إسماعيل الجعفي مولاهم، نسب لذلك لأن جده وهو مجوسي أسلم على يد اليمان بن أخنس الجعفي. ٣- (الولاء بالحلف والنصرة) مثل الإمام مالك بن أنس هو أصبح حميري صليبة، وهو مولى لقيم قريش بالحلف.
المؤلفات فيه	١- (الموالي المصريين) لأبي عمر الكندي ٢- (موالي النبي) للحافظ السخاوي



معرفة الإخوة و الإخوات

<p>- عمر وزيد ابنا الخطاب - وعتبة وعبد الله ابنا مسعود - هشام، وعمرو، ابنا العاص - وأسماء وعائشة ابنتا الصديق، وكلهم صحابة . - ومن الثلاثة: سهل، وعباد، وعثمان بنو حنيف بالتصغير - ومن الأربعة: سهيل، وعبد الله الذي يقال له: عباد، ومحمد، وصالح بنو أبي صالح ذكوان السمان، - بل في الصحابة عائشة وأسماء، وعبد الرحمن، ومحمد بنو أبي بكر.</p>	<p>مثاله</p>
<p>قال الحافظ السخاوي : المفيد رفع ظن أخوه من اشتركا في اسم الأب، كأحمد بن إشكاب وعلي بن إشكاب، ومحمد بن إشكاب . فالأول حضرمي والآخران غيره.</p>	<p>فائدة العلم به</p>
<p>" الإخوة و الأخوات " لعلي بن المديني، وهو مطبوع في جزء . " الإخوة " لمسلم بن الحجاج . " الإخوة " لأبي داود</p>	<p>المؤلفات فيه</p>



معرفة آداب الشيخ و الطالب وسن التحمل و الأداء

تصحيح النية، والتطهر من أعراض الدنيا، وتحسين الخلق.	الآداب المشتركة
<p>١- أن يسمع إذا احتيج إليه، ولا يحدث ببلد فيه أولى منه، بل يرشد إليه، ولا يترك إسماع أحد لنية فاسدة،</p> <p>٢- وأن يتطهر ويجلس بوقار، ولا يحدث قائماً، ولا عجلًا، ولا في الطريق إلا إن اضطر إلى ذلك،</p> <p>٣- وأن يمسك عن التحديث إذا خشي التغير، أو النسيان؛ لمرض أو هرم.</p> <p>٤- وإذا اتخذ مجلس الإملاء أن يكون له مستمل يقط.</p>	الآداب الخاصة بالشيخ
<p>١- أن يوقر الشيخ، ولا يضجره،</p> <p>٢- ويرشد غيره لما سمعه،</p> <p>٣- ولا يدع الاستفادة لحياء أو تكبر،</p> <p>٤- ويكتب ما سمعه تاماً،</p> <p>٥- ويعتني بالتقيد والضبط، ويذاكر بمحفوظه؛ ليرسخ في ذهنه.</p>	الآداب الخاصة بالتلميذ
<p>- الأصح اعتبار سن التحمل بالتمييز، هذا في السماع، وقد جرت عادة المحدثين بإحضارهم الأطفال مجالس الحديث، ويكتبون لهم أنهم حضروا، ولا بد في مثل ذلك من إجازة المسمع.</p> <p>- والأصح في سن الطلب أن يتأهل لذلك بنفسه.</p> <p>- ويصح تحمل الكافر أيضاً إذا أداه بعد إسلامه، وكذا الفاسق من باب الأولى، إذا أداه بعد توبته وثبوت عدالته.</p>	سن تحمل التلميذ

لا اختصاص له بزمان معين ، بل يقيد بالاحتياج والتأهل لذلك وهو مختلف باختلاف الأشخاص.	سن أداء الشيخ
" الجامع لأخلاق الراوي و آداب السامع " للخطيب البغدادي	المؤلفات فيه



معرفة صفة كتابة الحديث و عرضه

<p>(صفة كتابته) هو أن يكتبه ميّناً مفسراً، ويشكل المشكل منه وينقطه، إلى غير ذلك من الفروع التي فصلها أهل الاصطلاح، ومنهم ابن الصلاح في النوع الخامس والعشرين من مقدمته في (كيفية كتابة الحديث وكيفية ضبط الكتاب و تقييده).</p>	<p>معرفة صفة كتابة الحديث</p>
<p>له فوائد من أبرزها ما ذكره بعض أهل الاصطلاح : أنه يستحب لطالب العلم ضبط كتابه بالنقط والشكل ليؤديه كما سمعه [لقوله] [ﷺ] : " نضر الله أمراً سمع مقالتي فوعاها وأداها كما سمعها " .</p>	<p>فائدة معرفة صفة كتابة الحديث</p>
<p>(صفة عرضه) وهو مقابلته المكتوب :</p> <p>١- مع الشيخ المسمع .</p> <p>٢- أو مع ثقة غيره .</p> <p>٣- أو مع نفسه شيئاً فشيئاً .</p>	<p>معرفة صفة عرضه (المقابلة)</p>
<p>فائدته : الغرض المطلوب أن يكون كتاب الطالب مطابقاً لأصل مرويه، وكتاب شيخه، قال القاضي عياض : مقابلة النسخة بأصل الشيخ متعينة لا بد منها.</p>	<p>فائدة العرض (المقابلة)</p>
<p>قد حصل استغناء عن كثير من هذه الأمور التي تتعلق بـ(صفة كتابته) و (صفة عرضه) في هذا العصر بوجود المطابع الحديثة، التي أخرجت كثيراً من الأصول الحديثية كالكتب الستة في طبعات عديدة محققة ومقابلة على عدد من النسخ الخطية، مع مراعاة الشكل و النقط المعروف في قواعد الإملاء الحديثية و كذا علامات الترقيم .</p> <p>وإنما يحتاج لمعرفة هذه الأمور من يتصدى لتحقيق المخطوطات و نشرها لمعرفة مصطلحات المحدثين في كتابة الأصول الخطية .</p>	<p>تتمة</p>

معرفة صفة سماع الحديث و إسماعه

<p>أي كيف يكون حال الطالب في الدرس و (صفة سماعه) بأن لا يتشاغل بما يخل بسماع الحديث من شيء : بنسخ أو حديث أو نعاس.</p>	<p>معرفة صفة سماع الحديث</p>
<p>أي كيف يكون حال الشيخ في الدرس (صفة إسماعه) بأن يروي الشيخ الحديث من : ١- أصله الذي سمع فيه ، ٢- أو من فرع قوبل على أصله ، ٣- فإن تعذر فليجبره بالإجازة لما خالف ، إن خالف. وقد فصل ذلك ابن الصلاح في النوع الرابع والعشرين من مقدمته في (كيفية سماع الحديث وتحمله وصفة ضبطه) والنوع السادس والعشرين (معرفة كيفية رواية الحديث)</p>	<p>معرفة صفة إسماع الحديث</p>
<p>(سماع الحديث وإسماعه) وهذه تعرف (بمجالس السماع أو الإملاء)، وصورتها أن يعقد : المحدث مجلساً لإسماع كتابه " السنن " أو " المسند " مثلاً و يملئ في كل مجلس خمسين حديثاً -تزيد أو تنقص- ملتزماً بما تقدم في صفة الإسماع. والتلاميذ يكتبون ذلك محرراً بالضوابط المتقدمة في : ١- صفة سماع الحديث . ٢- وصفة كتابة الحديث . ثم يأتي دور العرض (المقابلة) بالضوابط المتقدمة، والغرض منها أن يتأكد التلميذ من صحة سماعه و كتابته وخلوها من السقط أو التصحيف والتحريف. الخلاصة المراحل أربع : ١- إسماع الحديث ٢- سماع الحديث</p>	<p>كيفية سماع الحديث وإسماعه</p>

<p>٣- كتابة الحديث</p> <p>٤ - عرضه و مقابله</p> <p>- وكانت هذه الطريقة هي الأصل في تلقي المصنفات الحديثية في القرون المتقدمة .</p> <p>- ولم يكن المحدث صاحب الكتاب يصنف الكتاب ثم يعطيه للتلاميذ مناولة دون سماع أو إجازة</p> <p>- ثم انقطعت مجالس السماع أو كادت في الأعصار المتأخرة .</p> <p>- واستغني عنها بعد ظهور الطباعة الحديثية بطباعة المصنفات الحديثية محررة على نسخ خطية متقنة غالباً، بحروف مشكولة تمنع من التصحيف والتحريف</p>	
<p>المقصد الأساس من هذه الضوابط في سماع الحديث وإسماعه وكتابه وعرضه</p> <p>الأمن من التحريف والتصحيف</p> <p>والزيادة أو النقصان في المروي .</p>	فائدة
<p>(الإلماع في أصول الرواية وتقييد السماع) للقاضي عياض ومن المؤلفات المساعدة :</p> <p>المؤلفات المعاصرة في تحقيق النصوص و نشرها وتحقيق المخطوطات وهي كثيرة من أفضلها :</p> <p>١- (تحقيق النصوص ونشرها) للعلامة عبد السلام هارون وهو أول كتاب عربي في هذا المجال كما ذكر في مقدمته المدونة عام ١٣٧٤هـ</p> <p>٢- قواعد تحقيق المخطوطات للدكتور المنجد،</p> <p>٣- محاضرات في تحقيق النصوص للدكتور أحمد الخراط.</p>	المؤلفات في ضوابط سماع الحديث وكتابه

الرحلة في طلب الحديث

<p>هي شد الرحل لأجل تحصيل ما ليس عنده من الأسانيد وغيرها، فقد رحل جابر بن عبد الله مسيرة شهر في حديث واحد.</p> <p>قال السخاوي : ولا اختصاص لهذا بشد الرحل الذي هو الغالب فيها، فلو توجه ماشياً أو في السفينة كان محصلاً لهذه السنة.</p>	<p>التعريف بها وأهميتها</p>
<p>- يتدئ بحديث أهل بلده فيستوعبه</p> <p>- ثم يرحل استحباباً فيحصل في الرحلة ما ليس عنده.</p>	<p>متى يرحل</p>
<p>طلب العلو في الإسناد، قال ابن الصلاح : ولذلك استحبت الرحلة فيه.</p>	<p>فوائد الرحلة</p>
<p>وينبغي أن يكون اهتمام الطالب (بتكثير المسموع) أي في الحديث. أكثر من اعتناؤه بتكثير الشيوخ أي والأسانيد لأن المقصود الأصلي هو الدارية لا مجرد الرواية</p>	<p>ماذا يقدم: كثرة الشيوخ أو كثرة الحديث</p>
<p>" الرحلة في طلب الحديث " للخطيب البغدادي وهو مطبوع في جزء</p>	<p>المؤلفات فيه</p>



معرفة كيفية تصنيف كتب الحديث

<p>صفة تصنيف المحدث الحديث الذي سمعه في الرحلة وأن يتصدى له إذا تأهل .</p> <p>قال السخاوي : قل ما يمهر في علم الحديث من لم يفعله أي لم يصنف .</p> <p>وقد رأى بعض الحفاظ عبد الغني في المنام ، فقال له : يا عبد الله خرج وصنف قبل أن يحال بينك وبين هذا ، أما تراني قد حيل بيني وبين ذلك؟</p>	<p>التعريف به وأهميته</p>
<p>١- (التصنيف على المسانيد) بأن يجمع مسند كل صحابي على حدة ، فإن شاء رتبه على سوابقهم ، وإن شاء رتبه على حروف المعجم ، وهو أسهل تناولاً .</p> <p>مثاله : كتب المسانيد كمسند الإمام أحمد</p> <p>٢- (التصنيف على الأبواب) الفقهية ، أو غيرها ، بأن يجمع في كل باب ما ورد فيه مما يدل على حكمه ، إثباتاً أو نفيًا ، والأولى أن يقصر على ما صح أو حسن ، فإن جمع الجميع فليبين علة الضعيف .</p> <p>مثاله : كتب السنن كسنن أبي داود .</p> <p>٣- (التصنيف على العلل) ، فيذكر المتن وطرقه ، وبيان اختلاف نقلته ، والأحسن أن يربتها على الأبواب ؛ ليسهل تناولها .</p> <p>مثاله : (علل الدارقطني)</p> <p>٤- (التصنيف على الأطراف) ، فيذكر طرف الحديث الدال على بقيته ، ويجمع أسانيده ، إما مستوعباً ، وإما متقيداً بكتب مخصوصة .</p> <p>مثاله : (تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف) للمزي .</p>	<p>أشهر مسالك الأئمة في تصنيف الحديث</p>

معرفة سبب ورود الحديث

<p>معرفة سبب الحديث أي السبب الذي لأجله حدث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بذلك الحديث كما في سبب نزول القرآن الكريم.</p>	<p>التعريف به</p>
<p>حديث "الخراج بالضمان" . سببه : في بعض طرقه عند أبي داود وابن ماجه أن رجلاً ابتاع عبداً فأقام عنده ما شاء الله أن يقيم ثم وجد به عيباً فخاصمه إلى النبي ﷺ فرده عليه فقال الرجل : يا رسول الله قد استعمل غلامي فقال ﷺ : الخراج بالضمان.</p>	<p>مثاله</p>
<p>إذا علم سبب الحديث تبين الفقه في المسألة . قال السيوطي في " ألفيته " : وهو كما في سبب القرآن مبين للفقه والمعاني</p>	<p>فائدة العلم به</p>
<p>١- السبب قد ينقل في الحديث نفسه ، كحديث القلتين سئل عن الماء يكون بالفلاة وما ينوبه من السباع والدواب . ٢- وقد ينقل السبب في حديث آخر . وهو الذي ينبغي الاعتناء به ، كحديث " الخراج بالضمان "</p>	<p>طريقة معرفة السبب :</p>
<p>١- " أسباب الحديث " ، لأبي حفص العكبري (٣٩٩ هـ) ٢- " اللُّمع في أسباب الحديث " ، أو " أسباب ورود الحديث " للحافظ جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ)، وهو مطبوع . ٣- " البيانُ والتعريفُ في أسباب ورود الحديث الشريف " تأليف الشريف الحسيني الدمشقي (ت ١١١٠ هـ)، وهو مطبوع.</p>	<p>المؤلفات فيه</p>

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٥
التعريف بعلم الحديث وموضوعه وغايته	١١
مراحل التصنيف في علم الحديث	١٢
أهم مزايا "نزهة النظر"	١٣
مجمال أقسام علوم الحديث	١٤
متن نخبة الفكر	١٥
تقريب "نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر"	٢٥
مقدمة الحافظ ابن حجر	٢٧
القسم الأول: (المتواتر والآحاد)	٢٩
الحديث المتواتر	٣٢
الفرق بين المتواتر عند المحدثين والأصوليين	٣٣
حديث الآحاد	٣٤
١- الحديث المشهور	٣٤
٢- الحديث العزيز	٣٥
٣- الحديث الغريب	٣٧
حديث الآحاد المحتف بالقرائن	٣٨
القسم الثاني: (الحديث المقبول)	٣٩

- ٤٢ ١- الحديث الصحيح
- ٤٤ تفاوت رتب الحديث الصحيح
- ٤٥ المقارنة بين الصحيحين
- ٤٦ ٢- الحديث الحسن
- ٤٧ مسألة الجمع بين وصفي الصحيح والحسن
- ٤٨ مسألة زيادة الثقة
- ٥٠ الحديث المحفوظ، ومقابله الحديث الشاذ
- ٥٢ الحديث المعروف، ومقابله الحديث المنكر
- ٥٤ المتابعة والشاهد والاعتبار
- ٥٦ الحديث المقبول باعتبار العمل وعدمه
- ٥٦ مختلف الحديث
- ٥٨ الناسخ والمنسوخ
- ٥٩ القسم الثالث: (الحديث المردود)
- ٦٢ الأسباب العامة لرد الحديث
- ٦٢ (١)- السبب الأول: السقط في السند، وأنواعه
- ٦٣ ١- الحديث المعلق
- ٦٤ ٢- الحديث المرسل
- ٦٥ ٣- الحديث المعضل
- ٦٦ ٤- الحديث المنقطع
- ٦٧ ٥- الحديث المدلس
- ٦٩ ٦- المرسل الخفي

٧٠	نماذج لبعض صور السقط في السند
٧٢	(٢)- السبب الثاني: الطعن في الراوي
٧٣	مجمال أسباب الطعن في عدالة الراوي
٧٤	مجمال أسباب الطعن في ضبط الراوي
٧٦	الأسباب العشرة في الطعن في الراوي
٧٦	١- الكذب (الحديث الموضوع)
٧٨	٢- التهمة بالكذب (الحديث المتروك)
٧٩	٣- فحش الغلط (الحديث المنكر)
٧٩	٤- الغفلة
٧٩	٥- الفسق
٨٠	٦- الوهم (الحديث المعلول)
٨١	٧- المخالفة
٨٢	أ- المدرج
٨٤	ب- المقلوب
٨٦	ج- المزيد في متصل الأسانيد
٨٨	د- المضطرب
٩٠	هـ- المصحف والمحرّف
٩٢	مسألتا الرواية بالمعنى واختصار الحديث
٩٤	غريب الحديث
٩٥	٨- الجهالة
٩٨	المبهمات

- ٩- البدعة ٩٩
- ١٠- سوء الحفظ ١٠١
- سوء الحفظ اللازم (الشاذ) ١٠١
- سوء الحفظ الطارئ (الاختلاط) ١٠٢
- الحديث الحسن لغيره ١٠٣
- القسم الرابع: (مباحث المتن) ١٠٥
- ١- الحديث المرفوع ١٠٨
- ٢- الحديث الموقوف ١١٠
- ٣- الحديث المقطوع ١١٢
- القسم الخامس (مباحث الإسناد) ١١٣
- الحديث المسند ١١٧
- العالي والنازل ١١٩
- رواية الأقران ١٢١
- المديج ١٢٢
- رواية الأكابر عن الأصاغر ١٢٣
- السابق واللاحق ١٢٥
- معرفة المهمل ١٢٦
- معرفة من حدث ونسي ١٢٨
- طرق تحمل الحديث ١٣٢
- الإسناد المعنعن ١٣٥
- القسم السادس: أنواع تتعلق بالأسماء المشتبهة ١٣٧

- ١- المتفق والمفترق ١٤٠
- ٢- المؤتلف والمفترق ١٤١
- ٣- المتشابه ١٤٢
- خاتمة، وفيها فصلان: ١٤٥
- الفصل الأول: طبقات الرواة وأحوالهم ١٤٧
- معرفة طبقات الرواة ١٤٨
- معرفة المواليذ والوفيات ١٤٩
- معرفة البلدان ١٥٠
- الجرح والتعديل ومراتب الرواة ١٥١
- الفصل الثاني: أنواع تتعلق بالأسماء والكنى والألقاب والآداب
وكتابة الحديث وتصنيفه ١٥٥
- أنواع تتعلق بأسماء الرواة وكناهم وأنسابهم ١٥٧
- معرفة الأسماء المجردة ١٦٢
- معرفة الألقاب ١٦٣
- معرفة الأنساب ١٦٥
- معرفة المفردات ١٦٧
- معرفة الموالي ١٦٩
- معرفة الإخوة والأخوات ١٧٠
- معرفة آداب الشيخ والطالب ١٧١
- معرفة صفة كتابة الحديث وعرضه ١٧٣
- معرفة صفة سماع الحديث وإسماعه ١٧٤

- الرحلة في طلب الحديث ١٧٦
- معرفة كيفية تصنيف كتب الحديث ١٧٧
- معرفة سبب ورود الحديث ١٧٨
- فهرس الموضوعات ١٧٩

